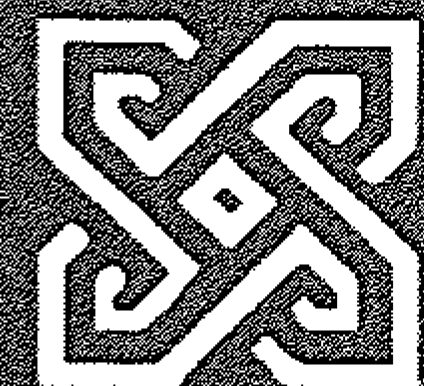


مركز ابن خلدون
للدراسات الإنمائية

مشروع المجتمع المدني
والتحول الديموقراطي في الوطن العربي

دار الأمين
للنشر والتوزيع

سلسلة دراسات مشروع المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في الوطن العربي

المجتمع المدني والتحول الديموقراطي
في
الإمارات العربية المتحدة

د. عبد الخالق عبد الله
طه حسين حسن
راشد محمد راشد

تقديم : د. سعد الدين إبراهيم

إصدارات مركز ابن خلدون
شتراك مع دار الأمين للنشر والتوزيع

مشروع المجتمع المدني

والتحول الديموقراطي في الوطن العربي

الإمارات

مركز ابن خلدون
للدراسات الإنمائية

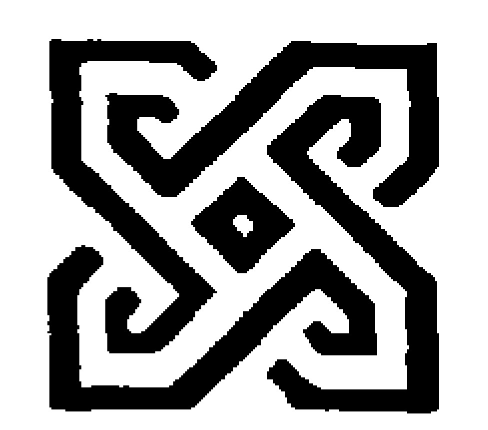
١٧ شارع ١٢ المقطم
القـاهرة : ص.ب ١٣
٥٠٦١٦١٧
تليـفـون : ٥٠٦٠٦٦٢
٥٠٦٠٦٦٣
فـاكس : ٥٠٦١٠٣٠

رقم الإيداع ٨٦٧٨/ ٩٥
I.S.B.N.
977-279-025-4

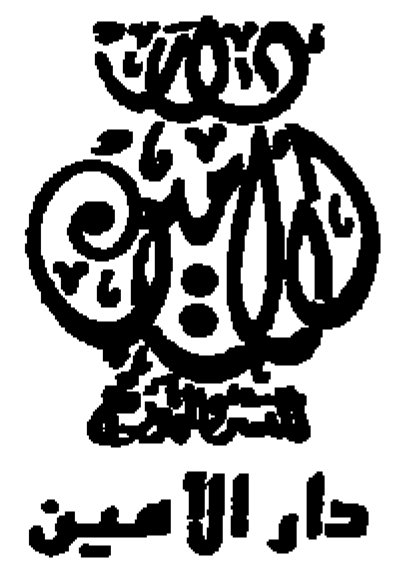
دار الأمـين
للنشر والتوزيع

القاهرة : ١٠ ش بستان
الـدكـة من ش الألـفي
(مطابع سجل العرب)
تليـفـون : ٩٣٢٧٠٦
ص . ب : ١٣١٥
العـتـبـة ١١٥١١
الجيـزة : ١ ش سـوهاج
من ش الزقـازيق خلف
قاعة سيد درويش بالهرم
ص . ب : ١٧٠٢
العـتـبـة ١١٥١١

الإشراف الفني : أشرف بيدس



مشروع المجتمع المدني
والتحول الديموقراطي في الوطن العربي



سلسلة دراسات مشروع المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في الوطن العربي

المجتمع المدني والتحول الديموقراطي
في
الإمارات العربية المتحدة

د. عبد الخالق عبد الله
طه حسين حسن
راشد محمد راشد

تقديم : د. سعد الدين إبراهيم

إصدارات مركز ابن خلدون
بالاشتراك مع دار الأمين للنشر والتوزيع

المحتويات

مقدمـة

د. سعد الدين ابراهيم

تقديم

المجتمع المدني
والتحول الديموقراطي في الوطن العربي

د. سعد الدين إبراهيم

١ - معنى المجتمع المدني

المجتمع المدني هو «مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والخلاف».

وتشمل تنظيمات المجتمع المدني كلا من الجمعيات والروابط والنقابات والأحزاب والأندية والتعاونيات. أي كل ما هو غير حكومي وكل ما هو غير عائلي أو إرثي (من الوراثة). وينطوي مفهوم المجتمع المدني علي ثلاثة مقومات أو أركان أساسية :

■ **الركن الأول**، هو الفعل الإرادي الحر. فالمجتمع المدني يتكون بالارادة الحرة لافراده. ولذلك فهو غير «الجماعة القرابية» - مثل الاسرة والعشيرة والقبيلة. ففي الجماعة القرابية لا دخل للفرد في اختيار عضويتها. فهي مفروضة عليه بحكم المولد أو الإرث. والمجتمع المدني غير الدولة، التي تفرض جنسيتها أو سيادتها وقوانينها علي من يولدون أو يعيشون علي إقليمها الجغرافي، دون قبول مسبق منهم. وينضم الناس إلى تنظيمات المجتمع المدني من أجل تحقيق مصلحة أو الدفاع عن مصلحة مادية أو معنوية.

■ **الركن الثاني ، هو التنظيم الجماعي**. فالمجتمع المدني هو مجموعة من التنظيمات. كل تنظيم فيها يضم أفراداً أو أعضاء اختاروا عضويته بمحض إرادتهم الحرة، ولكن بشروط يتم التراضي بشأنها أو قبولها ممن يؤسسون التنظيم أو ينضمون إليه فيما بعد. وقد تتغير شروط العضوية وحقوقها وواجباتها فيما بعد. ولكن يبقى أن هناك «تنظيماً». وهذا التنظيم الرسمي أو شبه الرسمي، هو الذي يميز «المجتمع المدني» عن المجتمع عموماً.

فالمجتمع المدني هو الأجزاء المنظمة من المجتمع العام. المجتمع المدني هو مجتمع «**عضويات**». فبقدر ما يحمل أي مواطن من بطاقات عضوية، بقدر ما يكون عنصراً نشطاً في مجتمعه المدني. والذين لا بطاقات عضوية لهم (في أحزاب أو اندية أو نقابات، أو اتحادات ، أو غرف تجارية أو صناعية، أو تعاونيات، أو جمعيات أو روابط) فإنه يصدق عليهم وصف «المهمشين» (Marginals) أو «**المستضعفين**» (Powerless) في أي مجتمع معاصر.

■ **الركن الثالث** : للمجتمع المدني هو ركن **أخلاقي** سلوكي، وينطوي علي قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين؛ وعلي حق الآخرين في أن يكونوا منظمات مجتمع مدني تحقق وتحمي وتدافع عن مصالحهم المادية والمعنوية؛ والالتزام في إدارة الخلاف داخل وبين منظمات المجتمع المدني بعضها البعض، وبينها وبين الدولة بالوسائل السلمية المتحضرة، أي بقيم المجتمع المدني وضوابطه المعيارية، وهي قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي.

٢ - المجتمع المدني والموجة الثالثة للديموقراطية

والعلاقة وثيقة بين المجتمع المدني والديموقراطية، وخاصة في ركنها الثالث الخاص بحق الاختلاف في الآراء وفي المصالح المادية والمعنوية. فهذا الركن هو جوهر الديموقراطية. بل إن الديموقراطية هي الجانب السياسي للمجتمع المدني. فهي صيغة سلمية لإدارة الاختلاف والتنافس والصراع، طبقاً لقواعد متفق عليها من كل الاطراف. ولكن إلى جانب ذلك فإن منظمات المجتمع المدني هي مدارس للتنشئة السياسية علي الديموقراطية. فسواء كانت جمعية خيرية، أو نادياً

رياضياً، أو رابطة ثقافية، أو حزباً سياسياً، أو نقابة عمالية... فإنها تدرب أعضاءها علي الفنون والمهارات اللازمة للديموقراطية في المجتمع الأكبر: الالتزام بشروط العضوية، وحقوقها وواجباتها، والمشاركة في النشاط العام، والتعبير عن الرأي، والاستماع إلى الرأي الآخر، وعضوية اللجان، والتصويت علي القرارات، والمشاركة في الانتخابات، وقبول النتائج، سواء كانت علي هوى العضو أو لم تكن.

هذا فضلاً عن أن منظمات المجتمع المدني هي في جانب أساسي من جوانبها تعتبر «جماعات مصالح»، تنمي وتدافع عن هذه المصالح في مواجهة المتنافسين والخصوم من جماعات المجتمع المدني الأخرى، وعلي مواجهة الدولة أيضاً، ملتزمة بالإدارة السلمية للاختلاف. وبهذا المعني فإنها جزء لا يتجزأ من النظام الديموقراطي العام إن وجد فعلاً؛ وجزء لا يتجزأ من الشروط اللازمة لوجود مثل هذا النظام وصلاحه، أو التمهيد لنشأته إن لم يكن موجوداً بالفعل.

ولهذا السبب حرصنا في هذا التقديم لهذا الكتاب، في هذا المشروع، علي ربط المجتمع المدني بالتحول الديموقراطي، في العنوان وفي المحتوى. وقد أطلق عالم السياسة الأمريكي صامويل هانتجتون وغيره مصطلح «الموجة الثالثة»[1] علي ما يجتاح العالم من رياح ديموقراطية، بدأت في البرتغال عام ١٩٧٤، واستمرت طوال العقدين التاليين، وامتدت من جنوب أوربا إلى جنوب أمريكا، إلى جنوب افريقيا؛ ومن شرق آسيا إلى شرق أوربا.

فخلال الفترة من عام ١٩٧٤ الي عام ١٩٩٤، تحولت ستين دولة من أنظمة شمولية أو ديكتاتورية إلى أنظمة ديموقراطية. ويصف علماء السياسة والاجتماع هذه الظاهرة بأنها "الموجة الديموقراطية الثالثة". لأنه سبقتها موجتان خلال القرنين الماضيين. كانت الموجة الاولي في اعقاب الثورتين الامريكية والفرنسية في اواخر القرن الثامن عشر وامتدت زمنياً الي ما قبل الحرب العالمية الأولي، وشملت حوالي عشرين دولة معظمها في اوربا والامريكتين.

اما الموجة الديموقراطية الثانية فقد امتدت طوال العقود الأربع التالية للحرب العالمية الأولي (١٩٢٠ - ١٩٦٠) وشملت حوالي ثلاثين دولة. ولكن

عددا من بلدان هاتين الموجتين الديموقراطيتين ارتدت عن الديموقراطية لعدة سنوات (مثل ألمانيا وإيطاليا وأسبانيا والبرتغال) قبل أن تعود اليها . وفي كل الأحوال أصبح عدد بلدان العالم التي شملتها الموجات الديموقراطية الثلاث تتجاوز المائة حالياً، من مجموع حوالي مائة وثمانين دولة مستقلة من أعضاء الأمم المتحدة.

وفيما يتصل بأقطارنا العربية فإن الموجة الأولي لم تشملها علي الإطلاق. ثم شملت الموجة الثانية (١٩٢٠-١٩٦٠) قلة منها تعد علي أصابع اليد الواحدة. وحتي هذه القلة ارتد معظمها عن الديموقراطية مع عام ١٩٦٠. وفي الموجة الحالية، التي بدأت منذ عام ١٩٧٤، لا نجد من الواحد والعشرين قطرا عربيا سوي ثمانية أقطار فقط - هي مصر والمغرب والجزائر وتونس ولبنان والأردن والكويت واليمن وموريتانيا - بها درجات متفاوتة من التحول الديموقراطي؛ بينما تظل أغلبية الأقطار العربية ترزح تحت أنظمة حكم غير ديموقراطية. وحتى الجزائر انتكست الديمقراطية الوليدة فيها منذ بداية عام ١٩٩٢؛ كما تعرضت تجربة اليمن الواعدة لامتحان قاسٍ، حينما نشبت فيها حرب أهلية في منتصف عام ١٩٩٤.

٣ - المجتمع المدني: رأس المال الاجتماعي

في كتاب صدر مؤخراً للعالم الاجتماعي الأمريكي " روبرت بوتنام "، الأستاذ بجامعة هارفارد بعنوان «**جعل الديموقراطية تعمل: التقاليد المدنية في إيطاليا الحديثة**

(R.D. Putnam. Making Democracy Work: Civil Tradition in Modern ITALY

Princeton: Princeton University Press, 1993)

يؤكد المؤلف النقطة المذكورة سابقاً ، أي العلاقة الوطيدة بين المجتمع المدني والديموقراطية، علي المستوى المحلي في إيطاليا المعاصرة. وقد وجد الأستاذ بوتنام أن الحكومات والمجالس المحلية في شمال إيطاليا تعمل بديموقراطية أكثر كفاءة بكثير منها في جنوب إيطاليا . وبعد أن حاول كل

التفسيرات الممكنة، خلص إلى تفسير رئيسي وهو ما أسماه **«رأس المال الاجتماعي»** (Social Capital).

ولا يعدو هذا الإصطلاح (رأس المال الاجتماعي) أن يكون هو بذاته ما نسميه في هذا التقرير **«بالمجتمع المدني»**. بل إن " روبرت بوتنام " في العنوان الجانبي يؤكد هذا المعنى بكلمات **«التقاليد المدنية في ايطاليا الحديثة»**. ورأس المال الاجتماعي هو عدد ونوعية تنظيمات المجتمع المدني في أي منطقة، مقارنة بعدد السكان فيها. ويمكن حساب الثراء والفقر المدني بمؤشرات تقريبية طبقاً لهذا المعدل.

وقد وجد الأستاذ "روبرت بوتنام " من دراساته الميدانية الكثيفة، التي استمرت حوالي عشرين عاماً أن معدلات التنمية الاقتصادية قد ارتبطت ارتباطاً وثيقاً «برأس المال الاجتماعي» أي بقوة المجتمع المدني. فمنظمات المجتمع المدني تمنح أعضاءها مجموعة كبيرة من المهارات، وشبكة واسعة من الاتصالات، تتيح لهم فرصاً عديدة لبدء المشروعات الاقتصادية، من مختلف الأحجام، والنجاح في إدارتها، والتغلب علي المشكلات التي تواجهها. بل يذهب الباحث إلى أن ما هو شائع في القرى والأحياء الشعبية المصرية من ممارسات ***«جمعيات الإدخار الدوارة»***(Rotating Credit Associations)، ***هي نموذج لأصغر تكوينات المجتمع المدني***، وهي تلك الجمعيات التي يقوم اعضاؤها بدفع مبلغ مقطوع شهرياً، علي أن يتناوب كل عضو في تلقى مساهمات كل اعضاء الجمعية مرة واحدة شهرياً، وهكذا إلى أن يكون كل عضو قد دفع مبالغ شهرية مساوية لعدد أعضاء الجمعية.

وقد وجد "بوتنام " أن هذه هي الطريقة التي بدأت بها معظم المشروعات الصغيرة في شمال إيطاليا، منذ نهاية القرن الماضي، والتي تطور بعضها ليصبح كبيراً أو حتى عملاقاً مع نهاية هذا القرن. وتقوم «جمعيات الادخار الدوارة» علي المبدأ العام نفسه الذي يحكم المجتمع عموماً: الإرادة الحرة في المشاركة، والاقرار بحق الآخر في أن يرعي مصالحه، والثقة المتبادلة بين الاعضاء، حتى دون أن تجمعهم علاقات قرابة.

وهكذا كلما حللنا مفهوم «المجتمع المدني»، تكشفت لنا عناصر عديدة تجعل من المفهوم مرادفاً لمعنى «التقدم الإنساني» عموماً. فهو ينطوي على تعبيرات للحرية، والمبادأة، والمشاركة، واحترام حقوق الآخرين، والالتزام بادارة الخلاف إدارة سلمية، والتعاون من اجل المصالح المتبادلة.

٤ - نشأة المجتمع المدني

ينشأ المجتمع المدني بهذه الصيغة التي حددناها من تكوينات اجتماعية واقتصادية حديثة كالطبقات والفئات المهنية، وغيرها من جماعات المصالح. وقد تزامنت هذه العملية في الغرب مع عمليات التحول الرأسمالي، والتصنيع والتحول الحضري، وحق المواطنة ونشأة الدولة القومية. وفي حين أن الولاء المطلق للمواطنين يفترض أن يتجه للدولة القومية بصفتها تجسيداً طبيعيا للمجتمع بأسره، فإن الولاء الفرعي يتحرك تبعاً للمصالح، فيتركز في الطبقة والمهنة والحي وما شابه. وتنشأ التنظيمات الاختيارية ويتسع نطاقها حول المصالح المتعددة للمواطنين، كالأحزاب السياسية والاتحادات العمالية والنقابات المهنية والنوادي والمؤسسات الاجتماعية.

وبينما يتسم الولاء للسيادة العليا للدولة بالعاطفية والتجريد، ولا يظهر إلا لماما، نجد أن الانتماء للتنظيمات الاختيارية يقوم علي المصالح ويتسم بالعينية ويظهر في أوقات عديدة. وفي حين أن الولاء للدولة يتسم بالشمول ويلقى إجماعا من كل المواطنين، فإن الانتماء إلى التنظيمات الاختيارية يتسم بالخصوصية والتغير في شدته واستمراريته. بعبارة أخرى، إذا كان المواطن نادراً ما يغير انتماءه إلى الدولة القومية، فإنه كثيراً ما يغير انتماءه الي التنظيمات الاختيارية، كالطبقة والمهنة والوضع الاجتماعي والحي، تبعا للحراك الاجتماعي رأسيا وأفقياً.

وبقيام التنافس أو حتي الصراع في المصالح بين مختلف الكيانات الاجتماعية والاقتصادية داخل الدولة القومية الواحدة، تتطور أنظمة الحكم تدريجيا باتجاه مزيد من المشاركة السياسية، أي نحو الديمقراطية. وفي العادة تكون بعض التكوينات الاجتماعية والاقتصادية أكثر وعيا بمصالحها وأسرع من

غيرها في تنظيم صفوفها من أجل الاحتفاظ بالسلطة السياسية، أو الوصول إليها أو اقتسامها في إطار الدولة . أما التنظيمات الأقل وعيا وتنظيما لصفوفها فإنها تكون أقل حظاً، ولكنها تتعلم فن الحياة التنظيمية بمرور الوقت وعن طريق المحاكاة . لذا فقد تضاعفت تنظيمات المجتمع المدني في الغرب عدداً وازداد تنظيمها تعقيداً، على مدى القرون الثلاثة الأخيرة.

ويفترض الكثيرون أن يكون جهاز الدولة بمثابة ساحة «محايدة» لكل تنظيمات المجتمع المدني، فالتنافس بين هذه التنظيمات غالبا ما يكون حول السيطرة علي الحكومة أو التأثير فيها، حيث إنها المركز العصبي لعملية اتخاذ القرار في الدولة. وقد يكون حياد الدولة أمراً يثير الجدل؛ كما أن الحدود بين الدولة والحكومة والنظام غالبا ما تتسم بالغموض من الناحيتين النظرية والعملية، وفي أذهان المواطنين العاديين على السواء. ولكن لما كان المجتمع المدني قد تزامن في تطوره مع تطور الدولة القومية، فقد زادت نقاط الاتفاق بينهما على نقاط الخلاف، فلم يستقل أحدهما عن الآخر تمام الاستقلال، وإنما فقط بدرجة نسبية.

إذن فإن افتراض الصلة بين الدولة والمجتمع من منظور «المعادلة الصفرية» قد يؤدي إلى التشتيت المضل. فقوة الدولة لا تعني بالضرورة ضعف المجتمع المدني أو العكس. **أما في الوطن العربي، فالحالة الأكثر شيوعاً هي ضعف المجتمع المدني وضعف الدولة معاً**، كما سنرى .

إن الصلة بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي تبدو واضحة ومنطقية. فالديمقراطية هي مجموعة من قواعد الحكم ومؤسساته للإدارة السلمية للعلاقات بين الجماعات المتنافسة أو المصالح المتضاربة. ومن ثم فإن الأساس المعياري «للمجتمع المدني» هو الأساس المعياري نفسه «للديمقراطية». وإذا نحينا نمط الديمقراطية المباشرة في «أثينا» أو «مجلس المدينة» جانبا، لوجدنا أن تكوينات المجتمع المدني هي أفضل قنوات المشاركة الشعبية في الحكم . إن هذا هو جوهر مفهوم المجتمع المدني كما استخدمه منظرو «العقد الاجتماعي» وحتى «هيجل» و«ماركس» و«دي توكفيل» و«جرامشي». وكل ما فعله

مستخدمو المفهوم من المحدثين فهو بلورته والتوسع في رصد مظاهره في المجتمعات المعقدة المعاصرة.

ويرى بعض المراقبين أن تأخر التحول الديمقراطي في الوطن العربي يرجع إلى غياب أو توقف نمو «المجتمع المدني» وما يستتبعه من «ثقافة سياسية». بل يذهب بعض المستشرقين والعنصريين إلى حد رفض إمكانية تطور المجتمع المدني العربي، وبالتالي إنكار أي مستقبل للتحول الديمقراطي الحقيقي في وطننا العربي. وإذا أمعنا النظر في هذه الادعاءات في ضوء الواقع سواء قبل العصر الحديث أو في الوقت الراهن وجدنا الأمر غير ذلك. فعلى الرغم مما نلاحظه من تشوه وتلكؤ، فان الوطن العربي يمر اليوم بعمليتي بناء للمجتمع المدني والتحول الديمقراطي معاً. والصلة بين العمليتين واحدة في جوهرها. ففي الوقت الذي تنمو وتتبلور فيه التكوينات الاجتماعية والاقتصادية الحديثة، فإنها تخلق معها تنظيمات مجتمعها المدني التي تسعى بدورها إلى ترسيخ دعائم المشاركة في الحكم.

٥ - المؤسسات المدنية العربية التقليدية

إن المجتمع التقليدي (ما قبل الحديث) في الوطن العربي، كان قائما على سلطة سياسية تستمد شرعيتها من مزيج من الغلبة العسكرية والمصادر الدينية[٢]. إلا أن المجال العام سرعان ما كان يشغله عمليا، كل من: العلماء والتجار وطوائف الحرفيين والمتصوفة، وقيادات الملل والنحل[٣]. أما خارج هذه البؤرة المركزية، فكان هذا المجال العام يحتله الفلاحون والبدو. وكانت السلطة السياسية تتبدى ، في أجلى صورها ، في البؤرة المركزية الأولى لهذه المجال العام. أما خارج البؤرة الأولى فكان ظهور التكوينات الاجتماعية/ الاقتصادية يتفاوت بصورة ملحوظة، ونادراً ما كانت محسوسة - وكانت التكوينات الأخرى، وخاصة القبائل، شبه مستقلة أو مستقلة تماما عن السلطة المركزية إن لم تكن منشقة عليها ! [٤]

وحتى في البؤرة المركزية الأولى التي كانت غالباً ما تنحصر داخل أسوار المدينة، فقد كانت هناك جماعات متباينة تتعايش وتتفاعل مع قدر كبير من

الاستقلالية فيما بينها. إذا كانت الطوائف ، والمذاهب الدينية ، والأقليات العرقية، تدير معظم شئونها الداخلية من خلال زعماء منتخبين أو معينين. وكان يسند لهؤلاء الزعماء أمر السلطة القضائية والإدارية داخل جماعتهم الخاصة. ولم يكن الأمر يخلو من بعض التوتر داخل كل جماعة، إلاّ أنه كان يدار داخليا. وقد يكون هناك قدر من التوتر أيضاً فيما بين فئتين أو أكثر من هذه الجماعات، إلا أنه كان، غالباً ، ما يتم حله وديا؛ أو ربما بتدخل مباشر من جانب السلطة السياسية المركزية. (٥)

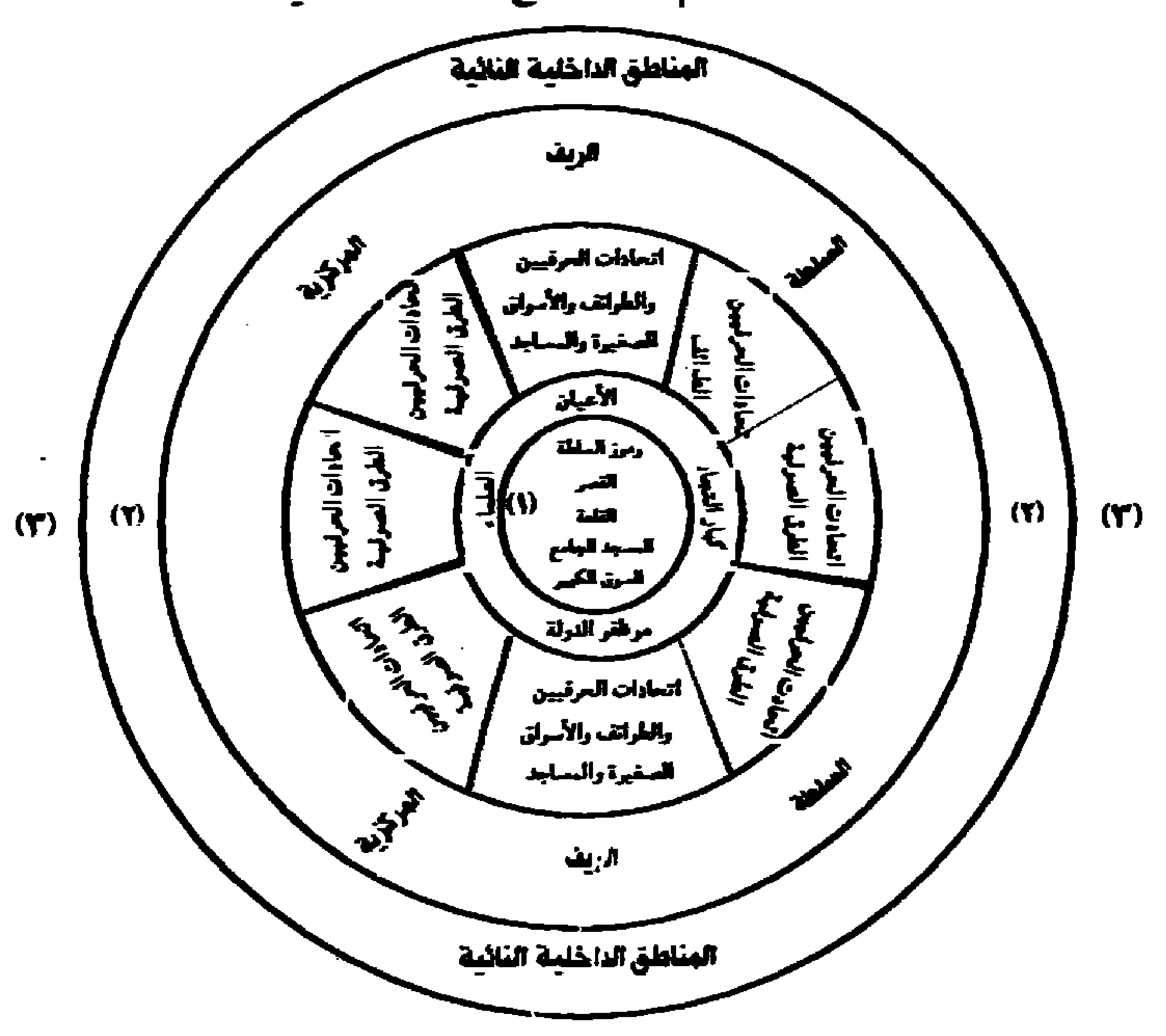
وكان يتم الحفاظ على هذا التوازن في إدارة المجتمع من خلال عدد من الآليات، كالتدرج الطبقي المحدد ، والاستقلالية النسبية للحرف والسكن والموارد (ومعظمها من الأوقاف أو الحبوس)، وكان التكافل الاجتماعي يقوم على أساس المهنة والدين والمذهب. كما كانت السلطة المركزية تتولى جمع الضرائب وإقامة العدل بالشريعة، وتحافظ على النظام العام والدفاع. وكانت ترعى الفنون والعلوم أحيانا. أما الخدمات الاجتماعية والمهام الاقتصادية المباشرة فلم تكن من الالتزامات المتوقعة من «الدولة» ؛ بل كانت تترك في الغالب للجماعات المحلية. وبهذا فإن المجتمع العربي التقليدي لم يعرف مرادفات المؤسسات المدنية وحسب، بل إنه عاش بها ، فكان الأفراد يعتمدون على هذه المؤسسات في الحفاظ على هويتهم والوفاء بكثير من احتياجاتهم الأساسية، وكانوا محصنين نسبيا من التعامل المباشر مع السلطة السياسية(٦) وفي هذا التوازن التقليدي، كان المجال العام الذي تتفاعل فيه المؤسسات المدنية يتطابق مع الفضاء المادي الذي كانوا يعيشون فيه ويعملون. (إنظر الشكل١) .

وكان هذا التوازن في إدارة المجتمع تتخلله من حين لآخر «فتن» و«نكبات». ويشير قاموس المفردات السياسية العربية بمصطلح «الفتنة» إلى القلاقل الداخلية الحادة التي كان يصحبها في العادة صراع مسلح. في حين كان يقصد بمصطلح «النكبة» التعرض للغزو من جانب قوة أجنبية (غير مسلمة) تصحبه في العادة عمليات سلب ونهب وتدمير وإبادة. (٧) وكان ينجم عن كل من «الفتن»

شكل رقم (١)

التكوينات المدنية العربية التقليدية

(المجال العام يتداخل مع المجال المادي)



و«النكبات» خلل في هذا التوازن التقليدي في الحكم لفترة تطول أو تقصر، ولكن غالباً ما كان يتم لم شتات التوازن من جديد ليعود قويا كما كان.

وكان هذا هو الحال في معظم القرون الاثنى عشر الأولى من التاريخ العربي الإسلامي. ولكن القرنين الأخيرين شهدا حركة تفكك مستمر للتوازن التقليدي في إدارة الدولة والمجتمع، ولما كان يصحبه من تكافل اجتماعي اقتصادي. وكنتيجة مباشرة للاختراق الغربي للمجتمعات العربية الإسلامية ودمجها قسرا في النظام العالمي الناشيء وقتئذ، وكان لابد لمعظم المؤسسات المدنية التقليدية أن تتآكل لتحل مؤسسات أخرى جديدة مكانها، وكان بين هذه المؤسسات البديلة

«الدولة» العربية الجديدة .

٦ - الدولة العربية الجديدة: التمدد والانكماش

ولدت معظم الدول العربية الجديدة على يد القوى الاستعمارية الغربية[٨]. وكانت تحمل في ثناياها العديد من التشوهات بدءاً من المشكلات المفتعلة على الحدود المصطنعة،وانتهاء بالضعف الداخلي لمؤسساتها . وقد واجهت هذه الدول منذ نشأتها مشكلات وتحديات هائلة من الداخل والخارج على السواء. فلا هي استفادت مما في تراثها من حكمة المؤسسات المدنية التقليدية (قبل الحديثة)ولا هي سمحت بمساحة عامة كافية للمؤسسات الحديثة لكي تنمو وتزدهر. ونتيجة لذلك، وجدت الدول العربية الجديدة نفسها تحارب على جبهات داخلية وخارجية عديدة .

وبالطبع مر الوطن العربي ببعض من العمليات التي صاحبت ظهور الدولة الحديثة والمجتمع المدني في الغرب، ومنها اختفاء التوازنات التقليدية من ناحية، والمعدل السريع للزيادة السكانية والتحول الحضري من ناحية أخرى. أما عمليات التحول الرأسمالي والتصنيع فتأخرت كثيراً. لذا فإن المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية الحديثة بمثابة العمود الفقري للدولة الحديثة والمجتمع المدني، لم تقم بصورة متوالية أو متكافئة متسقة ، كما هو الحال في الغرب .

٦-١- النمو المشوه للدولة

شهد الوطن العربي ظاهرة نمو اجتماعي - اقتصادي ملحوظ في العقود الثلاثة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، وهي الفترة التي ولدت فيها معظم الدول العربية المستقلة. إلاّ أن هذا النمو كان فجائياً ، غير متسق مما أدى الى بناء اجتماعي - اقتصادي مشوه. ويتضح تأثير هذا التشوه على نمو المجتمع المدني العربي كما سنرى في الفقرات التالية .

بدأت العديد من الدول العربية التي نالت استقلالها في الخمسينيات والستينيات خططاً طموحة للتوسع التعليمي والصناعي. ونتيجة لذلك، نمت طبقتان جديدتان نموا مطرداً، وهما الطبقة المتوسطة الحديثة، والطبقة العاملة الجديدة. وفي ذلك كان التخطيط المركزي والسيطرة على السياسات الاجتماعية والاقتصادية هما السمة الغالبة على معظم الدول العربية. إلاّ أن العقدين التاليين

(السبعينيات والثمانينيات) شهدا مزيجا من السياسات الاجتماعية والاقتصادية المشوشة. فقد أدت الطفرة النفطية الأولى في السبعينيات إلى إغراء العديد من الدول الفقيرة ذات الكثافة السكانية بتبني ما يعرف بسياسة «الانفتاح» الاقتصادي الليبرالي، دون تخطيط للسيطرة على تداعيات السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي سادت في العقود السابقة. فكان هناك ثلاثة قطاعات رسمية تعمل، أو بالأحرى تتضارب بصورة غير متكافئة، وهي القطاع العام ، والقطاع الخاص والقطاع المشترك. إلى جانب ذلك، ظهر قطاع «سري» غير رسمي متنام. وسادت معايير شديدة التباين للكفاءة والمهارة والرواتب في الاقتصاد والدولة والمجتمع الوطني الواحد. لذا فقدكانت الآثار المشوهة الناتجة عن ذلك أمرا محتوما. فازدادت حدة ضغوط التضخم، واختلت موازين العدالة، وتصاعدت حدة الديون الخارجية في معظم الدول العربية .[٩]

من ناحية التدرج الطبقي، نما في السبعينيات والثمانينيات تكوينان اجتماعيان طفيليان، هما طبقة «الأغنياء الجدد» و«طبقة البروليتاريا الهلامية». تحكمت الطبقة الأولى في جزء متزايد من إجمالي الناتج القومي دون إضافة الكثير إلى الثروة القومية، ونزعت إلى الإسراف في الاستهلاك وتهريب رأس المال إلى الخارج. أما الطبقة الأخرى -البروليتاريا الهلامية- فقد تضخم حجمها إلى درجة كبيرة، حتى صارت عبئاً يضاف إلى البطالة السافرة والمقنعة، كما باتت تعاني حرمانا شديداً. وأصبحت أحزمة الفقر التي تحيط بالمدن الكبرى تمثل قنابل موقوته تنذر بالانفجار في أية لحظة، وفي الوقت نفسه، عانت الطبقة المتوسطة الحديثة والطبقة العاملة الجديدة، من ذوي الرواتب والأجور الثابتة، معاناة شديدة من آثار التضخم. كما ازداد اغتراب هاتين الطبقتين عن الأنظمة الحاكمة في بلادهما. ومن ناحية أخرى، أصبح من اليسير على المنشقين السياسيين أن يتلاعبوا «بالبروليتاريا الهلامية» الحضرية .[١٠]

٦-٢- الدولة وإدارة الصراع

ازداد مأزق الدولة في الوطن العربي تعقيداً بسبب الصراعات الإقليمية والداخلية القديمة التي بقيت دون حل، مضافا إليها ما استجد من صراعات. ومن الأمور التي تتصل ببحثنا هذا عن المجتمع المدني والتحول الديمقراطي،

ذلك الفشل الذريع الذي منيت به النخب الحاكمة فيما بعد الاستقلال في إدارة الصراعات .

ومن بين المشكلات القديمة الباقية الصراعات المؤجلة ، كالصراع العربي الإسرائيلي، والصراع العراقي الإيراني، والصراع الليبي التشادي، والصراعات القائمة في كل من لبنان، والسودان، والصومال، والصحراء المغربية ، والصراع العراقي الكويتي. وبعض هذه الصراعات يصل عمره إلى نصف قرن (كالصراع العربي الإسرائيلي)؛ وبعضها يعد أقصر نسبيا (كالصراع العراقي الإيراني، والعراقي الكويتي) . ومنها ما دخل في طور الصراعات المسلحة التي ظلت تشب وتخبو لعشرات السنين (كالصراع العربي الإسرائيلي والصراع الدائر في السودان)، إلا أنها كلها باهظة التكاليف سواء على المستوى المادي أو البشري. وتحتل منطقة الشرق الأوسط المرتبة الأولى ، في العالم الثالث ، من حيث شراء واستهلاك الأسلحة، بمتوسط ١٠٠ مليار دولار سنويا خلال العقدين الأخيرين. ويبلغ مجموع الإنفاق على الدفاع ضعف ذلك المبلغ . وهكذا تم إنفاق - أو تبديد - مايقرب من ٤٠٠ مليار دولار على الأغراض العسكرية دون التوصل إلى تسوية لمعظم الصراعات المذكورة. وقد تراكم الإنفاق إلى ٢٣٠٠ مليار دولار هي مجموع الإهدار الناتج عن الصراعات في المنطقة، كما يتضح من الجدول (١) . وتقدر أعداد القتلى والجرحى والمعوقين والمشردين بحوالي ١٣ مليون خلال الفترة نفسها (انظر الجدول ١) . وبانتشار أسلحة الدمار الشامل (كالأسلحة النووية والكيماوية) ، فإن التكاليف البشرية والمادية لهذه الصراعات المؤجلة سوف تصل، في التسعينيات إلى آفاق فلكية ما لم يتم التوصل إلى حلها .(١١)

ومما يذكر أيضاً أن الصراعات المسلحة الداخلية في دول المنطقة ، فاقت الصراعات بين الدول من حيث الخسائر البشرية وإبادة السكان. لقد أبيدت مجتمعات محلية كلياً أو جزئياً في بعض الحالات، وكان عدد من هذه المجتمعات المحلية تجمعات عرقية أو مراكز لأقليات. وتشير الخسائر الفادحة من الناحية الاقتصادية وحدها إلى ما كان يمكن تحقيقه من إنجازات تنموية بهذه الموارد الهائلة، أي أن "التنمية" كانت ضحية رئيسية من ضحايا هذه الصراعات

جدول مختصر (١)

تكاليف الصراعات المسلحة في منطقة الشرق الأوسط

وشمال أفريقيا (١٩٤٨ -١٩٩٢)

نمط الصراع	الفترة	الخسائر البشرية	التكاليف (مليار دولار بأسعار ١٩٩٠)	أعداد المشردين
أ - صراع بين دول				
عربي - إسرائيلي	٤٨ - ١٩٩٠	١٦٠,٠٠٠	٣٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠
عراقي - ايراني	٨٠ - ١٩٨٨	٣٠٠,٠٠٠	٣٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠
حرب الخليج	٩٠ - ١٩٩٢	١٢٠,٠٠٠	٦٥٠	١,٠٠٠,٠٠٠
أخرى	٤٥ - ١٩٩١	٢٠,٠٠٠	٥٠	١,٠٠٠,٠٠٠
إجمالي فرعي		٦٠٠,٠٠٠	١,٢٠٠	٦,٠٠٠,٠٠٠
ب- صراعات داخلية				
السودان	٥٦ - ١٩٩١	٥٠٠,٠٠٠	٢٠	٤,٠٠٠,٠٠٠
العراق	٦٠ - ١٩٩١	٣٠٠,٠٠٠	٢٠	١,٠٠٠,٠٠٠
لبنان	٥٨ - ١٩٩٠	١٥٠,٠٠٠	٥٠	١,٠٠٠,٠٠٠
اليمن (ش)	٦٢ - ١٩٧٢	١٠٠,٠٠٠	٥	٥٠٠,٠٠٠
سوريا	٧٥ - ١٩٨٥	٣٠,٠٠٠	٠,٥	١٥٠,٠٠٠
المغرب (الصحراء)	٧٦ - ١٩٩١	٢٠,٠٠٠	٣	١٠٠,٠٠٠
اليمن (ج)	٨٦ - ١٩٨٧	١٠٠,٠٠٠	٠,٢	٥٠,٠٠٠
الصومال	٨٩ - ١٩٩٢	١١٠,٠٠٠	٠,٣	٥٠٠,٠٠٠
أخرى	٤٥ - ١٩٩١	٣٠,٠٠٠	١	٣٠٠,٠٠٠
إجمالي فرعي		١,٢٥٠,٠٠٠	١٠٠٠	٧,٦٠٠,٠٠٠
إجمالي كلي: (كل الصراعات المسلحة)		١,٨٥٠,٠٠٠	٢٢٠٠	١٣,٦٠٠,٠٠٠

المصدر: Files of the Arab Data Unit (ADU) , Ibn-Khaldoun Center for Developmental

* ملفات وحدة المعلومات، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٣.

الممتدة. كما أن هذه الصراعات الداخلية قد أجبرت الأفرادَ والجماعات على التقوقع، مما جعلها تؤثرالجماعات العرقية، والدينية، والقَبَلية بولائها التقليدي،

دون المؤسسات الحديثة الخاصة بالمجتمع المدني، بل ودون الدولة نفسها .[12]

إن فشل الدول العربية الجديدة فشلا ذريعا في إدارة الصراع الداخلي والخارجي - في نظر قاطاعات عريضة من مواطنيها الجدد أنفسهم (كلبنان، والعراق، والأردن، واليمن الجنوبية - كان سببا ونتيجة في آن واحد ،لتعويض شرعية العدد منها منذ مولدها [13]. إلاّ أن هذا الفشل يرجع، في معظمه، إلى الشك في شرعية النظم السلطوية الحاكمة في الدول العربية الجديدة . لقد كانت مسألة شرعية «الدولة» تبدو أمراً يمكن حله بمرور الوقت وأما شرعية النظم الحاكمة فكان أمرها يزداد سوءا بمرور الزمن. ومن ثم فقد زادت الضغوط الرامية إلى المزيد من المشاركة السياسية، خاصة في السنوات العشر الأخيرة. وتتخذ هذه الضغوط إما صورة اضطرابات عشوائية تقوم بها طبقة البروليتاريا الهلامية، أو تتخذ شكل ضغوط أكثر تنظيما وهدوءا من جانب المجتمع المدني.[13]

٧ - المجتمع المدني الجديد: الولادة المتعسرة

رغم الطبيعة التسلطية التي ميزت الحكم في العديد من الدول العربية طوال تاريخها منذ الاستقلال، الا أن البذور الجنينية للمجتمع المدني الحديث قدظهرت فيها جميعا تقريبا. فبعض المؤسسات المدنية الجديدة - وخاصة في الجزء الشمالي من الوطن العربي - تعود في تاريخها إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر؛ لكنها ازدادت عددا وازدهرت في فترة ما بين الحربين العالميتين (١٩١٨ - ١٩٣٩). وكانت الطبقة المتوسطة الوليدة بمثابة العمود الفقري لهذه التنظيمات المدنية. وفي ظل الحكم الاستعماري ، لعب عدد من هذه التنظيمات دوراً سياسيا ملموساً من أجل تحرير بلادها. ومن بين صفوف هذه التنظيمات ظهر زعماء الاستقلال .

٧-١- توقف نمو المجتمع المدني الوليد (الخمسينيات والستينيات)

بعد سنوات قليلة من الاستقلال ، شهدت عدة دول عربية موجة من السياسات الراديكالية التي صاحبت انقلابات عسكرية شعبوية - في سوريا ومصر والعراق والسودان واليمن والجزائر وليبيا وموريتانيا والصومال. وقامت هذه الأنظمة

«الراديكالية» بإنهاء التجارب الليبرالية الوجيزة التي مرت بها بعض مجتمعاتهم قبيل الاستقلال وبعده مباشرة . وصار حكم الحزب الواحد أو حكم النخبة الصغيرة هو النمط السائد. وأضفت هذه النخب على نفسها صفة "شعبوية" بتبنى شعارات وسياسات تخدم الطبقات الدنيا، وأضفت أنظمة الحكم "الشعبوية" الجديدة هذه على الدولة دوراً اجتماعيا واقتصاديا توسعيا، وتمت صياغة «عقد اجتماعي» صريح أو ضمني أصبح على الدولة بمقتضاه أن تقوم «بالتنمية»، وضمان «العدالة الاجتماعية» ، والوفاء بالاحتياجات الأساسية لمواطنيها، وترسيخ دعائم الاستقلال السياسي، وتحقيق طموحات قومية أخرى (كالوحدة العربية وتحرير فلسطين). وفي المقابل، كان على شعوبها أن تكف عن المطالبة بالمشاركة السياسية الليبرالية، ولو إلى حين. وتم استغلال الأيديولوجيات القومية والاشتراكية والوحدوية للدعاية لهذا العقد الاجتماعي، وللتعبئة السياسية تأييداً للنظم الحاكمة، وتراوح رد فعل الأغلبية بين القبول والإذعان. وكان لهذا العقد الاجتماعي "الشعبوي" التبادلي في باديء الأمر جاذبية خاصة، حتى أن الأنظمة الملكية العربية التقليدية تبنت هذا التوجه جزئيا منذ الستينيات ، كما حدث بالأردن والسعودية ودول الخليج والمغرب [١٥].

ومهما كان للعقد الاجتماعي الشعبوي من إنجازات في البداية، إلا أن سلبياته لم تقتصر على الأحزاب السياسية التي كانت قائمة على الساحة وحسب، بل إمتدت إلى سائر مؤسسات المجتمع المدني أيضا. فتعرضت هذه الأحزاب والمؤسسات إما للحظر التام من خلال ترسانة من القوانين والأحكام، أو تم ضمها بالكامل إلى الحزب الأوحد الممسك بزمام السلطة. [١٦] بعبارة أخرى، فقدت مؤسسات المجتمع المدني كل أو معظم استقلاليتها في ظل الحكم الشعبوي.

ونتيجة لذلك، اندثر العديد من هذه المؤسسات بسبب كبر سن أعضائها وفقدان الاهتمام بها بين جيل الشباب. وتحول بعضها إلى مجرد تنظيمات قائمة على الورق فقط، بينما تكيفت قلة قليلة منها مع المعادلة الشعبوية الجديدة وكافحت في سبيل الاحتفاظ بنشاطها، مع كثير من الحذر السياسي للوقاية من غضب النظام الحاكم.

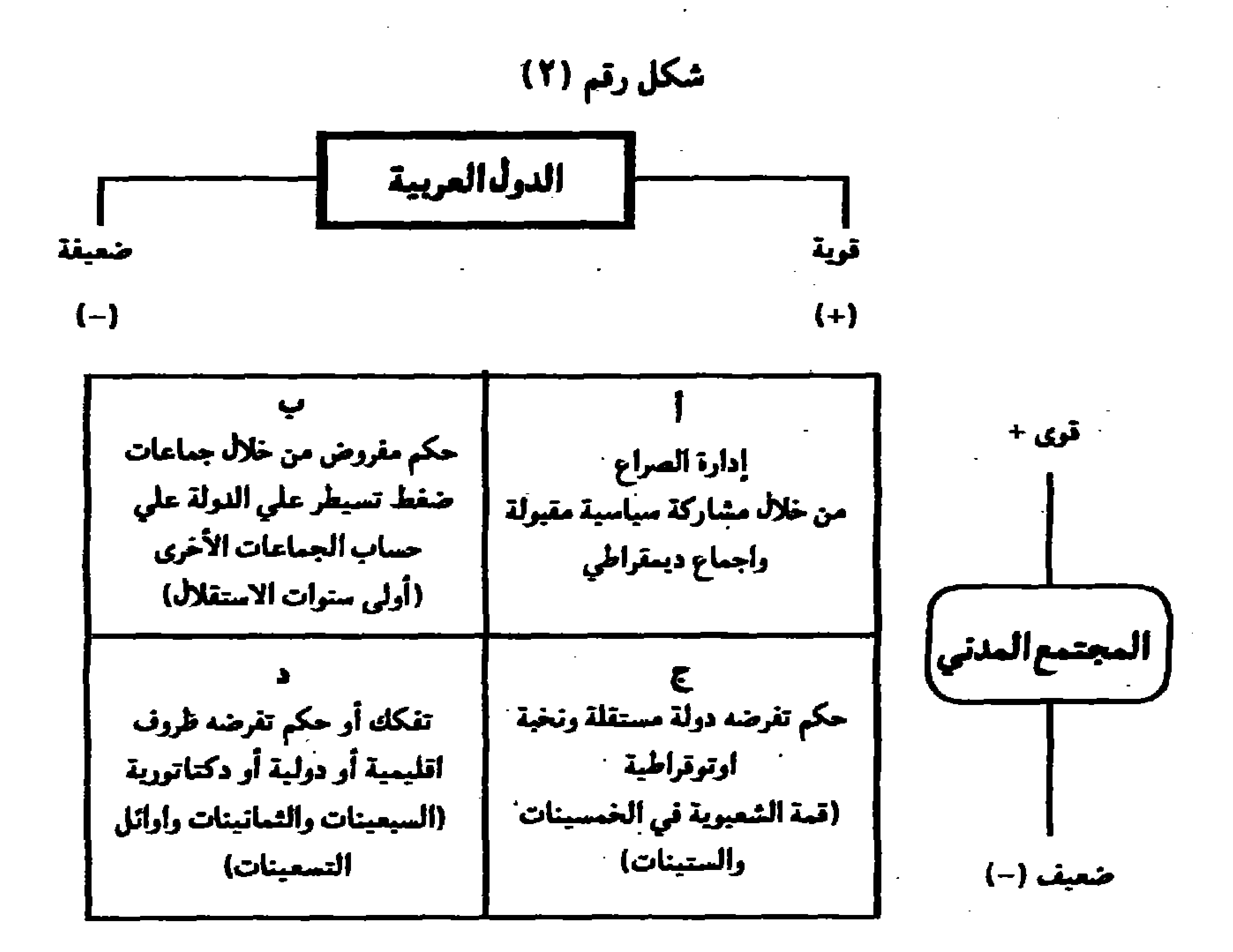
أدت هزيمة نظم الحكم الشعبوية على يد إسرائيل عام ١٩٦٧، وما تلاها من انتكاسات متوالية، بلغت ذروتها في أزمة الخليج في عامي ١٩٩٠ -١٩٩١، إلى تهاوي البقية الباقية من الثقة في العقد الاجتماعي الشعبوي، وإلى التآكل المستمر لشرعية معظم الأنظمة العربية. ولكن تشبث هذه الأنظمة الشعبوية بالسلطة أدى بها الى تصعيد الممارسات القمعية. وتورط بعضها في مغامرات خارجية؛ بينما لجأ بعض ثالث منها إلى كليهما معا. هذا في حين لجأ بعضها إلى مراجعة رمزية أو جادة لنظم حكمه .

٧-٢- سوء الإدارة وتقهقر الدولة غير المنظم

يبدو أن الدور التوسعي للدولة العربية قد بلغ منتهاه في السبعينيات (في كل من الدول الفقيرة والغنية على السواء) . ومنذ ذلك الحين أدت مسيرة الأحداث الاجتماعية والسياسية داخليا وإقليميا ودوليا إلى إجبار الدولة على التراجع عن العديد من وظائفها الاجتماعية والاقتصادية التي ادعتها في الخمسينيات والستينيات. واتسم هذا التقهقر في دور الدولة بالتخبط، مما ترتب عليه قدر من الضعف الهيكلي والآني، مما كان يمكن تجنبه ، أو الحد منه، لو كان المجتمع المدني فيها أكثر تماسكاً . إلاّ أن بعضا من المجال العام الذي انسحبت منه الدول بشكل غير منظم، ملأته إما الحركات الإسلامية المتطرفة (كما حدث في مصر والجزائر)، أو الحركات الانفصالية (كما هو الحال في كل من السودان والصومال والعراق) .

وإذا استخدمنا تصنيفا يجمع بين المتغيرات التي تؤثر على قوة الدولة والمجتمع المدني، كما هو موضح في الشكل (٢)، لوجدنا أن معظم الدول العربية تأرجحت بين الخلايا (ب) و(جـ) و (د)، ولم تستقر أي منها في الخلية (أ)، أي في نمط «الدولة القوية والمجتمع المدني القوي». وبعض الدول كالصومال والسودان والعراق تندرج في الوقت الراهن تحت الظروف التي وردت في الخلية (د)، أي في أقصى درجات المزج بين ضعف الدولة وضعف المجتمع المدني، وهو أسوأ احتمال ممكن.

شكل رقم (٢)



٧-٣- انتعاش المجتمع المدني في الوطن العربي

في تراجع دور الدولة العربية (أى في السبعينيات والثمانينيات)، انتعشت بعض المؤسسات المدنية السابقة للحقبة الشعبوية ؛ ونشأت مؤسسات جديدة. ومن بين هذه المؤسسات منظمات حقوق الإنسان. ففي أعقاب الغزو الإسرائيلي للبنان (١٩٨٢) وهو ما يعد أحد أشد الانتكاسات بعد هزيمة ١٩٦٧، ظهرت مثل هذه المؤسسات على مستوى الوطن العربي كله، أو على مستوى الأقطار منفردة .[١٧] كما تكاثرت مئات من التنظيمات التطوعية الخاصة، وهيئات تنمية المجتمعات المحلية في العقدين الماضيين. ويقدر عدد الهيئات غير الحكومية العربية من أقل من ٢٠,٠٠٠ في منتصف الستينيات إلى حوالي ٧٠,٠٠٠ في أواخر الثمانينيات.[١٨] وهناك عدة عوامل دعمت هذا النمو

الكمي المشهود للتنظيمات المدنية العربية في العقدين الماضيين ، ومن بينها :

٧-٣-١ - تزايد احتياجات الأفراد والجماعات المحلية ، التي لم تعد تلبيها الدولة العربية: ففيما يتصل بالطبقتين الدنيا والمتوسطة الصغيرة، كانت هذه الاحتياجات في - أساسها - خدمات اجتماعية واقتصادية لم تعد الدولة قادرة - أو مستعدة - على الوفاء بها، كالإسكان والرعاية الصحية، وزيادة الدخل وتحسين نوعية التعليم والمواد الغذائية وما إلى ذلك. أما فيما يتصل بالطبقتين المتوسطة والعليا، فكانت الاحتياجات المتزايدة تتمثل في المطالبة بالتعددية السياسية والثقافية وحرية التعبير.

٧-٣-٢ - اتساع نطاق التعليم بين السكان العرب: مهما تكن أخطاء نظم الحكم الشعبوية ، الا أن من انجازاتها التي لا تنكر نشر التعليم المجاني المكثف. ورغم افتقار هذا التوسع التعليمي إلى جودة الكيف، الا أنه أدى إلى رفع مستويات الوعي ، والتوقعات ، والمهارات التنظيمية، مما كان له أهمية كبرى في بناء المؤسسات العامة والخاصة .

٧-٣-٣ - زيادة الموارد المالية الفردية : كانت سنوات السبعينيات وأوائل الثمانينيات تتميز بطفرة مالية لدى كثير من الأفراد في الدول العربية، بسبب الزيادة الهائلة في عوائد النفط وما صاحبها من تحرك القوى البشرية بين الدول العربية بمعدلات غير مسبوقة ؛ وظهور بدايات سياسة التحول الاقتصادي الليبرالي في الهياكل الاقتصادية التي كانت تحت سيطرة الدولة في الدول "الاشتراكية" سابقا، وهكذا، بينما أساءت الحكومات إدارة الموارد المالية العامة أو بددتها، نجد أن العديد من الأفراد وجهوا جزءا من ثرواتهم الخاصة إلى تنظيمات حديثة النشأة . فشهد الوطن العربي لأول مرة ظهور المؤسسات الخاصة (Foundations) على غرار مثيلاتها الأمريكية (من قبيل مؤسسات فورد وروكفلر و كارنيجي) ومنها مؤسسات صباغ ، وشومان ، والحريري. بل وصل مؤسس أحدها (رفيق الحريري) إلى رئاسة وزراء لبنان.

٧-٣-٤ - نمو هامش الحرية: فقد اتسعت هوامش الحريات تدريجيا ، وإن ببطء ، في العديد من الأقطار العربية، مما يرجع في جزء منه إلى إنهاك الدولة

أو عجزها عن السيطرة على المجتمع ٠لكنه كان يرجع أيضا إلى نمو ذخيرة المواطنين من استراتيجيات مراوغة الدولة أو التحايل عليها. فالسفر إلى الخارج، ووسائل الإعلام الغربية، والحسابات المصرفية للأفراد من العرب في دول أجنبية من مظاهر نمو هذا الهامش. والحقيقة أن العديد من التنظيمات المدنية العربية كانت قد بزغت فكرتها أو تأسست في الخارج قبل أن تقوم بنقل أنشطتها إلى بلادها الأصلية (مثل المنظمة العربية لحقوق الإنسان، التي أعلنت في قبرص في١/١١/١٩٨٣).

٧-٤- بعض خصائص المجتمع المدني العربي في التسعينات

٧-٤-١ - الأحزاب السياسية في المجتمع المدني: تعد الأحزاب السياسية جزءا من التكاثر السريع للتنظيمات المدنية العربية خلال العقدين الماضيين، ففي حين تمكنت بعض الأحزاب القديمة التي ترجع إلى ما قبل الاستقلال من البقاء رغم الحكم الاستبدادي (كحزب الاستقلال بالمغرب، وحزبي الأمة والاتحاد بالسودان)، فان معظم الأحزاب الأخرى لم تتمكن من النجاة من المرحلة الشعبوية في السياسة العربية، ولكن مع زيادة هامش الحريات، عادت بعض الأحزاب السياسية القديمة إلى النشاط منذ أواخر السبعينيات (كحزبي الوفد ، ومصر الفتاة ، في مصر). والأهم من ذلك ظهور أحزاب جديدة بمجرد أن سمح القانون بذلك، ومنها ٤٦ حزبا بالجزائر، و٤٣ حزبا باليمن، و٢٣ بالأردن و١٩ بالمغرب، و١٣ بمصر، و١١ بتونس، و٦ بموريتانيا .... الخ .[١٩]

إلاّ أن هذه الطفرة العددية في التنظيمات المدنية العربية لا تعني أنها جميعا على القدر نفسه من الفعالية ، فالحقيقة أن غالبيتها تعد أصغر حجما من أن يكون لها شأن في الحياة العامة ببلادها ، بما في ذلك كثير من الأحزاب السياسية، وتعد مصر مثالاً على ذلك . فإذا كانت مصر تضم ثلث التنظيمات المدنية العربية، البالغ عددها سبعون ألفاً، فإن معظم التنظيمات غير الحكومية المصرية البالغ عددها عشرون ألفا إما أنها تفتقر إلى الفعالية أو على قدر ضئيل منها. وطبقاً لدراسة ميدانية حديثة ، اتضح أن ما لا يزيد عن ٤٠ ٪ من التنظيمات غير الحكومية المصرية تعد نشيطة أو ذات فعالية .[٢٠]

وينطبق ذلك أيضا على الأحزاب السياسية العربية، فقد كشفت الانتخابات النيابية الأخيرة في اليمن (ابريل ١٩٩٣) ، وفي المغرب (يونيو ١٩٩٣) ،وفي الأردن (نوفمبر ١٩٩٣) عن اكتساح النخبوية السياسية، وضآلة القواعد الشعبية لمعظم الأحزاب في جذب أو الحصول على أصوات انتخابية ذات شأن. فلم يفز بمقاعد برلمانية باليمن سوى سبعة أحزاب من مجموع ٤٣ حزبا؛ وحصل ثلاثة منها فقط على ما يزيد عن ٨٠٪ من هذه المقاعد، وفي المغرب، لم يظهر من الأحزاب التسعة عشر على لوحة النتائج سوى تسعة فقط، نال أربعة منها على ٧٥ ٪ من المقاعد المتنافس عليها [٢١]. وفي الأردن، تنافس عشرون حزبا في الانتخابات البرلمانية الأخيرة ولكن أربعة منها فقط هي التي فازت بمقاعد، بينما فاز مرشحون مستقلون عن الأحزاب بأكثر من ثلثي المقاعد .

٧-٤-٢ - النقابات المهنية: لعل النقابات المهنية أن تكون أنشط التنظيمات المدنية في الوطن العربي في الوقت الراهن . ويرجع ذلك في جزء منه إلى أنها تتيح لأعضائها مكاسب فئوية مادية، وفي جزء آخر الى المستوى العالي من التعليم والوعي السياسي . ونظرا لما تتمتع به هذه النقابات المهنية العربية من استقلالية نسبية في مواردها المالية، فقد أصبحت لها الريادة في حركة المجتمع المدني في بلادها. ففي بلد كالسودان، تمكنت هذه النقابات من خلع النظام العسكري الحاكم مرتين (١٩٦٤ و١٩٨٥). وفي كل من مصر والمغرب وتونس، تحولت إلى جماعات ضغط قوية إبان السبعينيات والثمانينيات .

وهناك عاملان آخران يساعدان أيضاً على دعم النفوذ الاجتماعي والمعنوي للنقابات المهنية ، أولهما ، أن هذه النقابات المهنية تعد أقوى تنظيما - على الصعيد العربي القومي. فهي اعضاء في اتحادات عربية تضمنها مثل اتحاد المحامين العرب، واتحاد المهندسين العرب، وما إلى ذلك. وهي على اتصال أوثق بنظيراتها على المستوى الدولي، مما يمدها بقدر أكبر من النفوذ ومزيد من الحماية المعنوية من خارج بلادها ولعل أبرز مثل على ذلك هو اتحاد المحامين العرب. ثانيهما ، ان النقابات المهنية العربية تحتل عضويا واستراتيجيا مكان القلب في المؤسسات الانتاجية والخدمية، بما في ذلك المؤسسات التي تديرها

الدولة، فلا يسهل حلها أو عزلها من قبل النخبة الحاكمة . لذلك فهي عندما تتخذ قرارا بالإضراب مثلا (وهو ما حدث بالفعل في السودان عام ١٩٨٥)، يمكن لها أن تصيب المجتمع والدولة بالشلل التام. ومن بين أشد هذه النقابات المهنية نفوذا وتأثيرا نقابات الاطباء والمهندسين والمعلمين ، وانضمت اتحادات رجال الأعمال مؤخراً إلى صفوف النقابات المؤثرة.[٢٢] هذا ناهيك عن النقابات والاتحادات العمالية .

٧-٤-٣ - السياسة بدون سياسة : في الأقطار العربية التي لا تزال الأحزاب السياسية محظورة أو خاضعة لقيود مشددة فيها، نجد بعضا من الهيئات المدنية تقوم بوظائف الأحزاب؛ في مناقشة القضايا العامة، وصياغة بدائل السياسة، وممارسة الضغوط على مراكز صنع القرار . فتقوم بهذه المهام مثلا جمعية الخريجيين بالكويت، ومنتدى الجسرة الثقافي بقطر، وجمعية المهن الاجتماعية بالإمارات العربية المتحدة .

وربما لهذه الأسباب تحولت بعض المؤسسات المدنية العربية (غير الأحزاب السياسية نفسها) في الآونة الأخيرة إلى ساحات للأنشطة السياسية المكثفة. فانتخاباتها تنافسية للغاية، وهي تتسم عامة بالنزاهة، و يتابعها الرأي العام الوطني عن قرب، وقد لوحظ ذلك في كل من مصر والأردن والكويت وتونس والمغرب في الثمانينيات وأوائل التسعينيات. ففي مصر مثلا بدأ الإخوان المسلمون في الآونة الأخيرة - رغم حظر قيام حزب سياسي لهم - في الهيمنة التدريجية من خلال الانتخابات على مجالس إدارات بعض النقابات المهنية الهامة ، كنقابات الأطباء والمهندسين والمحامين .[٢٣]

٧-٤-٤ - التكوينات التقليدية في زي حديث: لا يزال هناك عدد لا يستهان به من التنظيمات المدنية العربية متأثرة ببقايا التكوينات التقليدية لمجتمعاتها. وأصدق مثال على ذلك إقامة ما يعد تنظيما مدنيا حديثا في ظاهره في مركز حضري، الا أن معظم أعضائه أو كلهم ينتمون إلى قبيلة واحدة أو قرية واحدة أو طائفة دينية واحدة. وقد يتسم هذا التنظيم بكل مظاهر الحداثة من توثيق في السجلات الرسمية والحصول على التصاريح والوضع القانوني والانتخابات

ومجالس الإدارات واللجان وما الى ذلك، لكنها تدار في الحقيقة بنفس الأساليب التقليدية التي وصفناها في جزء سابق من هذه المقدمة .

إلا أن هذه الملاحظة لا ينبغي أن تقلل من أهمية هذا النمط من التنظيمات المدنية. فإذا كان مؤسسوها قد أنشأوها على طرز حديثة بهدف دعم ولاءاتهم «التقليدية»، أو لأداء مهام تقليدية، فان ذلك في حد ذاته يعد دليلاً على الإدراك الشديد إلى الحاجة إلى التوفيق بين التقليدية والحداثة في فترة التحول المجتمعي. وحين يتم تأسيس هذا النوع من التنظيمات في مراكز حضرية كبرى، فإنه قديدعم مكانة الزعماء التقليديين. لكنه في نفس الوقت يساعد الأقارب والأتباع على إثبات وجودهم في بيئة جديدة، دون إحساس بغربة نفسية .

على أية حال ، فان هذا النمط التنظيمي له وظيفة كامنة تتمثل في حماية كل من المجتمع المدني الحديث والدولة . وبدونه، يصبح من المحتم على القادمين الجدد إلى المدن العربية من الأرياف، والبوادي أن يصبحوا جزءا من البروليتاريا الهلامية الحضرية غير المنظمة، التي سبقت الإشارة اليها في الجزء ٣-١ من هذه المقدمة . وتعد البروليتاريا الهلامية الحضرية هي أسرع الكيانات الاجتماعية الاقتصادية نمواً في الوطن العربي في العقدين الماضيين . وهي تمثل أشد التكوينات قابلية للانفجار و للغوغائية السياسية. وكانت البروليتاريا الهلامية هي القوة البشرية التي حركت القلاقل الحضرية في مصر (١٩٧٧ و١٩٨٦ و١٩٩٢)، وفي تونس (١٩٧٦ و١٩٨٧)، وفي المغرب (١٩٧٤ و١٩٨١ و١٩٨٧)، وفي الأردن (١٩٨٨)، وفي الجزائر (١٩٨٨)، حتى إن اشتركت معها أو قادتها جماعات سياسية أكثر تنظيماً .

٧-٤-٥ - **المجتمع المدني والأزمات:** إن تطور المجتمع المدني - ككثير من الأبعاد الأخرى للتطور في الوطن العربي - لا يتسم بالاتساق أو التساوي في كل البلاد العربية . ولكن طالما وجدت الكيانات المدنية وتضامنت فيما بينها نسبيا ، فان أصوات التذمر المطالبة بالتحول الديمقراطي تصبح محسوسة أو مسموعة، كما سنرى فيما بعد. ولكن الأهم من ذلك - كما تبين في الآونة الأخيرة - أن الأقطار العربية التي تعرضت لأزمات عنيفة، نجد أن وجود

التنظيمات المدنية أو غيابها فيها يصنع فارقا كبيرا في الطريقة التي تصمد بها الدولة أمام أزمة من الأزمات. وتعد كل من لبنان والكويت والصومال أمثلة على ذلك. ففي هذه الأقطار جميعا، نرى أن الدولة اختفت أو كادت في ظل ما مر بها من كوارث وظروف قاهرة. ففي كل من لبنان ، والصومال، كان ذلك بسبب الصراع الداخلي الممتد إلى جانب عدة عوامل إقليمية ودولية أخرى؛ وفي الكويت، حدث ذلك بسبب الغزو العراقي الخاطف، ورغم ما بين حالتي لبنان والكويت من اختلافات، الا أنهما كانتا تشتركان في وجود كيانات مدنية متطورة إلى حد كبير في كل منهما - حوالي ٦٠٠ و ٢٠٠ جمعية ورابطة على التوالي . وبينما تدهور الحال بالعديد من هذه التنظيمات إلى درجة أصبحت فيها في حالة عجز تام، في ظل مامر بالبلاد من ظروف، الا أن أعدادا منها ظلت على نشاطها إبان الأزمة . وكانت هذه التنظيمات المدنية النشطة هي التي قدمت المدد والتأييد المعنوي لبقاء العديد من المواطنين اللبنانيين والكويتيين سواء في الداخل أو في الخارج . وحتى التنظيمات اللبنانية غير الحكومية القائمة على أسس طائفية تجاوزت حدود الطائفية وقدمت يد العون في مناسبات عديدة لكل المواطنين في مناطقها.

كما ظهرت في ذروة السنوات الست عشرة من الصراع المدني في لبنان عدة تنظيمات جديدة في الأحياء الحضرية والقرى. وفي الكويت، كانت الجمعيات التعاونية الاستهلاكية هي التي تحولت إلى نقاط ارتكاز لآداء العديد من المهام التي كانت تقوم بها الدولة فيما سبق، كتوزيع حصص الطعام والرعاية الصحية والاجتماعية والتعليم والبريد وإدارة شبكة اتصالات غير رسمية . أما التنظيمات المدنية الأخرى التي لم تتمكن من العمل في العلن خوفا من بطش سلطات الاحتلال، فقد استعانت بالجمعيات التعاونية والمساجد، البعيدة إلى حد ما عن الشبهات، في تقديم العون .

بعكس ذلك تماماً في الصومال، حيث لم يكن هناك تنظيمات مدنية تقريبا ، فطوال سنوات الحكم العسكري الشعبوي لسياد بري كان العديد من الصوماليين الذين يعيشون بعيدا عن قراهم أو قبائلهم يعتمدون على الدولة في إيجاد فرص

العمل والخدمات، وعندما انهار جهاز الدولة تماما عام ١٩٩١، وجدوا أنفسهم دون قاعدة يركنون إليها، أو غطاء يحميهم. وباتساع نطاق الصراع الداخلي الناجم وطول أمده، تعرض نسيج الكيانات البدائية الصومالية للتمزق الشديد، وسرعان ما تحلل كيانها. فلم تكن المجاعة التي ألمت بالصومال كله عام ١٩٩٢ ترجع إلى القتال الدائر وحسب، أو حتى إلى نقص الإمدادات الغذائية (التي وصل الكثير منها من متبرعين من الخارج) ؛ بل إلى صعوبة التوزيع . فلو كانت هناك تنظيمات مدنية شبيهة بتلك التي وجدت في كل من لبنان والكويت، لكان من الممكن تجنب أو خفض نسبة كثير من حالات الموت جوعاً ومن الأمراض والوفيات. إن الصومال يمثل مأساة وحالة درامية، لا من حيث تراجع الدولة وحسب، بل من حيث التحلل الكلي لها دون مجتمع مدني يكون بمثابة «شبكة أمان» تجمع شملها .

٨ - الأنظمة الحاكمة والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي

حين لم تعد النخب العربية الشعبوية الحاكمة قادرة على تنفيذ «العقد الاجتماعي» القديم ، أو على تهدئة الكيانات الاجتماعية الاقتصادية الجديدة باللغة المستهلكة الباهتة نفسها من الخطاب السياسي . وحين تعجز هذه النخب عن صياغة عقد اجتماعي مشترك جديد (خشية أن يطاح بها من موقع السلطة)، فإنها تلجأ إما إلى القمع التعسفي في الداخل أو إلى مغامرات أشد خطورة في الخارج. فمنذ عام ١٩٨٠، قام نظام صدام حسين في العراق بالخيارين معاً، وبلغ الذروة في الثاني من أغسطس عام ١٩٩٠ بغزوه الكويت، مما أدى إلى اشعال ما عرف «بأزمة الخليج». وكان من المتوقع إبان الأزمة أن تكون زيادة عملية المشاركة في الحكم في الوطن العربي من بين محصلاتها. وكانت هذه النبوءة قائمة على افتراض أن الأزمة كانت أزمة سياسية عربية داخلية بقدر ما هي أزمة إقليمية ودولية -، والحقيقة أن الأزمة قد عجلت بالفعل عملية المشاركة في الحكم بعض الشيء في عدد من الأقطار العربية - . وترجع سرعة بعض الأقطار عن غيرها في ذلك التوجه إلى العديد من العوامل الداخلية والخارجية. من بين العوامل الداخلية : الحجم النسبي للمجتمع المدني ودرجة

نضجه في كل قطر. فتنظيمات المجتمع المدني هي التي نظمت حركات الاحتجاج التي أعقبتها تطورات في التحول الديمقراطي، بينما انتكست مسيرة الديمقراطية في بعض الأقطار، وفي البعض الآخر لا يزال الاحتجاج مستمراً لكنه لم يؤد إلى نتيجة بعد[٢٤].

٩- مشروع بحثي عن المجتمع المدني والتحول الديمقراطي العربي

إن الاطلالة التي تضمنتها الصفحات السابقة، تفترض أن تبلور ونمو تنظيمات المجتمع المدني العربي هي نفسها إرهاصات موجة ثانية من التحول الديموقراطي. واقتناعاً منا بذلك أعددنا، في مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، مشروعاً لتوثيق وتحليل هذه التطورات، ومتابعتها، ونشر الوعي بها، واستنفار الحوار حولها، علي أمل ترشيدها وتعميقها. وبدأنا هذا الاستعداد في مطلع التسعينات. وعجلت به أزمة الخليج. فقد كانت الأزمة، في رأينا، هي قمة العبث الاستبدادي بمصير الأمة وشعوبها. ولكنها كانت أيضاً واعدة بفرصة جديدة، تشب فيها تنظيمات المجتمع المدني العربي عن الطوق، لتحول الأنظمة العربية الإستبدادية، إلى أنظمة أقل استبداداً، ثم إلى أنظمة أكثر مشاركة، ثم إلى أنظمة ديموقراطية شكلاً ومضموناً.

وخططنا للمشروع بإطار نظري مبدئي؛ عرضناه للحوار في ندوة بالقاهرة في ربيع ١٩٩١، أي في أعقاب حرب الخليج، وشارك فيها باحثون وممارسون عرب وأجانب من المهتمين بشئون الوطن العربي. وعلى مدى عام كامل تمت إعادة صياغة وتفصيل مشروع بحثي طموح يستمر عدة سنوات؛ وينطوي علي المقومات التالية:

٩-١- اطار نظري

يستوحى الخبرة العالمية التاريخية من ناحية، وخصوصية الخبرة العربية التاريخية المعاصرة من ناحية أخرى، في استكشاف العلاقات بين خمس مجموعات من المتغيرات .. هي :

٩-١-١- التكوينات الاجتماعية - الاقتصادية، سواء التقليدية منها مثل

القبيلة والعشيرة والطائفة والجماعة الحرفية؛ أو الحديثة منها مثل الطبقات والفئات المهنية الجديدة.

٩-١-٢- تنظيمات المجتمع المدني، وهي الأشكال المؤسسية المنظمة التي تعبر عن التكوينات الاجتماعية - الاقتصادية القائمة، دفاعاً عن مصالحها في مواجهة الغير؛ سواء كانت تنظيمات مدنية أخرى (نقابات عمال في مواجهة أصحاب أعمال؛ أو جمعيات، مستهلكين في مواجهة اتحادات منتجين)، أو في مواجهة مؤسسات الدولة.

٩-١-٣- مؤسسة الدولة، ككيان سيادي أعلى، بأجهزتها وسلطاتها التنفيذية (الحكومية) والقضائية، والتشريعية، ومدى تبلور واستقلالية كل منها في مواجهة بعضها البعض، وفي مواجهة التكوينات الاجتماعية الاقتصادية، وفي مواجهة تنظيمات المجتمع المدني.

٩-١-٤- المؤثرات الخارجية، الإقليمية والعالمية (دول أخرى أو تكتلات أو شركات أو منظمات)، ومدى تأثيرها علي نمو وسلوك وتفاعلات المتغيرات المذكورة أعلاه- أي التكوينات الاجتماعية - الاقتصادية، وتنظيمات المجتمع المدني، ومؤسسة الدولة.

٩-١-٥- نمط الحكم ودرجة التحول الديموقراطي، بناء على أن نظام الحكم ، ودرجة المشاركة الديموقراطية نتاج للتفاعلات والتوازنات بين مجموعات المتغيرات المذكورة سابقاً ، وما تفرزه من قيم ومعايير وتوقعات وممارسات فعلية (الثقافة السياسية).

وتجدر الاشارة إلى ان اثنين فقط من هذه المتغيرات سيتم التركيز عليهما عند كتابة الدراسات القطرية وهما تنظيمات المجتمع المدني ودرجة التحول الديمقراطي. المتغيرات الثلاثة الاخرى سيتم الاستعانة بها كمحددات معاونة.

٩-٢- دراسات قطرية واقليمية وقومية

٩-٢-١- واهتداء بالإطار النظري المذكور في «٩-١» - دون التقيد الصارم به - يتم إعداد دراسة مسحية تحليلية عن كل قطر عربي، على أن يكون

التركيز فيها علي العقود التالية للاستقلال، وخاصة العقد الأخير؛ ذلك أن هدفنا استشرافي مستقبلي.

٩-٢-٢- مع إتمام الدراسات القطرية، يقوم أحد الباحثين بإعادة قراءة البحوث والدراسات القطرية لكل إقليم لكل إقليم : **المشرق العربي** (سوريا، لبنان، فلسطين، الأردن، العراق)، **والجزيرة – الخليج** (اليمن، السعودية، عمان، الإمارات، قطر، البحرين، الكويت)، **ووادي النيل** (مصر، السودان، الصومال، جيبوتي)، **والمغرب العربي**(ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا)، لاستكشاف ما إذا كانت هناك قواسم نمطية مشتركة داخل أقطار كل إقليم، وكذلك، ما قد يكون هناك من خصوصيات قطرية، وتفسيرها؛ واستشراف مسيرة التحول الديموقراطي في الإقليم ككل.

٩-٢-٣- يتم اعداد مجلد تلخيصي تأليفي عام عن **المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في الوطن العربي** لمجمل الدراسات القطرية والاقليمية، يكون خاتماً جامعاً لهذا المشروع الأول من نوعه.

٩-٣- قاعدة معلومات

رؤى في تخطيط المشروع منذ البداية أن يكون مناسبة لبناء قاعدة معلومات عن المجتمع المدني العربي، وعن مسيرة التحول الديموقراطي فيه. وتكون بداية هذه القاعدة تجميع ما يمكن العثور عليه من وثائق ومراجع ومؤلفات ودوريات تمس بشكل مباشر أحد المجموعات الخمس من المتغيرات المذكورة في «٩-١»، أعلاه. ولكن الجديد في قاعدة المعلومات هذه هو الدراسات القطرية التي يعدها الباحثون للمشروع خصيصاً، وكذلك المتابعات اليومية التي يقوم بها مكتبيون متخصصون في مقر مركز ابن خلدون بالقاهرة.

٩-٤- نشرة شهرية للمجتمع المدني

توخى المشروع عند التخطيط له أن يشتبك بسرعة بمسائل المجتمع المدني دون إنتظار لاتمام الدراسات القطرية والإقليمية والقومية. ورؤى أن يكون ذلك من خلال نشرة منتظمة تحمل اسم المشروع «المجتمع المدني والتحول

الديموقراطي في الوطن العربي». وقد صدر العدد الأول منها فعلاً في يناير ١٩٩٢. وقد كان القصد في البداية أن تكون فصلية (كل أربعة شهور). ولكن الاستقبال الحافل للعدد الأول، والحاح القراء، جعلنا نصدرها شهرية. وهي تصدر بانتظام منذ ذلك الحين، وقد دخلت عامها الرابع مع كتابة هذه السطور، في مطلع ١٩٩٥. بل إنها بعد السنة الأولى، وبدءاً من يناير ١٩٩٣، بدأت تصدر في طبعتين أحداهما عربية ، والأخرى إنجليزية.

٩-٥- كتاب سنوي للمجتمع المدني

ومع النشرة الشهرية، وقاعدة المعلومات، وجد فريق الباحثين في المشروع فائدة قصوى في إصدار كتاب سنوي يحمل عنوان المشروع، ويتجاوزه زمنيا، بحيث يصبح تقليداً سنوياً مستمراً. وقد صدر من الكتاب بالفعل ثلاثة أعداد عن أعوام ١٩٩٢، ١٩٩٣، ١٩٩٤.

٩-٦- ترجمة كتب

قام المركز بإعداد قائمة من عشرة كتب رؤى أنها الأكثر أهمية وتأثيراً على عملية التحول الديمقراطي، واختار من بينها كتاب " صامويل هانتنجتون " «الموجة الثالثة» : التحول الديمقراطي في القرن العشرين، ليكون الكتاب الأول الذي يترجم إلى العربية.

٩-٧- سلسلة انشطة المجتمع المدني

إن المشروع البحثي، الذي نصفه هنا، ليس مجرد مشروع أكاديمي نظري . لقد كان ومازال القصد منه أن يكون جزءاً من حركة جماعية عربية من أجل توطيد دعائم حقوق الإنسان والديموقراطية. وقد بدأت هذه الحركة في مدينة ليماسول القبرصية عام ١٩٨٣، حينما ضاقت الأنظمة العربية بمثقفيها الأحرار الذين أرادوا أن ينشئوا منظمة لحقوق الإنسان. ولكن رغم التضييق والمطاردة، فإن حركة عربية لحقوق الإنسان قد نشأت ونمت على مدى السنوات الإثنتى عشرة التالية. ونمت معها براعم ديموقراطية هنا وهناك، مما تحدثنا عنه في هذه المقدمة، ويتحدث عنه المشاركون في المشروع، في كتب هذه السلسلة. لذلك

فإن جزءاً من هذا المشروع هو تنظيم ورش العمل والندوات والمؤتمرات، والبرامج الإذاعية والتليفزيونية، التي تهدف كلها إلى الدعوة إلى قيم ومعايير وممارسات المجتمع المدني، كما عرفناها وحددناها في أول فقرات هذه المقدمة.

٩-٨- شبكة منظمات المجتمع المدني

إن الأنشطة المذكورة في ٩-٦ أعلاه قد تمت بواسطة مركز ابن خلدون، أو بالتعاون بين المركز ومراكز ومنظمات شقيقة في مصر والوطن العربي. ورغم أن المركز حديث العهد، حيث انشيء عام ١٩٨٨، فإنه ساعد في تأسيس أو دعم عدد من المراكز والمنظمات الجديدة، التي أصبحت تكون معاً شبكة لمؤسسات المجتمع المدني مصرياً وعربياً. فهناك ما لا يقل عن ثلاثين من هذه المؤسسات، التي يتعاون معها فريق مشروع المجتمع المدني تعاوناً مباشراً ووثيقاً. هذا فضلاً عن اكثر من مائتي مؤسسة يتعاون معها الفريق بشكل أقل كثافة وانتظاماً.

٩-٩- خطاب المجتمع المدني

يفخر القائمون في هذا المشروع أنهم - وقبل أن يكتمل المشروع - قد روجوا الخطاب «المجتمع المدني»، كمفهوم ومفردات. فأصبح يستخدمها السياسيون والأكاديميون والإعلاميون، والاجتماعيون. وبدأت تظهر الكتب والمقالات، وتعقد الندوات والمؤتمرات التي تحمل هذا العنوان. ومنذ خمس سنوات مضت، لم يكن الأمر كذلك علي الإطلاق.

* * *

وأخيراً، وليس آخراً، فما كان لهذا الكتاب، ولا لهذه السلسلة، ولا لهذا المشروع كله أن يرى النور إلا بفضل ومؤازرة عدد من المؤسسات والزملاء والزميلات.

في المقدمة يأتي الزميل والصديق العزيز والعالم الاجتماعي الدكتور **سليم نصر**، مدير برامج العلاقات الدولية في **مؤسسة فورد بالقاهرة**. فقد كان أول من بارك ودعم الفكرة، وتابعها حتى تحولت إلى إطار مفهومي، ثم إلى خطة بحثية. وكانت مؤسسة فورد أول وأهم وأكبر من قدم العون المادي **لمشروع المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في الوطن العربي**.

كذلك قدمت **الوقفية الأهلية من أجل الديموقراطية**، ومقرها واشنطن، دعماً مالياً كريماً لإصدار النشرة الشهرية والتقارير السنوية للمجتمع المدني، وبعض المترجمات الهامة للمشروع طوال العامين الأخيرين. وننوه هنا تحديداً بالسيد/ " كارل جيرشام "، رئيس الوقفية، والأستاذة " شاها علي رضا "، مديرة برنامج الشرق الأوسط لتعاونهما الصادق مع المركز.

وأخيراً قامت كل من **مؤسستي فردريش ايبرت، وكونراد أديناور** الألمانيتيين، بتقديم دعم مادي للجزء الخاص بمصر في مشروع المجتمع المدني والتحول الديموقراطي، بما في ذلك ورشتي العمل عن المخطوطتين القطريتين وعن المرأة المصرية والديموقراطية.

أما أسرة الباحثين والمساعدين في مركز ابن خلدون نفسه، فربما تعجز الكلمات عن التعبيرعن امتناني الشخصي لهم، لما قاموا به فوق كل دواعي الواجب. ويكفي أن أذكر اسماءهم هنا حيث أنهم من أهل البيت، وهم الأخوة والأخوات: محب زكي، ود. سامي بدراوي، وحازم حنفي، محمد الفقي، وأيمن خليفة، ، وايفيت فايز، وأشرف بيدس، وسليمان شفيق، وعلاء سلامة، ونجاح حسن، وماري جورجي.

سعد الدين ابرا هيم

المقطم ١٩٩٥/٣/٢١

الهوامش

(١) انظر في هذا الصدد:

Diamond L. and Mark Plattner (eds.). The Global Resurgence of Democracy. Baltimore: The John Hopinks University Press, 1993; Huntington, S. The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century. Norman: Oklahoma University Press, 1991; G. Schmitz and D Gillies. The Challenge of Democratic Development. Ottawa: TheNorth-South Institute , 1992.

انظر سعد الدين ابراهيم وآخرون، مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي، عمان، منتدى الفكر العربي، ١٩٨٨. وأيضا:

Luciani, G. (ed.). The Arab State. Berkeley, L.A.: University of California Press, 1990.

سعد الدين ابراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، القاهرة، مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، ١٩٩٢، ص ص ١٢-١٣.

Norton. R. (Guest Editor)."Introduction to a Social Issue on Civil Society in the Middle East", The Middle East Journal, Spring, 1993.

انظر عرضا عن كيفية استخدام مفهوم « المجتمع المدني » لدى اوروم:

Orum, A.M. Introduction to Political Sociology. Englewood Cliffs, New Jersey, 1987, pp. 24-26; Redhead B. (ed.), Plato to Nato: Studies in Political Thought. London: BBC Books, 1984

(٢) انظر يونان لبيب رزق، مصر المدنية، القاهرة ، طيبة، ١٩٩٣.

Halpern, M. The Politics of Social Change in the Middle East and the

Arab World. Princeton, 1962.

(٣) Harik, I. "The Origin of the Arab System", in Luciani, G. The Arab State. pp.1-28

(٤) لمزيد من الاطلاع علي هذا الطراز التقليدي من الحكم، انظر مقدمة ابن خلدون "المجتمع المدني والدولة في المغرب العربي"، بغداد، المثني، ١٩٨٠.

Hermassi, A. Society and State in Arab Maghreb.

مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧.

(٥) رزق، المرجع السابق، ص ٤٠ -٨٤، ٩٠ -٩١.

(٦) المرجع السابق، ص ١٤١ -١٤٢.

(٧) عن الاستخدام السياسي العربي لمصطلحي «فتنة» و «نكبة» أنظر سعد الدين إبراهيم، العرب وأزمة الخليج، القاهرة، ابن خلدون - سعاد الصباح، ١٩٩٢، ص ١٢.

(٨) إبراهيم، المجتمع والدولة؛ Harik, pp. 19-24.

(٩) Beblawi, H. "The Rentier State in the Arab World", Arab State, pp. 85-98.

(*) تستخدم لهذه التكوينات أسماء أخرى - مثل « الأغنياء الجدد » و «البروليتاريا الرثة».

(١٠) ابراهيم ، المجتمع والدولة، ص ٣٤٢ -٣٦٩.

(١١) ابراهيم، تأملات في مسألة الأقليات، القاهرة ابن خلدون - سعاد الصباح، ١٩٩٢، ص ١٧-١٨. وانظر لنفس المؤلف:

"Minorities and State Building in the Arab World", submitted to the Annual American Sociological Meeting. Pittsburg, August, 1992.

(١٢) إبراهيم، تأملات في مسألة الأقليات، ص ٢٤٣-٢٤٤.

(١٣) إبراهيم، المجتمع والدولة.

(١٤) المرجع السابق.

(١٥) للاطلاع علي رد فعل الملكيات العربية تجاه الأيديولوجيات

الراديكالية، أنظر:

Hudson, M. Arab Politics: The Search for Legitimacy. New York, Haven,1980.

(١٦) لمزيد من المعلومات انظر مناقشات "مؤتمر المنظمات المدنية العربية"، القاهرة، ٣١ أكتوبر- ٣ نوفمبر ١٩٨٩؛ والأبحاث المقدمة في ندوة "المجتمع المدني العربي"، بيروت، ٢١ -٢٤ يناير ١٩٩٢ ونشرت فيما بعد تحت نفس العنوان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣.

(١٧) لمزيد من الاطلاع علي نشأة المنظمة العربية لحقوق الإنسان والتنظيمات المدنية المماثلة في الثمانينات، أنظر: سعد الدين ابراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي، ص ٩-١٢.

(١٨) تم استقاء هذه التقديرات من أبحاث الدول في "مؤتمر المنظمات المدنية العربية".

(١٩) لمزيد من الاطلاع، انظر: سعد الدين ابراهيم، المجتمع المدني.

(٢٠) Grass-Roots Participation and Development in Egypt. A Study by the Ibn Khaldoun Center, commissioned by UNICEF, UNDP,and UNFPA,Cairo,1992.

(٢١) المجتمع المدني، نشرة شهرية تصدر عن مركز ابن خلدون، القاهرة، أعداد مايو، يونيو، يوليو ١٩٩٣.

(٢٢) لمزيد من الاطلاع، انظر: سعد الدين ابراهيم، المجتمع المدني.

(٢٣) لمزيد من الحقائق والأرقام والتحليلات انظر: المجتمع المدني، عدد أكتوبر ١٩٩٢.

(٢٤) معظم فقرات الجزء الخامس أعيدت صياغتها من بحث سابق للمؤلف بعنوان:

"Crisis, Elites and Democratization in the Arab World", in Middle East Journal, 47/2, pp. 292-305.


المجتمع المدني والتحول
الديمقراطي في
الإمارات

المقدمة

الإمارات العربية المتحدة هي دولة اتحادية حصلت على استقلالها في الثاني من ديسمبر عام ١٩٧١. وفي السنة نفسها أصبحت الإمارات عضواً في الجامعة العربية وفي الجمعية العمومية للأمم المتحدة لتصبح بذلك دولة ذات سيادة وحضور عربي ودولي متميز.

وتقع الإمارات في منطقة الخليج العربي التي هي واحدة من أغنى المناطق بالنفط والتي تضم أكبر الاحتياطيات النفطية التي تم اكتشافها حتى الآن وتحتوي على أكبر عدد من الحقول النفطية العملاقة في العالم. وتبلغ مساحة الإمارات ٧٧٧٠٠ كم٢ ويبلغ عدد سكانها أكثر من ٢ مليون نسمة منهم ١,٢ مليون نسمة من الذكور و٨٠٠ ألف نسمة من الإناث. ويحد الإمارات من الشمال والشمال الغربي الخليج العربي، ومن الغرب قطر والمملكة العربية السعودية، ومن الجنوب عمان والمملكة العربية السعودية، ومن الشرق خليج عمان وسلطنة عمان. وتبدأ حدود الإمارات من إمارة أبوظبي على طول الساحل الجنوبي للخليج العربي لمسافة ٥٥٠ كم متوغلة في الداخل لتضم ست إمارات هي أبوظبي، دبي، الشارقة، عجمان، أم القيوين، رأس الخيمة، ثم تواصل توغلها لتصل في نهاية حدودها في المنطقة الشرقية حيث تقع إمارة الفجيرة التي تمتد لمسافة ٩٠ كم على خليج عمان.

وتشكل إمارة أبوظبي العامود الفقري للاتحاد، فمساحتها حوالي ٦٧٣٤٠ كم٢، أي حوالي ٨٧٪ من مساحة الإمارات، وإمارة أبوظبي هي الأغنى حيث تضم أكبر الاحتياطات النفطية والتي تصل إلى ٩٥ مليار برميل، وذلك من أصل ١٠٠ مليار برميل هو إجمالي الاحتياطي النفطي في الإمارات، أي بنسبة ٩٥٪. كما تقع في إمارة أبوظبي أضخم الحقول النفطية والتي يأتي في مقدمتها حقل زاكم البحري والذي فيه من النفط ما يوازي كل النفط الموجود في كل الولايات المتحدة الأمريكية. أما إمارة دبي فهي ثاني أكبر إمارات الدولة وتبلغ مساحتها ٣٨٨٥ كم٢. وتعتبر دبي العاصمة التجارية للإمارات وهي مقر لأكبر عدد من

الشركات والمصارف الدولية في منطقة الشرق الأوسط. لذلك أخذت هذه الامارة تلعب دوراً تجارياً ومالياً متميزاً على الخارطة الاقليمية والدولية معاً. وتأتي إمارة الشارقة المجاورة لدبي الثالثة من حيث المساحة والسكان ومن حيث الأهمية. وتبلغ مساحة الشارقة ٢٥٩٠كم٢ وتمتاز هذه الإمارة بأنها المركز الثقافي الأهم في الدولة، أما الإمارات الأربع الأخرى فهي رأس الخيمة والفجيرة وأم القيوين وعجمان والتي تأتي متتالية حسب المساحة.

لقد تمكنت هذه الإمارات من بناء تجربة اتحادية رائدة على الصعيد العربي. ولم يكن لهذه التجربة الاتحادية الفريدة أن تحقق النجاح لولا توافر العديد من الظروف الموضوعية والذاتية والتي مكنتها من الاستمرار والانتقال من طور التجزئة إلى الوحدة ومن طور الانغلاق إلى الانفتاح الحضاري، ومن طور التخلف إلى الازدهار والنمو والاستقرار السياسي. ويرتبط هذا الاستقرار والأمن الاجتماعي الذي تحقق للإمارات أشد الارتباط ببروز المؤسسات السياسية والاجتماعية والتي تأتي في مقدمتها مؤسسات المجتمع المدني.

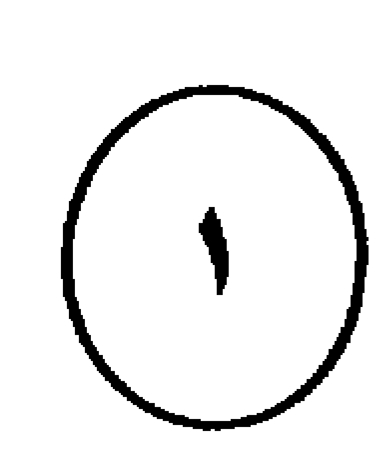
وتحاول هذه الدراسة رصد بروز وتطور مؤسسات المجتمع المدني في الإمارات. وتركز بشكل خاص على الـ ٢٣ سنة الأخيرة، أي منذ قيام اتحاد الإمارات. وتستعرض الدراسة خبرة هذه السنوات في مجال بناء المؤسسات الأهلية والتطوعية، كما تستعرض الإطار التشريعي والقانوني الخاص بإنشاء الجمعيات ذات النفع العام في الدولة. ثم تتناول الدراسة بالتفصيل التكوينات الاجتماعية للمجتمع المدني والشرائح الاجتماعية الكبرى والجمعيات التي تمثلها وتبرز نشاطاتها. كما تحاول الدراسة رصد الاتجاهات الاجتماعية والفكرية في المجتمع المدني وإبراز المؤسسات التي تعبر عن اهدافها وبرامجها ونشاطاتها وتفاعلاتها مع بعضها البعض.

إن هذه الدراسة هي أساساً دراسة ميدانية مسحية وتستند على البيانات والإحصائيات الحيوية الخاصة بعمل مؤسسات المجتمع المدني في الامارات، والتي حققت خلال العقدين الماضيين نجاحات مهمة على صعيد مأسسة الحياة الاجتماعية، وتعميق المشاركة وترسيخ الهوية الوطنية، والتي هي جميعاً من أهم شروط بناء الدولة العصرية والحديثة في الإمارات.



الفصل الأول
المفهوم والإطار النظري

الفصل الأول
المفهوم والإطار النظري



المجتمع المدني هو عبارة عن مجموعة المؤسسات والهيئات السياسية والاجتماعية، والثقافية والتطوعية التي تنظم العلاقات الاجتماعية وتمثل مصالح القوى والجماعات في المجتمع والتي تعمل باستقلالية كاملة أو نسبية عن الدولة. إن المجتمع المدني هو أساساً مجتمع تعددي، أي متعدد الجماعات والروافد والاتجاهات والقناعات والميول.

بيد أن هذه التعددية التي هي مصدر الحيوية والإبداع والخلق، تحتم بروز المؤسسات والهيئات كالأحزاب والاتحادات والنقابات العمالية والمهنية والجمعيات الثقافية والاجتماعية. لذلك لا يمكن تخيل المجتمع المدني بدون هذه المؤسسات المجتمعية والأهلية والتي تتنوع بتنوع الفئات والجماعات وتختلف عن بعضها بعضاً من حيث النشاط والدور والحجم وعمق الانتماء ودرجة التضامن، كما تختلف باختلاف مستوى وعي الاعضاء بمصالحهم وشرعية مطالبهم. ولا بد لمؤسسات المجتمع المدني أن تتمتع بالاستقلالية التنظيمية والادارية عن الدولة والسلطة السياسية عموماً. ويؤكد "حسنين توفيق ابراهيم" أن درجة استقلال مؤسسات المجتمع المدني تتحدد من خلال الاستقلال المالي والإداري والتنظيمي علاوة على الاعتراف الضمني بأن الأصل في العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني هو: «ألا تتدخل الدولة في مجال نشاط المجتمع المدني»[١].

إن شرط الاستقلالية ربما هو من أهم شروط بروز وتطور المجتمع المدني.

وتعبر استقلالية مؤسسات المجتمع المدني عن قدرة الأفراد على تنظيم شؤونهم وتدبير نشاطاتهم والتعبير عن مصالحهم ورغباتهم بعيداً عن التوجه والتدخل المباشر والدائم للدولة ومؤسساتها. وعليه لا يمكن قيام المجتمع المدني في ظل استتباع المؤسسات التطوعية والأهلية للدولة. بيد أن الاستقلال لا يعني بالضرورة الانفصال أو الانقطاع الكامل عن الدولة. كما أن الاستقلال لا يعني دخول المجتمع المدني في حالة دائمة من الصراع مع الدولة ومؤسسات المجتمع السياسي. إن المجتمع المدني ليس مجتمع المعارضة، ولا ينبغي له أن يكون نفياً للدولة التي هي المجال السياسي والقانوني للمجتمع المدني، بل إن المجتمع المدني واستقلالية مؤسساته هو عنصر من عناصر تحقيق الاستقرار السياسي، كما أنهما الأرضية لقيام حياة نيابية وديمقراطية مستديمة. لذلك فإن المجتمع المدني والدولة هما في حالة دائمة من التفاعل الإيجابي والديناميكي، بيد أن من المهم أن لا يتحول هذا التفاعل إلى استتباع وذوبان والحاق للمجتمع المدني بالمجتمع السياسي. بل إنه كلما تعززت استقلالية المؤسسات والهيئات والنقابات وكلما قلت تدخلات الدولة في شؤونها ونشاطاتها، كلما عبر ذلك عن نمو المجتمع المدني وجدارته في تمثيل رغبات وتطلعات الأفراد المنتمين لمؤسساته.

وعلى هذا الأساس، وكما يقول برهان غليون، فإن المجتمع المدني هو: كل التنظيمات الاقتصادية والثقافية والدينية التي تغطي ساحة النشاط الحر، غير المنظم بنظام واحد وعام من قبل السلطة، والذي يسمح لهذا النشاط بالنمو والتنافس والتجدد والابداع.[٢] لكن مشكلة هذا التعريف هو أنه لا يميز بين المجتمع المدني والأهلي، كما أنه لا يميز بين المجتمع المدني والتقليدي، وخاصة أن المجتمع المدني هو أساساً تعبير آخر للمجتمع الحديث، وجاء بروزه وتطوره مع البروز والتطور التاريخي للمجتمعات الليبرالية المستندة للشرعية الدستورية والقانونية والملتزمة بالحقوق والحريات السياسية للأفراد. ويؤكد سعيد بنسعيد على أن "مفهوم المجتمع المدني هو وليد التحول الهائل الحاسم الذي شهده الفكر الليبرالي الغربي والذي أعلن عن وفاة النظام الاجتماعي والسياسي الاقطاعي والتقليدي القديم وولادة النظام السياسي والاجتماعي

الصناعي الحديث في الغرب".[٣] بهذا المعنى فالمجتمع المدني الذي يمارس فيه الأفراد نشاطهم الاقتصادي والسياسي بإرادة حرة. هو مجتمع الحرية، ومجتمع دولة المؤسسات والقانون، ولا يمكن وجوده في المجتمع التقليدي، حيث غياب المؤسسات والقانون وحيث الحكم المطلق والمستبد الذي ينفي مبدأ المجتمع المدني.

لذلك ونتيجة لارتباطه العضوي ببروز المجتمع الحديث، بل ونتيجة لشدة ارتباطه التاريخي بالخبرة السياسية الليبرالية الغربية، فإن البعض قد لاحظ غياب المجتمع المدني في الوطن العربي. فالدول العربية التي برزت بعد انحسار الاستعمار تغلغلت سريعاً في الكيان الاجتماعي، وأحكمت سيطرتها على مؤسساته التقليدية والمدنية، ولم تسمح ببروز المجتمع المدني، لكن البعض الآخر لاحظ أيضاً حضور المجتمع المدني في الوطن العربي وأن الدول العربية رغم كل سلطويتها لم تتمكن من إلغاء مؤسساته، بل إنها عملت على تطويعها وإلحاقها بمؤسسات المجتمع السياسي، لذلك فإن لمؤسسات المجتمع المدني العربي سمات خاصة تميزها عن مثيلاتها في المجتمعات الليبرالية الحديثة، فهذه المؤسسات تتسم بطابع المرحلية حيث إنها تتوارى بعد مرور فترة قصيرة على تأسيسها. كذلك تخضع معظم مؤسسات المجتمع المدني العربي للدولة، الأمر الذي يفقدها الاستقلالية، ويعوقها عن ممارسة مهامها. بالإضافة إلى ذلك فإن مؤسسات المجتمع المدني العربي كثيراً ما تعاني من النخبوية والمركزية وانتشار الصراعات الشخصية في داخلها، الأمر الذي يشكل عائقاً أمام نموها وتطورها. لكن رغم هذه السمات المشتركة فإن المجتمعات العربية المعاصرة ليست بالضرورة ذات خاصية واحدة، فهذه المجتمعات تتباين في أوضاعها السياسية والاجتماعية، كما أنها تتفاوت في درجة نموها الاقتصادي ومستوى الوعي السياسي والثقافي وفي الخبرة السياسية التي تتراوح بين الحكم الفردي المطلق، إلى تلك التي أخذت تتجه مؤخراً نحو تطبيق مبدأ المشاركة السياسية والتحول الديمقراطي.[٤] لقد حدث في ظل التحول الديمقراطي الأخير انتعاش المجتمع المدني العربي خلال عقدي السبعينات والثمانينات، ويلاحظ الدكتور سعد الدين ابراهيم أن هناك عدة عوامل دعمت التكاثر السريع لمؤسسات

المجتمع المدني العربي التي بلغ عددها ٧٠ ألفاً في أواخر الثمانينات، ومن أهم هذه العوامل:

١ - تزايد احتياجات الأفراد والجماعات المحلية التي لم تلبها الدولة.
٢ - اتساع نطاق التعليم بين السكان العرب.
٣ - زيادة الموارد المالية الفردية.
٤ - نمو هامش الحرية.[٥]

ولا شك أن هامش الحريات قد شمل معظم الدول العربية بما في ذلك الدول العربية في الخليج، لقد عايشت دول مجلس التعاون الخليجي (المملكة العربية السعودية، الكويت، البحرين، قطر، الإمارات العربية المتحدة، عمان) خلال الفترة منذ انتهاء حرب الخليج، محاولات مهمة لتعزيز المشاركة السياسية والتأكيد على مبدأ حكم القانون، بل إن بعضها كالكويت قد قطع شوطاً متقدماً في سياق قيام حياة برلمانية حرة ومتميزة. رغم ذلك، وكما يلاحظ باقر النجار، فإن المجتمع المدني وبما يتضمن من مؤسسات وتنظيمات اجتماعية وسياسية ومهنية وعمالية، غير مكتمل في مجتمعات الخليج العربي[٦]. فمن ناحية هناك غياب كامل للأحزاب السياسية التي هي من أهم روافد المجتمع المدني، أما التيارات السياسية والفكرية والايديولوجية، فإنه رغم حضورها النسبي، إلا أنها ولأسباب موضوعية لا تميل للبروز والعلنية في الساحة السياسية. كذلك وبالرغم من النمو السريع لجمعيات النفع العام والهيئات الأهلية التطوعية والمؤسسات الثقافية، فإنها جميعاً تفتقد الاستقلالية وتعتمد اعتماداً كلياً على المعونات الرسمية وتبدو مرتبطة مالياً واداريا بالدولة التي تمكنت من السيطرة عليها وعلى نشاطاتها سيطرة شبه كاملة.

يعود ضعف، وعدم اكتمال مؤسسات المجتمع المدني في دول الخليج إلى عدة عوامل خاصة، يأتي في مقدمتها عامل النفط والثروة النفطية. لقد أحسنت دول وحكومات الخليج استغلال العائدات النفطية والوفرة المالية خلال عقدي السبعينات والثمانينات، وتمكنت من تحقيق برامج تنموية طموحة كما قدمت خدمات اجتماعية مجانية وقامت بتوزيع جزء من الثروة على الفئات الاجتماعية التي تم احتواؤها والتي ازدادت تهافتاً للحصول على الرفاهية والانغماس في

الحياة الاستهلاكية الترفيهية المغرية. وأدى هذا التوظيف الاجتماعي لعامل النفط إلى كسب الولاء السياسي، والحصول على التأييد الشعبي والشرعية، وبالتالي إضعاف أطروحات وبرامج الحركات الوطنية. كانت سياسة الترغيب وتقديم الحوافز المالية والإغراءات الحياتية أكثر فعالية من سياسات الترهيب في التخفيف من التوترات والمعارضة وتقليل الحاجة إلى الأحزاب والنقابات والهيئات الاجتماعية، التي لم تعد ضرورة ملحة في ظل قيام مؤسسات الدولة بدور الرعاية الاجتماعية من المهد إلى اللحد. لكن رغم أن عامل النفط الترغيبي هو العامل الأقوى إلا أنه حتماً ليس العامل الخاص الوحيد الذي أدى إلى ضعف وعدم اكتمال مؤسسات المجتمع المدني في دول الخليج العربي. فضعف المجتمع المدني يعود أيضاً إلى طبيعة الثقافة السياسية السائدة، فالثقافة السياسية في هذه الدول لا زالت ثقافة تقليدية ومحافظة، إن إحدى أهم سمات هذه الثقافة هو أنها تغرس في الأفراد الخضوع المطلق للسلطة الأبوية والسياسية، وتنمي قيم الطاعة، ولا تحبذ قيماً كالاستقلال والحرية والتمرد وتعادي النزاعات والخلافات، لقد أثرت هذه الثقافة على العمل الاجتماعي التطوعي وعلى بروز وتطور المجتمع المدني الذي فرض عليه الانكماش والتراجع كما أصبحت مؤسساته تميل للمهادنة خاصة في ظل ميل الشخصيات الاجتماعية القيادية نحو الاستسلام للظروف المعيشية المغرية وانضمامهم للعمل الحكومي، وتحول عدد آخر منهم إلى فئة من المنتفعين. ومما زاد من ضعف مؤسسات المجتمع المدني اتساع نطاق العمل الفردي وتغليب النزاعات الفردية والخلافات الشخصية، الأمر الذي أثر تأثيراً سلبياً على العمل الاجتماعي والوطني وافقده الكثير من مصداقيته.

لكن بالإضافة إلى عاملي النفط والثقافة السياسية، فإن ضعف وعدم اكتمال مؤسسات المجتمع المدني في دول الخليج العربي له علاقة أيضاً بعوامل عامة تشمل واقع المجتمع المدني في معظم الدول العربية الأخرى، بل وربما معظم الدول النامية، فمعظم الدول الحديثة الاستقلال لا ترى ضرورة لبروز وتطور المجتمع المدني ولا تقبل بوجود مؤسسات اجتماعية مستقلة أو قيام نقابات وأحزاب. لقد اعتقدت هذه الدول الحديثة الاستقلال، أن وجود مؤسسات اجتماعية

وسياسية وثقافية مستقلة ربما سيولد الانشقاق والانفصال والتفتت الاجتماعي وربما أدت إلى إضعاف الوحدة الوطنية وتضخيم الخلافات الهامشية في الوقت الذي تحاول فيه هذه الدول التركيز على تحقيق أهداف وطنية كالتنمية والتصنيع واللحاق بالعصر، لذلك ومن وجهة نظر الدول الحديثة الاستقلال فإن مؤسسات المجتمع المدني وخاصة الأحزاب والنقابات والهيئات المستقلة، ليست فقط غير مرغوبة ولا ينبغي السماح لها وإنما هي ضارة، وربما تهدد الوحدة الوطنية وحتى الاستقلال السياسي الذي تم الحصول عليه.

لا زالت هذه الآراء السلبية حول أهمية ومكانة مؤسسات المجتمع المدني سائدة بين الأوساط والحكومات الرسمية في معظم الدول النامية، كما أنها لا زالت منتشرة في دول الخليج العربي. ولا شك أن هذه الآراء والتصورات تعاني من السطحية، كما أنها تتسم بالنخبوية وقد ثبت خطؤها، إن أهم سلبيات مثل هذه الآراء هو أنها تتجاهل المساهمة الإيجابية لمؤسسات المجتمع المدني في إغناء الحياة السياسية والاجتماعية وتعزيز التنمية والارتقاء بمجالات الابداع الفكري والعلمي. إن بناء المجتمع التعددي الحديث يتطلب بروز وتطور مؤسسات المجتمع المدني التي تعبر عن مصالح موضوعية لفئات اجتماعية، حيث لا يمكن تجاهل هذه المصالح. كذلك توفر مؤسسات المجتمع المدني من أحزاب ونقابات وهيئات تطوعية المناخ السياسي والاجتماعي للكشف عن الحقائق وتوفير المعلومات لاختيار البدائل واتخاذ السياسات الصحيحة، وخاصة في مرحلة ما بعد الاستقلال حيث يتطلب استخدام الموارد بأعلى درجة من الكفاءة والفعالية. بل إن وجود المجتمع المدني هو أضمن وسيلة لتقنين الصراعات في المجتمع وتحقيق الاستقرار السياسي والأمن الاجتماعي، وهو الأمر الذي تفتقده كل الدول التي تلجأ إلى قمع مؤسسات المجتمع المدني. لقد أثبتت التجارب السياسية أن سلبيات قمع مؤسسات المجتمع المدني هي أكثر بكثير من الايجابيات.

إن لضعف وعدم اكتمال المجتمع المدني في الخليج العربي أسبابه الخاصة والعامة العديدة، بيد أن ضعف المجتمع المدني لا يعني غيابه التام، كما أن عدم اكتماله لا يعني عدم وجوده، إن المجتمع المدني في دول الخليج العربي هو الآن قيد التأسيس وفي طريقه نحو الاكتمال، وذلك باكتمال أسس ومؤسسات المجتمع

الحديث الذي أخذ في البروز والتطور على أثر التحولات السريعة والمتلاحقة التي شهدتها دول الخليج العربي خلال الـ ٢٠ سنة الماضية. لذلك ورغم كل الظروف النفطية والثقافية ورغم كل الأوضاع الخاصة بحداثة الاستقلال، فإن مؤسسات المجتمع المدني أخذت في الانتعاش والنهوض بما في ذلك الهيئات المدنية التي تقوم بوظائف الأحزاب السياسية التقليدية في مناقشة القضايا العامة وصياغة بدائل السياسة العامة وحتى ممارسة الضغط على مراكز صنع القرار. لقد شهدت مجتمعات الخليج العربي وخاصة في كل من الكويت والإمارات العربية المتحدة وإلى درجة ما في البحرين، تزايداً ملموساً في عدد الاتحادات والهيئات والجمعيات ذات النفع العام والتي عادة ما تحصل على الاشهار الرسمي، بل والدعم المالي من الحكومات. ولا زالت هذه الجمعيات تشهد نمواً وازدهاراً ملحوظين في عددها وفي حجم نشاطاتها وفي تأثيرها على القرارات. إن من أبرز هذه التجمعات هي الاتحادات الطلابية والنسائية والهيئات والجمعيات ذات النفع العام ونوادي الكتاب والأدباء والتجمعات الدينية والثقافية بما في ذلك نوادي الجاليات الأجنبية علاوة على الهيئات الخيرية التي اتسعت نشاطاتها إلى خارج منطقة الخليج العربي. ورغم أن هذه الجمعيات تقدم في العموم خدمات انسانية واجتماعية وتقوم بنشاطات ثقافية وأدبية وفنية، إلا أن هذه النشاطات تعبر أيضاً عن آراء سياسية ومواقف أيديولوجية وفكرية لأعضاء هذه الجمعيات والتي يمكن النظر اليها كمعارضة إصلاحية وغير منظمة.(٧) وتعتبر حالة الكويت من أكثر الحالات تقدماً على صعيد مؤسسات المجتمع المدني بما في ذلك بروز التجمعات السياسية العلنية والمعارضة السياسية التي حققت نجاحات مهمة خلال حملة الانتخابات في صيف ١٩٩٢، وفازت بأغلبية مقاعد البرلمان. يقول فلاح المديرس: إن المجتمع الكويتي قد شهد في أعقاب حرب تحرير الكويت صحوة سياسية تمثلت في بروز التجمعات السياسية العلنية كواجهة للعمل السياسي الحزبي على المستويين الشعبي والرسمي، لقد أخذت هذه التجمعات السياسية تستخدم الجمعيات ذات النفع العام كمنابر سياسية تطرح من خلالها فكرها الايديولوجي وبرنامجها السياسي ورؤاها الخاصة تجاه القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية. كما أخذت تستخدم هذه الجمعيات لتوفير الدعم

الاجتماعي لتنشيط القوى السياسية في تحركها ضد السلطة السياسية.[٨]

إن حالة الكويت هي بلاشك أكثر حالات المجتمع المدني تقدماً في الخليج العربي. والسؤال الآن هو:

ما هي حقيقة وطبيعة المجتمع المدني في الامارات؟ هل يمكن الحديث عن المجتمع المدني في الامارات؟ هل له وجود؟ وما هي خصوصيته ومتى وكيف برز؟ وما هي مؤسساته وما مدى استقلالية هذه المؤسسات؟ ثم ما هي أهم نشاطات هيئات المجتمع المدني وما مدى حضورها وتأثيرها الاجتماعي والسياسي ودورها في تعزيز مجالات المشاركة السياسية؟

هوامش الفصل الأول

١ - حسنين توفيق ابراهيم، بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية والكيفية في كتاب: المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت، ١٩٩٢، ص ٦٩٨.

٢ - برهان غليون، بناء المجتمع المدني العربي: دور العوامل الداخلية والخارجية، في كتاب: المجتمع المدني في الوطن العربي، ص٧٣٨.

٣ - سعيد بنسعيد العلوي، نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث، في كتاب: المجتمع المدني في الوطن العربي، ص٤١

٤ - سعد الدين ابراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، التقرير السنوي ١٩٩٣، مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، القاهرة، ١٩٩٣.

٥ - المصدر السابق، ص٢٣-٢٤.

٦ - باقر النجار، المجتمع المدني في الخليج والجزيرة العربية، في كتاب: المجتمع المدني في الوطن العربي، ص٥٦٥.

٧ - عبدالخالق عبدالله، أشكال المعارضة في دول الخليج العربي، مجلة الافق العربي، العدد ٩ فبراير ١٩٨٧.

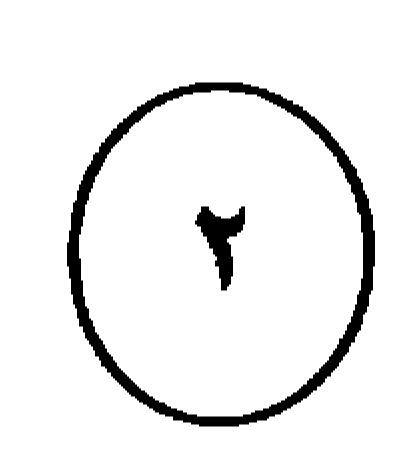
٨ - فلاح عبدالله المديرس، التجمعات السياسية الكويتية (مرحلة ما بعد التحرير) دار قرطاس للنشر والتوزيع، الكويت ١٩٩٤.



الفصـل الثاني
التطـــور التاريخي والإطار التشريعي

الفصل الثاني

التطور التاريخي والاطار التشريعي



كان مجتمع الإمارات ما قبل النفط مجتمعاً تقليدياً. وكانت الحياة ساكنة وبسيطة ببساطة الموارد والحاجات والامكانيات. لقد كان مجتمع الامارات، كبقية المجتمعات في منطقة الخليج العربي، يعيش حالة الكفاف الاقتصادي ويعاني من الفقر المطلق ويعاني من شحة الموارد التي ارتبطت أشد الارتباط بالموارد الموسمية لصناعة الغوص.

وكانت وسائل الإنتاج، حتى منتصف الخمسينات، بدائية ومحدودة بحدود الزراعة والرعي واليسير من النشاطات البحرية والتجارية المتقطعة. كذلك كان الجهل سائداً والأمية شائعة وموجات المجاعة متكررة والأمراض والأوبئة مستوطنة ومزمنة[١]. لقد كانت الظروف الحياتية في مرحلة ما قبل النفط صعبة، وكان من المحتمل أن تستمر هذه الظروف الحياتية القاهرة التي تقترب من الظروف المعيشية السائدة في مجموعة دول حزام البؤس لولا اكتشاف النفط في الإمارات في عقد الستينات وتدفق الثروة النفطية منذ عام ١٩٧٣ والذي غير كل ذلك بشكل جذري وأقرب إلى المعجزات منها إلى الانجازات الطبيعية والمخططة والمدروسة. لذلك ونتيجة للطبيعة التقليدية والساكنة ونتيجة لمحدودية الموارد الطبيعية والبشرية كان المجتمع المدني أيضاً، وفي مرحلة ما قبل النفط، محدود القدرات والإمكانيات وضعيف التأثير، وكانت مؤسساته، إن صح التعبير، مقتصرة على بعض النوادي الرياضية غير المستقرة والمجالس الخاصة التي كانت

تناقش الهموم الحياتية اليومية، بالإضافة إلى بعض الملتقيات الأدبية التي ارتبطت أشد الارتباط بالعمل الفردي والتي كانت تطفو وتزول بزوال الأفراد وما يتاح لها من امكانيات. لكن المؤسسة الأكثر أهمية ضمن هذه الملتقيات والمجالس والنوادي، هي المساجد التي لم تكن مجرد المؤسسة الدينية الوحيدة القائمة والمستمرة في ظل كل الصعود والهبوط، بل إنها كانت محور العمل الأهلي الخيري والتطوعي والتعاوني في مرحلة ما قبل النفط. من ناحية أخرى كانت هناك أيضاً القبيلة، التي هي أيضاً مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني التقليدي. كانت القبيلة تدير معظم شؤونها الداخلية بمعزل عما كان قائماً من أشكال السلطة، لقد كانت القبيلة هي في حد ذاتها مجتمعاً مدنياً قائماً بذاته، حيث كانت تدافع عن مصالح أفرادها وتحقق لهم الترابط والتضامن الذي كان يتخذ صيغة المفازعة الاجتماعية والسياسية. بل كانت القبيلة تقوم أحياناً بدور السلطة المركزية في تجميع الضرائب وتلتزم بالحماية وتحدد هوية الأفراد، كما كانت تمارس الانتخابات الحرة لشيوخ القبائل وذلك ضمن الأطر والأعراف القبلية.(٢)

لقد أخذت معظم هذه المؤسسات بالتفكك نتيجة لتفكك المجتمع التقليدي وبروز الدولة الاتحادية المستقلة في الامارات. وتمكن النفط من فك عقال التخلف والانغلاق الذي كان مسيطراً على مجتمع الامارات. وحرك السكون الاجتماعي وجلب الرفاهية والحياة المدنية وحقق الانفتاح الحضاري على الثقافات المعاصرة وأحدث النفط طفرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التقليدية. ثم أخذت التحولات تتدفق عفوياً وبشكل سريع ومتلاحق وتتم أحياناً برغبة الأفراد أوالدولة، وأحياناً أخرى كانت تتم بدون رغبتهم وارادتهم الحرة. لم تكن تجدي المقاومة، ذلك أن طوفان التحولات النفطية لم يكن قوياً فحسب، بل كان أيضاً مغرياً لمعظم الأفراد في مجتمع الإمارات الذي أصبح فجأة من أغنى المجتمعات، وأصبح دخل الفرد الأعلى في العالم. لقد أحدثت كل هذه التحولات العميقة والمتلاحقة والتي شملت كافة مجالات الحياة انقطاعاً مهماً عن الماضي، وأسست حياة عصرية تبدو من الوهلة الأولى مختلفة كل الاختلاف عما كان سائداً قبل تدفق الثروة النفطية وقبل قيام الدولة الاتحادية

الحديثة الاستقلال في عام ١٩٧١. إن أكثر ما يميز مجتمع الإمارات اليوم بعد مرور ٢٥ سنة من التحولات هو أنه يمر بمرحلة انتقالية حرجة ويعايش صراعاً حياتياً وقيمياً شاملاً بين كل ما هو قديم وتقليدي من ناحية، وبين ما هو حديث وعصري من ناحية أخرى. إن الصراع لم يحسم بعد ولا يتوقع حسمه قريباً، بل إنه سيستمر لسنوات وربما لأجيال قادمة.(٣)

لذلك لا يختلف مجتمع الإمارات في سماته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية عن بقية الدول النامية التي تعيش أيضاً مثل هذا الصراع الحياتي والقيمي الشمولي بين كل ما هو قديم وحديث. بل إن مجتمع الامارت وبالرغم من كل مظاهر التحضر والرفاهية والرقي العمراني، ورغم ما شهده من تطور وتقدم وتحديث خلال العشرين سنة الأخيرة، فإنه يظل في جوهره مجتمعاً تقليدياً، يعاني من التخلف التقني والعلمي ويستهلك من المعرفة والتكنولوجيا والعلوم أكثر مما يساهم في إنتاجها وابتكارها.(٤) إن هذا التداخل الشديد بين القديم والجديد، التقليدي والحديث يؤكد ما يذهب إليه البعض من عدم اكتمال المجتمع المدني في الإمارات ومن أن مؤسساته وتنظيماته الاجتماعية والسياسية والثقافية والمهنية تمر حالياً بمراحلها التطويرية الأولى. إن عدم اكتمال مؤسسات المجتمع المدني هو انعكاس صادق لكون مجتمع الإمارات الحديث المعاصر وبكل مؤسساته ومنظماته ومجالاته وتشريعاته لا زال في طور التأسيس.

فالفئات الاجتماعية المتعلمة تعليماً حديثاً والتي تشكل فيما بينها الطبقة المتوسطة الجديدة، لا زالت تنمو مع نمو التعليم النظامي والجامعي الحديث، إن أفراد هذه الطبقة المتوسطة الجديدة هم الأساس الموضوعي لبروز وتطور المجتمع المدني في الامارات. وتتكون هذه الطبقة من العدد المتزايد من المتعلمين والجامعيين والفنيين والمهنيين والإداريين والذين يتواجدون في المهن الحديثة في القطاع الحكومي والخاص ويمتلكون رؤى وأفكاراً وتطلعات واهتمامات حياتية وفكرية حديثة، ويستخدمون لغة ومفردات ومفاهيم ورموزاً وأدوات جديدة، كما أنهم يعبرون عن بروز مصالح وطموحات ورغبات فكرية ومادية مختلفة كل الاختلاف عما كان سائداً في المجتمع التقليدي. لقد طبعت هذه الطبقة المتوسطة الجديدة الحياة الاجتماعية في الإمارات بالطابع الحديث وأوجدت أساليب جديدة

وفتحت آفاقاً ومجالات وحققت انجازات ومكاسب على كافة المستويات بما في ذلك المستويات العالمية. إن بروز هذه الطبقة وتجذرها في مجتمع الإمارات يعني ترسخ الأسس الموضوعية المطلوبة لنهوض وانتعاش مؤسسات المجتمع المدني التي تدار أساساً من قبل أفراد الطبقة المتوسطة الجديدة. إن من أهم سمات هذه الطبقة أنها لا زالت جديدة ولا زالت تترعرع، كما أن تجاربها الحياتية والثقافية متواضعة، بالاضافة إلى كونها متعددة الانتماء والاتجاه، كل ذلك ينعكس أيضاً في المجتمع المدني ومؤسساته الذي هو بدوره يتسم بأنه وليد، ولا زال ينمو، ويحتاج إلى تراكم الخبرات ووضوح الرؤية ووحدة الصف والنضوج الفكري والاجتماعي.

ويرتبط المجتمع المدني في الإمارات ارتباطاً وثيقاً بالدور الطليعي لأفراد الطبقة المتوسطة الجديدة. بيد أن تطور ونمو هذا المجتمع سيعتمد اعتماداً كبيراً على تطور البناء التشريعي والقانوني في الامارات. إن المجتمع المدني هو في جوهره مجتمع تحكمه القوانين والتشريعات والأنظمة، وليس الأعراف والعادات والتقاليد الموروثة. وفي هذا السياق جاءت ولادة الدولة الاتحادية ولادة قانونية وذلك من خلال الاعلان والعمل بأول دستور في تاريخ الامارات، لقد أكد الدستور المؤقت للإمارات العربية المتحدة في ديباجته على أن ارادة شعب الإمارات قد تلاقت على قيام الدولة الاتحادية وعلى توفير حياة دستورية حرة ونظام ديمقراطي متكامل الأركان في مجتمع متحرر من الخوف والقلق.[٥] وتعهد الدستور بضمان حقوق الانسان ومساواته أمام القانون وتوسيع مجالات مشاركته في ادارة شؤون المجتمع بهدف الوصول إلى الحياة الحرة والعصرية. إن صدور الدستور هو ربما أهم خطوة في سياق بناء وتأسيس المجتمع المدني والأخذ بأسس الحياة السياسية والاجتماعية الحديثة وخاصة وأنه تضمن جملة من الحقوق والحريات السياسية والمدنية للانسان. ويتضمن دستور الإمارات أكثر من ٢٠ مادة خاصة بالحقوق والحريات المستمدة من الاعلان العالمي لحقوق الانسان ومن العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية. ومن بين أهم الحقوق المدنية والسياسية: حق مساواة الأفراد أمام القانون، وحق عدم التمييز بين مواطني الاتحاد بسبب الأصل والموطن أو العقيدة أو المركز

الاجتماعي، وحق التقاضي أمام الجهات القضائية وحق الحريات الشخصية التي تشتمل على حق عدم التعرض للتعذيب أو المعاملة الحاطة بالكرامة وحق حرية المراسلات البريدية وكفالة سريتها وحق حرية التنقل. أما أهم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدستور فإنها تتضمن المساواة والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص وحق التعليم وحق العمل وحق الملكية الخاصة وحق عدم استعباد الانسان. وعلى صعيد الحريات السياسية فقد أكد الدستور على حرية الرأي وحرية الصحافة وحرية الاجتماع وحرية الاختيار والانتخاب بالاضافة إلى حرية تكوين الجمعيات حيث نصت المادة ٣٣ من الدستور المؤقت على «إن حرية الاجتماع وتكوين الجمعيات مكفولة في حدود القانون».وتوضح جداول ١ . ٢ . ٣ . ٤ في الملاحق) وفيما يلي جدول مقارن بين الحقوق المدنية والسياسية الواردة في الدستور المؤقت لدولة الإمارات والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية كما وردت في دراسة قدمت إلى الندوة التي نظمتها جمعيتا الحقوقيين والاجتماعيين حول حقوق الانسان في العالم والوطن العربي.[1]

جاء ت المادة ٣٣ من الدستور المؤقت لتوضح السياسة العامة، وتكون بمثابة حجر الأساس في البناء التشريعي الخاص بمؤسسات المجتمع المدني في الامارات. وكان لا بد من تشريعات وقوانين تفصيلية لتنظيم عمل الجمعيات ذات النفع العام وتحديد علاقتها بالمجتمع وجهة الاشراف على نشاطاتها. وصدر في هذا السياق القانون الاتحادي الخاص بالجمعيات ذات النفع العام رقم ٦ لعام ١٩٧٤ وتعديلاته بالقانون الاتحادي رقم ٢٠ لعام ١٩٨٠. وعرف القانون رقم ٦ جمعيات النفع العام بأنها «كل جماعة ذات تنظيم له صفة الاستمرار لمدة معينة أو غير معينة، تؤلف من أشخاص طبيعين أو اعتباريين بقصد تحقيق نشاط اجتماعي أو ديني أو ثقافي أو تربوي أو فني أو تقديم خدمات انسانية أو تحقيق غرض من أغراض البر أو غير ذلك من أوجه الرعاية، سواء كان ذلك عن طريق المعاونة المادية أو المعنوية أو الخبرة الفنية وتسعى في جميع انشطتها إلى المشاركة في تلك الأعمال للصالح العام وحده دون الحصول على ربح مادي[7] ويلاحظ على القانون رقم ٦ أنه لم يورد تفصيلاً واضحاً لأنواع وأهداف الجمعيات، كما أنه لم تصدر حتى الآن لائحة بالنظام الأساسي النموذجي الوارد

ذكره في القانون، وإن يكن ثمة نظام أساسي لدى ادارة الجمعيات يتم الاسترشاد به. كذلك يلاحظ أن القانون لم يضع تنظيماً واضحاً للاتحادات برغم تزايد عدد الجمعيات ومطالبتها بتأسيس اتحاد للجمعيات على نسق الاتحاد النسائي الذي تنتظم فيه الجمعيات النسائية والاتحاد التعاوني الذي يضم كافة الجمعيات التعاونية في الدولة.

ورغم أن القانون رقم ٦ لسنة ٧٤ هو الآن موضع نقاش معمق وهناك مطالبات عديدة لتعديله وكان محور اهتمام خاص من قبل المؤتمر الأول لجمعيات النفع العام الذي عقد في ٩ يوليو ١٩٩٤، إلا أن صدور القانون ساهم في زيادة عدد الجمعيات التي أخذت تشهد نمواً ملحوظاً خلال العشرين سنة الماضية. لقد كان أداء هذه الجمعيات خلال هذه المرحلة، في منتهى المسؤولية والحرص والالتزام. وساهمت الجمعيات من خلال أدائها ونشاطاتها في ترسيخ الأمن الاجتماعي، واضفت على الإمارات تميزاً عن بقية الدول المجاورة. وجاءت معظم الدراسات حول دور جمعيات النفع العام لتؤكد أن العمل الاجتماعي التطوعي هو ضرورة تنموية، وأنه في المقام الأول واجب وطني وأن الجمعيات بكل أنواعها، تلعب دوراً مسانداً للدولة وتقدم خدمات لقطاعات وفئات اجتماعية بتكلفة أقل من تلك التي تستطيع الدولة أن تقدمها، وهي بذلك تحل مشكلة ربما لا تستطيع الدولة أن تحلها. كما أوضحت بعض الدراسات أن الرجال في الإمارات هم الأكثر اهتماماً بالعمل التطوعي كما أن الفئات الشابة أكثر اقبالاً على العمل التطوعي من سواهم.(٨)

لكن مهما تنوعت الآراء حول العمل التطوعي وحول الحاجة لتعديل القانون الخاص بالجمعيات ذات النفع العام، فإن صدور هذا القانون أدى إلى فتح الباب أمام التوسع في انشاء هذه الجمعيات. ففي السنة الأولى من صدوره، تم تأسيس ١١ جمعية، منها ٤ جمعيات نسائية، و٤ جمعيات للجاليات العربية والوافدة وجمعية دينية وأخرى للفنون الشعبية وجمعية ثقافية وأخرى جمعية خدمات عامة. بعد ذلك وخلال ست السنوات التالية، أي حتى عام ١٩٨٠، ارتفع العدد إلى ٤٢ جمعية، أي بمعدل ٤٤,٦٪ من اجمالي الجمعيات القائمة حالياً. وارتفع العدد بنهاية عقد الثمانينات إلى ٨٠ جمعية، ثم أصبح عددها ٩٢ جمعية بحلول عام

١٩٩٣. (انظر جدول "٥" في الملاحق) وتتصدر جمعيات الفنون الشعبية القائمة من حيث العدد إذ بلغ عددها ٢٩ جمعية، أي بنسبة ٣١,٥٪ وتأتي جمعيات الجاليات المقيمة في الإمارات في المرتبة الثانية، فقد بلغ عددها ١٧ جمعية، ثم تأتي الجمعيات المهنية (١٠ جمعيات)، فجمعيات المسارح (٩ جمعيات)، والجمعيات الثقافية. (٨ جمعيات)، والجمعيات النسائية (٧ جمعيات)، في حين توجد (٦ جمعيات) دينية، و(٦ جمعيات) أخرى تقدم خدمات انسانية عامة.

إن الجمعيات النسائية وجمعيات الجاليات هي أقدم الجمعيات ذات النفع العام في الامارات، فقد جاء تأسيس أول جمعية نسائية في رأس الخيمة عام ١٩٦٧، أي قبل حوالي ٢٨ سنة من الآن وقبل خمس سنوات من حصول الإمارات على استقلالها وقيام الدولة الاتحادية، كذلك بدأت الجمعيات الخاصة بالجاليات العربية والاجنبية المقيمة في الإمارات ممارسة أنشطتها قبل قيام الاتحاد، وشهدت تزايداً مستمراً خلال عقد السبعينات وتوقف عددها عند (١٧ جمعية) بحلول عام ١٩٧٨، وذلك بعد صدور القانون رقم ٢٠ بتعديل قانون الجمعيات رقم ٦ والذي حظر تأسيس مثل تلك الجمعيات، وحصر تأسيس الجمعيات بالمواطنين، أما الجمعيات المهنية فقد برزت جميعها خلال عقد الثمانينات، في حين ظلت جمعيات الفنون الشعبية وتلك الخاصة بالحركة المسرحية تزداد خلال العشرين سنة بشكل متواصل حتى بلغ اجمالي عدد هذه الجمعيات ٣٨ جمعية بنهاية عام ١٩٩٣، ويلاحظ أن الجمعيات التي تقدم خدمات انسانية قد برزت جميعها أيضاً خلال عقد الثمانينات، وكذلك الأمر بالنسبة للجمعيات ذات الطبيعة الثقافية وتلك التي تقدم خدمات عامة، كجمعية حماية المستهلك وجمعية أصدقاء البيئة، حيث حصلت آخر جمعية من هذا النوع على اشهارها عام ١٩٩٣. ولا بد في هذا السياق من الاشارة إلى أن هناك عدداً آخر من الجمعيات التي تقدمت خلال السنوات الأخيرة بطلب الحصول على اشهارها، بيد أنها لم تحصل عليه بعد من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. وتأتي في مقدمة هذه الجمعيات، جمعية أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة الامارات. لقد تقدمت هذه الجمعية بطلب الحصول على الاشهار حسب الشروط الواردة في القانون رقم ٦

منذ عام ١٩٩١ولم تتلق رداً على طلبها، الأمر الذي دفع هذه الجمعية إلى الاقدام على خطوة غير معهودة وذلك بالاعلان عن الاشهار الذاتي، وممارسة نشاطها وأصبحت أول جمعية قائمة بحكم الواقع وبدون اشهار قانوني ورسمي.

وكان من الطبيعي توقع أن تترافق زيادة عدد الجمعيات بزيادة مماثلة في عدد الأفراد المؤسسين والمنتسبين والمستفيدين من خدمات ونشاطات جمعيات النفع العام، لقد بلغ عدد المؤسسين لجمعيات النفع العام في الإمارات ٣٥٢٨ فرداً، أي بمعدل ٤٩ مؤسساً لكل من ال٩٢ جمعية المشهرة حالياً. ويلاحظ أن جمعيات الجاليات وجمعيات الفنون الشعبية تحظى بالعدد الأكبر من المؤسسين في حين أن الجمعيات الثقافية وتلك الخاصة بالخدمات الإنسانية والنشاط المسرحي هي الأقل عدداً من حيث عدد المؤسسين. بل إن معدل عدد المؤسسين لجمعيات المسارح هو أقل من المعدل القانوني المطلوب، وكذلك يبدو الأمر بالنسبة لبعض الجمعيات الدينية، لكن رغم الانخفاض النسبي لمعدل عدد المؤسسين والذي لا يتجاوز ٣٩ مؤسساً للجمعية الواحدة، فإن اجمالي عدد الأعضاء المنتسبين للجمعيات ذات النفع العام مرتفع بشكل ملحوظ. فقد بلغ اجمالي عدد أعضاء هذه الجمعيات أكثر من ٣٤ الف عضو منهم ١٥٦٧٨ عضواً عاملاً، وهي العضوية المقتصرة عادة على المواطنين من أبناء الامارات، و٤١٩٤ عضواً منتسباً بالاضافة إلى الأعضاء الحاصلين على العضوية الفخرية والأنواع الأخرى من العضوية. ويبلغ معدل أعضاء كل جمعية ٣٧٣ عضواً، وهو معدل مرتفع نسبياً ويعكس الاقبال الكبير من قبل الأفراد على أداء العمل الاجتماعي التطوعي والمشاركة في نشاطات الجمعيات ذات النفع العام. لكن من المهم الاشارة إلى أن غالبية هؤلاء الأعضاء يكتفون بتقديم طلبات الانتساب للجمعية ثم تنقطع بعد ذلك صلتهم بها. إن نسبة صغيرة جداً من هؤلاء يستمر في تسديد الاشتراك السنوي، أو يحضر الاجتماعات الدورية أو يشارك في النشاطات المختلفة. ويبدو ذلك واضحاً من خلال متابعة عدد الحضور في اجتماعات الجمعية العمومية، التي عادة لا تكاد تصل إلى ضعف عدد أعضاء مجلس الادارة. كذلك من المهم الاشارة إلى العدد الكبير من الأعضاء المنتمين إلى الجمعيات النسائية والذي يبلغ حوالي ٢٢ ألف عضوة، أي أكثر من ٦٣٪ من

إجمالي عدد أعضاء كل الجمعيات ذات النفع العام في الامارات، وتأتي جمعيات الجاليات في المرتبة الثانية من حيث اجمالي عدد الاعضاء والذي يبلغ ٨٣٤١ عضواً، ثم جمعيات الفنون الشعبية ٦٠٣٨ عضواً، فالجمعيات المهنية التي بلغ عدد أعضائها ٣٢٦٨ عضواً أي بمعدل ٣٢٧ عضو لكل جمعية (أنظر جدول "٧" في الملاحق).

أما من حيث التمويل، فلا زالت جمعيات النفع العام في الإمارات وبعد مرور ٢٠ سنة على تأسيسها معتمدة اعتماداً كلياً على الدعم المالي السنوي المقدم لها من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. لقد قدمت الحكومة الاتحادية أكثر من ٩٠ مليون درهم* كاعانات نقدية للجمعيات خلال الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٩٣ (أنظر جدول "٨" في الملاحق). وارتفعت اعانات الحكومة الاتحادية المخصصة لهذه الجمعيات من ٣٠٠ ألف درهم عام ١٩٧٤، إلى ٤ مليون درهم عام ١٩٨٠، وبلغت أعلى مستوياتها عام ١٩٨٤ عندما تجاوزت ٨ ملايين درهم، ثم أخذت هذه الاعانات في الانخفاض التدريجي إلى ٥,٥ مليون درهم عام ١٩٨٩ وبلغت أدنى مستوى لها عام ١٩٩٠ حيث لم تتجاوز ٥ مليون درهم، وأخذت بعد ذلك في الارتفاع التدريجي إلى ٥,٣ مليون درهم عام ١٩٩٣، ويلاحظ أن الجمعيات النسائية وجمعيات الفنون الشعبية تستأثر بحوالي ٦٢٪ من إجمالي الاعانات المخصصة للجمعيات، أي أن هذه الجمعيات قد حصلت على أكثر من ٦٠ مليون درهم كاعانات حكومية خلال الـ ٢٠ سنة الماضية، وتأتي الجمعيات الدينية في المرتبة الثانية من حيث حصتها في الاعانات والتي بلغت أكثر من ١١ مليون درهم، أما الجمعيات الأخرى فانها تتقاسم فيما بينها ما تبقى من الاعانات، (ويبين الجدول رقم ٨ في الملاحق مقدار اعانات الحكومة الاتحادية للجمعيات) وكانت الجمعيات الثقافية هي أقل الجمعيات حصولاً على الاعانات الحكومية حتى الآن. ولا بد من الاشارة إلى أن العديد من الجمعيات قد لجأت مؤخراً إلى

* الدرهم الإماراتي = ٢٧ر٠ دولاراً

** الحكومية الاتحادية ليست الجهة الوحيدة التي تصرف اعانات للجمعيات ذات النفع العام. إذ إن هناك بعض الجمعيات التي تحصل علي اعانات من الحكومات المحلية. مثل الجمعيات النسائية، وجمعية ندوة الثقافة والعلوم في دبي، وجمعية الهلال الأحمر في أبو ظبي وجمعية احياء التراث الشعبي.

تنويع مصادر ايراداتها والتقليل من الاعتماد على الإعانة السنوية المقدمة من الحكومة الاتحادية**. وفي هذا السياق يلاحظ أن بعض الجمعيات وخاصة الخيرية أخذت تعتمد على التبرعات والزكاة والاستثمارات العقارية. لذلك لا تشكل اعانة الوزارة سوى ۳٫۱٪ من موارد الجمعية الخيرية في الفجيرة و۱٪ بالنسبة لجمعية احياء التراث الشعبي و ۹٪ لكل من جمعيات الارشاد الاجتماعي في كل من رأس الخيمة وعجمان وأم القيوين، بل إن اعانة الوزارة لا تشكل سوى ۰٫۱٪ من ايرادات جمعية دار البر، وينطبق نفس الوضع تقريباً بالنسبة للجمعيات النسائية التي أخذت تتجه أيضاً نحو تنويع مصادر التمويل والابتعاد التدريجي عن الاعانات الحكومية. أما الجمعيات الثقافية والمهنية، وتلك التي تقدم خدمات عامة، فلا زالت مرتبطة كل الارتباط بالاعانات الحكومية وبنسبة تصل إلى أكثر من ۷۰٪، بل إن نسبة الاعتماد تصل إلى ۷٤٪ في حالة جمعية الحقوقيين، و۷۲٪ بالنسبة لجمعية أصدقاء البيئة (ويبين الجدول "۹" في الملاحق مصادر تمويل بعض الجمعيات.

لكن مهما قلت أو ارتفعت نسبة الحاجة إلى الاعانات المالية الرسمية، فإن الموارد المخصصة لنشاط الجمعيات كانت باستمرار قليلة، هي الآن - وفي ظل تزايد عددها - أقل من أي وقت مضى، لذلك ستظل مسألة التمويل مسألة حيوية وأساسية خاصة في ظل ارتفاع عدد الجمعيات التي أصبحت في حكم المغلقة بسبب ضعف الموارد، وفي ظل تقلص دور ونشاط جمعيات أخرى بسبب ارتفاع العجز في ميزانيتها. ليس هناك من مخرج للوضع الحالي المتردي للجمعيات سوى تعميق الارتباط بمؤسسات القطاع الخاص في المجتمع، ويتوقع أن تتصدر مؤسسات القطاع الخاص قائمة الجهات التي تقدم التبرعات للجمعيات، إنها بذلك ستعزز من استقلالية هذه الجمعيات وتبعدها عن الاشراف المباشر للحكومة، وربما ستزيدها ثقة بنفسها مما سيحولها إلى مؤسسات أكثر فاعلية وهو الأمر الذي سيعزز من نمو وتطور المجتمع المدني في الإمارات خلال السنوات القادمة.

وتظهر الجداول (٥، ٦، ٧، ٨، ٩ في الملاحق) واقع هذه الجمعيات من حيث العدد والتوزيع الجغرافي والنوعي، والعضوية، والموارد.

هوامش الفصل الثاني

١ - عبدالله عبدالرحمن، الإمارات في ذاكرة أبنائها: الحالة الاقتصادية، اتحاد كتاب وأدباء الامارات، الشارقة ١٩٨٧.

٢ - تقول موزة غباش: إن القبيلة هي «وحدة اجتماعية سياسية اقتصادية عسكرية وثقافية قائمة على شيخ القبيلة وتقوم الرابطة الاجتماعية بين أبناء القبيلة على العصبية التي تعتبر أهم عنصر من عناصر البيئة الاجتماعية للقبيلة وخاصة القبيلة البدوية، وقد تكون هذه العصبية والولاءات القبيلية مصدراً من مصادر الصراع والنزاع بين القبائل المختلفة». التنمية البدوية الريفية في مجتمع الامارات، مجلة شؤون اجتماعية، العدد ٢٩ ربيع ١٩٩١.

٣ - محمد المطوع، التحول القيمي في مجتمع الامارات، مجلة شؤون اجتماعية، العدد ٢٨، شتاء ١٩٩٠

٤ - عبد الخالق عبدالله، واقع العطاء العلمي في الامارات، مجلة شؤون اجتماعية، العدد ٢٥، ربيع ١٩٩٠.

٥ - الدستور المؤقت لدولة الإمارات العربية المتحدة، الجريدة الرسمية، السنة الأولى، العدد الأول ديسمبر ١٩٧١ ص١

٦ - د. محمد عبدالله الركن، حقوق الانسان في الدستور المؤقت لدولة الإمارات ضمانات وقيود: في حقوق الانسان في العالم والوطن العربي. الشارقة، جمعية الاجتماعيين - جمعية الحقوقين ١٩٩٣ ص ص ٧٦-٧٩.

٧ - قانون الجمعيات ذات النفع العام، القانون الاتحادي رقم ١٩٧٤/٦، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، الإمارات العربية المتحدة، ص١.

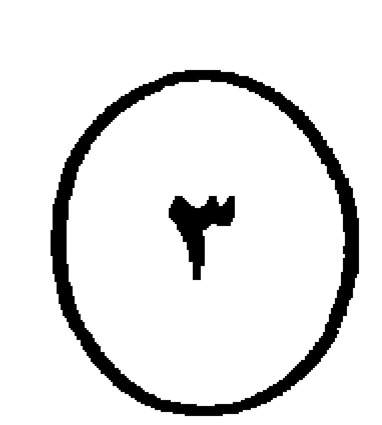
٨ - راشد محمد راشد، المشاركة في العمل التطوعي في الامارات، الشارقة ١٩٩٢، ص١١٩.



الفصل الثالث
التكوينات الاجتماعية للمجتمع المدني

الفصل الثالث

التكوينات الاجتماعية للمجتمع المدني



لم يعد مجتمع الإمارات المعاصر مجتمعاً تقليدياً ومنغلقاً كما كان عليه قبل اكتشاف النفط. كذلك، لم يعد بالامكان اليوم وبعد قيام الدولة الاتحادية والانفتاح الحضاري على العالم وصف مجتمع الإمارات بأوصاف أحادية وشكلية تتجاهل التحولات البنيوية والقيمية العميقة والمتلاحقة التي أفرزت في مجملها حياة اجتماعية واقتصادية وسياسية جديدة ومختلفة عن كل ما كان سائداً قبل حوالي عشرين سنة.

إن مجتمع الإمارات الحديث والقائم اليوم هو أساساً مجتمع تعددي، تتعدد فيه المؤسسات والقناعات والانتماءات، كما تتعدد فيه الفئات والتكوينات الاجتماعية، وأصبح المجتمع يضم شرائح اجتماعية قديمة وحديثة، بدوية وحضرية، أمية ومتعلمة، غنية وفقيرة وأصيلة ووافدة. كذلك أصبح البناء الطبقي للمجتمع أكثر وضوحاً مما كان عليه في السابق وذلك مع بروز الطبقة العليا والمرفهة والمرتبطة أشد الارتباط بالاقتصاد الريعي وبالعائدات النفطية، والطبقة المتوسطة، والمتوسطة الجديدة ذات التعليم الحديث. والتي تتولى ادارة المؤسسات الاتحادية والمحلية. بالاضافة إلى بروز الطبقة العاملة المكونة أساساً من العمالة الوافدة التي أخذت تتزايد مع ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي بحيث أصبحت تشكل حالياً الاغلبية السكانية في الامارات[1].

لقد خلق هذا التزايد المستمر في عدد العمالة الوافدة وفي عدد أفراد الجاليات الاجنبية وضعاً سكانياً مضطرباً في الامارات، كما أنه قسم المجتمع

إلى ما يبدو وكأنه مجتمعان منفصلان ومنقطعان عن بعضهما البعض، فمن ناحية هناك مجتمع المواطنين بكل تقسيماته الطبقية، وتكويناته الاجتماعية الداخليه وقيمه وسلوكياته المتحولة. هذا المجتمع يعيش في العموم حالة الرفاهية الاجتماعية المدعومة بارتفاع معدل دخل الفرد، بيد أنه -أيضاً- يعيش حالة رفض اجتماعي ونفسي للتواجد الأجنبي، وخوفاً مشروعاً من المخاطر السياسية والأمنية والثقافية للعمالة الوافدة التي حولت المواطنين إلى أقلية متضائلة في وطنهم، من ناحية أخرى هناك مجتمع الوافدين من شتى الجنسيات العربية والآسيوية والاوروبية المختلفة، ورغم أن الرغبة المبدئية لكثير من الجاليات الوافدة هي البقاء لمدة محدودة والعودة بعد ذلك لموطنهم الأصلي، إلا أن عوامل عديدة قد حفزت اعداداً مهمة من العمالة الوافدة على البقاء أو حتى الاستيطان، لقد أصبح من الصعب في ظل هذا الوضع السكاني المعقد تقسيم مجتمع الإمارات إلى طبقات وفئات اجتماعية تقليدية وفقاً للتقسيم الطبقي حسب: علاقات العمل، أوالدخل السنوي، أو حتى الموقع الاجتماعي، إذ إن أي تقسيم من هذا النوع غير معبر تعبيراً دقيقاً، خاصة في ظل السيولة الاجتماعية والوفرة المادية والاقتصاد النفطي الريعي، واستمرار التحولات البنيوية العميقة. لقد أدى كل ذلك إلى تصدع واختلال البناء السكاني والطبقي لمجتمع الامارات. وعليه وفي ظل تعقد البناء الاجتماعي وعدم استقراره، فإن هذا الجزء من الكتاب سيركز بشكل خاص على بعض الشرائح الاجتماعية الثابتة والأكثر وضوحاً، كالجاليات، والمرأة، والشباب والطلاب والمثقفين، والطبقة المتوسطة الجديدة، بالاضافة إلى الاتحادات والجمعيات والمؤسسات الخاصة بكل شريحة من هذه الشرائح.

٣-١ المرأة والجمعيات النسائية

حققت المرأة في الإمارات خلال العشرين سنة الماضية مكاسب مهمة على صعيد التعليم والخروج للعمل، والحصول على الحقوق والحريات وتأكيد مشاركتها في عمليات التنمية، لقد أخذ مجتمع الإمارات يؤكد على القيمة الحضارية والتنموية لتعليم المرأة وأنه لم يعد مقبولاً في ظل بناء المجتمع الاماراتي الحديث بقاء المرأة خارج سياق التطور الاجتماعي، وأن تتخصص في

الأعمال المنزلية فقط، ويتخصص الرجل في العمل خارج المنزل، ذلك أن هذا التخصيص البدائي هو سمة من سمات المجتمعات التقليدية والمتخلفة عن العصر، كما أخذ المجتمع يدفع في اتجاه حقوق المرأة وتكافؤ الفرص وحث المرأة على المشاركة الفاعلة والمنتجة في حركة التنمية الاجتماعية وخاصة في مجال محو الامية بين المرأة في الامارات. لذلك وبعد أن كانت نسبة التعليم لا تتجاوز ٤٪ بين الاناث المواطنات عام ١٩٧٠م ارتفعت هذه النسبة إلى ٣٠٪ عام ١٩٧٥م وإلى ٤٥٪ عام ١٩٨٠م وبلغت ٦٠٪ عام ١٩٨٥م، وربما تجاوزت ٨٠٪ بحلول عام ١٩٩٣م، كذلك ارتفع عدد المواطنات الحاصلات على الشهادات الجامعية إلى أكثر من اثنتى عشر ألف مواطنة، ويتوقع أن يصبح عدد الحاصلات على الشهادة الجامعية أكثر من خمسة وعشرين ألف مواطنة بحلول عام ٢٠٠٠، ويأتي هذا التزايد على أثر تزايد عدد الطالبات في جامعة الإمارات والذي أصبح يشكل ٧٥٪ من اجمالي عدد الطلبة في الجامعة، بالاضافة إلى ذلك أخذت مجموعات كبيرة من المواطنات تتجه نحو الدراسات الجامعية العليا والتخصصية، وتزايد على أثر ذلك عدد المواطنات الحاصلات على شهادة الدكتوراه والماجستير في كافة التخصصات الاجتماعية والعلمية.

ومع استمرار تطور الواقع التعليمي للمرأة، على صعيد محو الامية ومواصلة الدراسة الجامعية والتخصصية بما في ذلك السفر للدراسة في الجامعات العربية والاجنبية، ازداد أيضاً اقبال المرأة في الإمارات على العمل بكافة مجالاته وتخصصاته، لقد أصبحت مسألة مساهمة المرأة في سوق العمل وفي عملية التنمية من المسائل المركزية وتدخل ضمن الأولويات الوطنية والتي تستحوذ على اهتمامات المجتمع ككل، لكن تبقى الاشارة إلى أن مشاركة المرأة في سوق العمل لا زالت في مراحلها الأولى ولا زالت متواضعة ولم تتجاوز ٦٪ من اجمالي قوة العمل في الامارات، بل إن مساهمة المرأة المواطنة في اجمالي قوة العمل المؤنثة لا تتجاوز ١٥٪ حالياً[٢].

لكن بالرغم من هذه المكاسب المهمة التي تحققت للمرأة في الإمارات على صعيد العمل والتعليم، فان الثقافة السائدة لا زالت تنظر إلى المرأة نظرة دونية وتعاملها ككائن تابع للرجل، وتفرض عليها الانغلاق على دورها البيولوجي

والمنزلي بعيداً عن المشاركة الحية في العملية الانتاجية، لذلك بدأت المرأة في الإمارات تنظم أمورها وتؤسس الجمعيات الخاصة بها من أجل تعميق دورها الاجتماعي والتطوعي في المجتمع، لقد جاء هذا التنظيم للجمعيات النسائية من قبل الشرائح النسائية المتعلمة التي أخذت تزداد عدداً، والتي لم تعد تقبل بالأدوار التقليدية والمواقع الهامشية، وجاءت أول محاولة لتأسيس جمعية نسائية في عام ١٩٦٧م عندما تأسست جمعية النهضة النسائية في رأس الخيمة، ثم تأسست بعد ذلك جمعية النهضة النسائية في دبي باسم «فتاة عمان» والتي سرعان ما تحولت إلى جمعية النهضة النسائية في دبي، وقد ركزت هذه الجمعية نشاطاتها على محو الأمية وأنشطة ثقافية وندوات ومحاضرات تهتم بواقع المرأة، وقد ساهم نجاح هذه الجمعية في تحقيق أهدافها النهضوية إلى فتح الباب لتأسيس جمعيات نسائية أخرى في كل من أبوظبي عام ١٩٧٣م وفي كل من الشارقة وأم القيوين وعجمان عام ١٩٧٤م (انظر جدول "١٠" في الملاحق) ثم جاء تأسيس الاتحاد النسائي العام الذي ضم كافة الجمعيات النسائية وذلك عام ١٩٧٥م، وحاول الاتحاد النسائي توحيد الأهداف والنشاطات والاستفادة من الخبرات والتجارب المختلفة للجمعيات النسائية بالإضافة إلى التمثيل والتحدث الرسمي باسم الجمعيات النسائية في الداخل والخارج[٣]. ويهدف الاتحاد النسائي والجمعيات النسائية عموماً في الإمارات إلى تحقيق عدة غايات أهمها: تقديم كافة الخدمات والنشاطات الخيرية والاجتماعية، واتاحة الفرصة للمرأة للمشاركة في أداء واجبها تجاه الوطن، والسعي وراء حل المشكلات التي تعاني منها المرأة، والاسهام في حل مشكلات الأسرة والحفاظ على ترابطها، وأخيراً تطوير قدرات المرأة وتأهيلها للمشاركة في الانتاج[٤].

وبمراجعة الجدول رقم "١٠" في الملحق يتضح أن هناك ست جمعيات نسائية في الإمارات وذلك بواقع جمعية واحدة في كل إمارة من إمارات الدولة، فيما عدا إمارة الفجيرة التي لم تشهد تأسيس جمعية نسائية تتولى رعاية مصالح المرأة وتنظم نشاطاتها، كذلك يتضح أن الجزء الأكبر من هذه الجمعيات قد حصلت على الاشهار الرسمي من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية خلال أعوام متقاربة هي ٧٤ - ١٩٧٥م، فيما عدا جمعية نهضة المرأة في رأس الخيمة

التي جاء اشهارها رسمياً عام ١٩٧٩م، بالرغم من أنها كانت أول جمعية نسائية قد تأسست في الامارات، وتنتظم هذه الجمعيات الست في الاتحاد النسائي الذي يعتبر صوت المرأة في الإمارات على الأصعدة المحلية والاقليمية والعالمية. وتجدر الاشارة إلى أن الجمعيات النسائية الأولى التي تأسست في الإمارات أرتأت استخدام كلمة «نهضة» ضمن اسمها وهي الكلمة التي تحمل دلالات نهضوية، وارتبطت برغبة الشعوب بالنهوض على أثر انحسار الاستعمار، كما أنها ارتبطت بالمفاهيم المرتبطة بالنهضة العربية والقومية، أما الجمعية النسائية بالشارقة فإنها ركزت على الطابع الاتحادي في اسم الجمعية، وذلك تيمناً بقيام اتحاد الامارات، حيث كانت إمارة الشارقة من أكثر الإمارات تحمساً للدولة الاتحادية وللوحدة الاندماجية في الامارات، ويلاحظ في هذا السياق أن الجمعية النسائية في عجمان هي الوحيدة التي أضافت كلمة «أم المؤمنين» إلى اسم الجمعية وذلك حرصاً منها على تأكيد البعد الديني لنشاطاتها واتجاهاتها.

لكن وباستعراض أهم النشاطات التي قامت بها الجمعيات النسائية خلال الموسم الثقافي لعام ١٩٩٣م، يلاحظ أن جمعية أم المؤمنين في عجمان ليست الجمعية الوحيدة التي تركز في نشاطاتها وندواتها على النشاطات والفعاليات الدينية، إن النشاطات الدينية هي السائدة بالنسبة لكافة الجمعيات النسائية في الامارات، فأكثر المحاضرات التي تنظمها تلك الجمعيات كانت ذات طابع ديني (راجع الملحق الخاص بالأنشطة الثقافية للجمعيات النسائية لعام ١٩٩٣ في الملاحق)، ٦٠٪ من محاضرات جمعية النهضة النسائية بدبي كانت محاضرات دينية و٨٠٪ من محاضرات جمعية الاتحاد النسائية في الشارقة كانت ذات موضوعات دينية. أما حصة الموضوعات الدينية بالنسبة لمجموع محاضرات جمعية أم المؤمنين النسائية فكانت حوالي ٦٠٪ من اجمالي المحاضرات خلال عام ١٩٩٣، وتنخفض نسبة المحاضرات الدينية في جمعية نهضة المرأة الظبيانية إلى أقل من ٣٠٪، وما عدا ذلك يلاحظ في العموم التزام الجمعيات النسائية بشكل خاص بالموضوعات الدينية خلال المواسم الثقافية التي يلاحظ أن معظمها مكررة، وليست ذات مساس بقضايا بالمرأة وما تعانيه من مشاكل يومية وحياتية، كذلك تقدم معظم هذه النشاطات في صور تقليدية لا تضيف إلى فكر

المرأة شيئاً، رغم ذلك، فإن أهم انجاز للجمعيات النسائية حتى الأن يتركز في مجال برامج محو الأمية والتي حققت حتى الآن نتائج مهمة تمثلت في التحاق مجموعة كبيرة من طالبات هذه الجمعيات بالجامعة(٥).

وتجدر الاشارة هنا إلى انخفاض الاقبال على الجمعيات النسائية وعزوف المواطنات عن المشاركة التطوعية في الجمعيات النسائية، ويبدو هذا العزوف واضحاً في العديد من المؤشرات فعدد المؤسسات لجمعية أم المؤمنين النسائية كانت ١١ امرأة، وعدد المؤسسات لجمعية النهضة النسائية في دبي لا يتجاوز ٣٠ امرأة، ولا يعرف بالتحديد عدد المؤسسات لكل من جمعية الاتحاد النسائية وجمعية نهضة المرأة الظبيانية، اللتين جاء تأسيسهما بقرارات رسمية، كذلك فإن مجموع عدد العضوات العاملات في الجمعيات النسائية الست بلغ ١٠١٨ عضوة أي بمتوسط قدره ١٧٠ عضوة لكل جمعية، ويلاحظ أن عدد العضوات العاملات في جمعية أم القيوين قد بلغ ٥٠ عضوة فقط ،في حين أن عدد العضوات العاملات في جمعية نهضة المرأة في رأس الخيمة تجاوز ٥٠٠ عضوة، ويبدو هذا الرقم الأخير مبالغاً وغير معبراً وربما كان يشير عن عدد النساء اللاتي ساهمن في نشاطات الجمعية وليس عدد العضوات العاملات، من ناحية أخرى فإن الجمعيات النسائية تعاني من ركود واضح في إداراتها لعدم قدرتها على استقطاب الطاقات النسائية الجامعية. فمعظم مجالس الادارة لم يطرأ عليها أي تعديل منذ التشكيل الأول لها، بل إن جمعية النهضة في دبي عقدت آخر اجتماع للجمعية العمومية فيها في ١٩٨١/٤/١٧، أي قبل أكثر من ١٣ سنة.

وتجدر الاشارة هنا إلى أن مشاركة المرأة في الجمعيات لا يقتصر على الجمعيات النسائية. إذ هناك العديد من الجمعيات التي تضم في عضويتها نساء. بما في ذلك الجمعيات الدينية التي توجد لجنة نسائية غالباً فيها كما أن المرأة عضوة في مجالس ادارة جمعية الاجتماعيين والأطباء، والمهندسين، والتجاريين، وقد رأست المرأة بعض الجمعيات المهنية في بعض المراحل.

لكن رغم العزوف عن المشاركة في الجمعيات النسائية، فإن الدولة الاتحادية أعطت هذه الجمعيات أولوية في برنامج الدعم الحكومي المقدم للجمعيات ذات النفع العام وذلك من منطلق التركيز الواضح على تنمية المرأة والطفولة ودعم

مؤسساتها وجمعياتها، ولا شك أن استمرار هذا الدعم مهم من أجل زيادة مشاركة المرأة في عملية التنمية وترسيخ دورها في بناء المجتمع المدني في الامارات.

المعارض التي نظمتها الجمعيات النسائية خلال عام ١٩٩٣

١ - جمعية الاتحاد النسائية (أبوظبي):
- معرض المخدرات وأضرارها - العين - نوفبر ١٩٩٣.

٢ - جمعية المرأة الظبيانية (أبوظبي):
- معرض الكتاب الاسلامي - العين - ابريل ١٩٩٣.
- معرض الكتاب الاسلامي - أبوظبي - يوليو ١٩٩٣.

٣ - جمعية الاتحاد النسائية (الشارقة):
- معرض الكتاب والأشرطة السمعية الاسلامية - يناير ١٩٩٣.

٤ - جمعية أم المؤمنين النسائية (عجمان):
- معرض الاسبوع الثقافي - عجمان - ابريل ١٩٩٣

٥ - جمعية نهضة المرأة (رأس الخيمة):
- معرض الكتاب - نوفمبر ١٩٩٣.

٣ - ٢ الشباب والنوادي الرياضية

مجتمع الإمارات مجتمع فتي سواء كان ذلك بالنسبة للمواطنين أم للمقيمين على أرضه، إذ إن الأطفال يشكلون ما يقرب من ٥٠٪ من المواطنين[٦]، ربعهم في الفئة العمرية من ١٠- ١٤ سنة وهي أقرب ما تكون إلى الشباب. كما أن الشباب وهم الفئة العمرية بين ١٥ -٢٤ سنة يشكلون ما نسبته ١٨٪ تقريباً من مجموع السكان المواطنين[٧].

والشباب في مجتمع الإمارات يعبر عن كل مظاهر التغير الاجتماعي والتحول من المجتمع القديم إلى المجتمع الجديد، ذي السمات والصفات الجديدة، مجتمع الدولة والمؤسسات المنفتح على كل الثقافات سواء من الغرب أو الشرق والتحول نحو قيم اجتماعية واقتصادية وسياسية جديدة كما يقول الدكتور محمد المطوع[٨] إن اعطاء الشباب الأهمية التي يستحقونها تجنب المجتمع مخاطر انجراف مثل هؤلاء الشباب نحو الانحراف والتطرف، واهمال هؤلاء الشباب، أو محاولة فرض قيم المجتمع القديم عليهم، لا يحل المشكلة بقدر ما يزيدها

تعقيداً، إن تلبية احتياجات الشباب واعطاءهم الدور الذي يستحقونه هو صمام الأمان لحركة المجتمع، وهو الأداة التي تستطيع أن توظف الطاقات الشبابية الكامنة، وأن تجعلها أداة بناء اجتماعي تعمل على بناء وتطوير المجتمع مستفيدة من المعطيات التي اكتسبتها هذه الفئة سواء عن طريق التعليم، أم عن طريق الأسفار، أم عن طريق الاعلام الذي ينقل إليهم العالم كل يوم عبر شاشته الصغيرة.

وفي الإمارات أولت الدولة أهمية خاصة للشباب، أهمية تتلاءم وحجم هذه الفئة وفعاليتها، وقد تمثل ذلك بصدور القانون رقم /١٢/ الخاص بتنظيم الأندية والجمعيات العاملة في ميدان رعاية الشباب والذي كان من أوائل القوانين التي صدرت في الدولة إذ إنه صدر في الشهر السابع من عام ١٩٧٢[٩]، أي بعد قرابة سبعة شهور من قيام الاتحاد.

وقد حدد هذا القانون أسس انشاء النوادي والجمعيات العاملة في ميدان رعاية الشباب، وقد عرف في مادته الأولى تلك الأندية والجمعيات بأنها «تتألف من عدة أشخاص طبيعين أو اعتباريين بغرض آخر غير الحصول على ربح مادي، وتستهدف تحقيق الرعاية للشباب عن طريق توفير الخدمات الرياضية والاجتماعية والثقافية كلها أو بعضها، وقد حدد هذا القانون أيضاً هيئات تلك النوادي والجمعيات.

ونص على أن يكون لكل نادٍ أو جمعية، جمعية عمومية تتكون من جميع الأعضاء العاملين المسددين لاشتراكاتهم إلى تاريخ انعقاد الجمعية[١٠] وتجتمع الجمعية العمومية سنوياً.

كما بين أن لكل جمعية أو ناد مجلس ادارة يتولى تصريف أمورها[١١] ويتم انتخاب مجلس الادارة هذا أو شغل المراكز الشاغرة فيه من قبل الجمعية العمومية العادية[١٢] لمدة لا تزيد على أربع سنوات، ويجوز تجديد عضوية من تنتهي عضويتهم وفقاً لهذا القانون.

وقد أوكل أمر الاشراف عليها إلى وزارة الشباب والرياضة، وقد بلغ مجموع الأندية الرياضية والشطرنجية في الدولة حتى غاية ١٩٩٣ـ ٣٣ نادياً بالاضافة إلى خمسة أندية للفتيات، وقد شهد عام ١٩٧٢ اشهار ثمانية أندية، ومثل هذا

العدد تم اشهاره في سنة ١٩٧٤، يلي ذلك ستة أندية في عام ١٩٨١، وناديين في كل من سنة ١٩٨٠ و ١٩٨٦، فيما شهدت أعوام ٧٦، ٨٢. ٨٤، ٨٧، ٨٨، ٩١، ٩٢، اشهار ناد واحد في كل منها، وتأتي إمارة الشارقة الأولى في الترتيب في عدد النوادي فيها ٩ أندية، يلي ذلك دبي ورأس الخيمة ستة أندية في كل منهما، ثم إمارة أبوظبي٥ أندية. (انظر جدول "١١" في الملاحق).

وتنتظم تلك النوادي في١٩ اتحاداً رياضياً تصنف على أساس اللعبات، وليس على أساس الأندية، ويأتي اتحاد كرة القدم في مقدمة تلك الاتحادات إذ يضم ٣٦,٦٪ من مجموع اللاعبين يلي ذلك اتحاد السباحة وبنسبة ١٣٪، وتحظى تلك النوادي بدعم كبير من الدولة سواء منها الحكومة الاتحادية أم السلطات المحلية، وفي الثمانينات كان الدعم المقدم من الحكومة الاتحادية للنوادي الرياضية يبلغ ما يقرب من ٤٥ مليون درهم سنوياً، وقد لا يقل دعم الحكومات المحلية عن هذا المبلغ، إذ إن نوادي دبي وحدها تحظى بدعم من السلطة المحلية في دبي بما يزيد عن ٢٥ مليون درهم سنوياً، ومثل هذا يقال عن الأندية في بعض الإمارات الاخرى لا سيما أبوظبي. ولقد مكن هذا الدعم الأندية الرياضية والشبابية من أن تجذب أعداداً كبيرة من الأعضاء والممارسين للألعاب الرياضية، ففي عام ١٩٩٢ - ١٩٩٣ بلغ عدد هؤلاء الأعضاء ١٢٦٥٤ لاعباً، توزعوا ما بين الاتحادات كما هو موضح بجدول رقم "١٢" في الملاحق.

وتضم الأندية لاعبين من جميع المستويات العمرية وينقسم اللاعبون إلى عدة فئات (رجال، شباب، ناشئين، أشبال، صغار) وتتوزع أعدادهم حسب تلك الفئات حسب ما هو مبين في الجدول "١٣" في الملاحق.

وتظهر الأرقام هنا أن أغلب المسجلين في اللعبات الرياضية هم من فئة الشباب الذين تبلغ نسبتهم ما يقرب من ٥٢,٤٪ من مجموع اللاعبين، وهذا يعني أن الرياضة تستحوذ اهتمام أغلب الشباب، وتعتبر المنفذ الذي يظهرون فيها طاقاتهم ويعبرون فيها عن أنفسهم.

وإذا كانت النوادي الرياضية السابقة الذكر قد خصصت للذكور دون الاناث عادة ما عدا أندية الشطرنج، فإن المرأة استفادت من القانون الخاص بالأندية والجمعيات الشبابية بأن تقدمت بطلبات اشهار لأندية خاصة بها، وقد أشهرت

حتى تاريخه النوادي التالية:

١ - نادي المنتزه للفتيات بالشارقة.

٢ - نادي الفتيات بأم القيوين

٣ - نادي فتيات رأس الخيمة

٤ - نادي فتيات الذيد

٥ - نادي فتيات خورفكان

وتعمل هذه النوادي على تحقيق الأهداف التالية:

١ - تنمية الروح الاجتماعية لدى العضوات.

٢ - توفير المناخ الاجتماعي والنفسي الذي يمكن من تأكيد العلاقات الإنسانية بين العضوات.

٣ - توفير ألوان متعددة من البرامج الاجتماعية والتربوية والرياضية وتشجيع السلوكيات الايجابية والاتجاهات والقيم المرغوبة، والاستثمار الأمثل لوقت الفراغ.

٤ - الاسهام في نشر التراث الشعبي واقامة المعارض الفنية.

٥ - تنمية الهوايات واكتساب المهارات ورعاية اصحاب المواهب المختلفة.

٦ - تعبئة القوى وتنظيم الجهود للاسهام في خدمة المجتمع وتنمية المساعدة الايجابية والاحساس بالتوازن بين الأخذ والعطاء.

٧ - تشجيع الدراسات والبحوث التي تتناول العادات والتقاليد الاجتماعية.

٨ - تنمية الكفايات العملية من خلال برامج الندوات والمحاضرات المختلفة.

إن الجمعيات والنوادي الشبابية تستقطب قطاعاً واسعاً من شباب الإمارات وناشئيه، وتعتبر مركزاً لتجمعهم ولأنشطتهم، وأنشطة هذه النوادي والجمعيات لا تقتصر على الرياضة، إذ إنها تمارس أنشطة ثقافية واجتماعية متعددة لا سيما النادي الأهلي في دبي الذي استقطب عام ١٩٩٣ أنشطة المسرح التجريبي والذي قدم أعضاؤه مجموعة من المسرحيات الرائدة. أما عن طريقة اختيار مجالس الادارة في تلك الأندية والجمعيات، فإن بعضها يتم بواسطة الانتخاب المباشر، وفق ما نصت عليه أحكام القانون رقم ١٢. ولمدة أربع سنوات، إلا أن أغلب تلك المجالس يتم تعيينها من قبل حكام الإمارات التي تتبعها تلك الأندية، وفي

بعض الحالات يعين حكام الإمارات مجلساً موسعاً يختار من بين أعضائه مجلس إدارة لهذه الأندية. كما أن أعضاء الاتحادات الرياضية يعينون من قبل وزارة الشباب والرياضة، ويختارون من اعضاء مجالس إدارة الأندية الرياضية غالباً. وقد أدى هذا الواقع إلى انحسار الأنشطة الثقافية والاجتماعية للعديد من الأندية، والتركيز على النشاط الرياضي فقط. (راجع النشاط الثقافي للأندية الرياضية لعام ١٩٩٣ في الملاحق).

٣ - ٣ الطلاب والاتحادات والجمعيات الطلابية

بلغ اجمالي عدد الطلاب في الإمارات خلال العام الدراسي ١٩٩٢ - ١٩٩٣ حوالي ٤٥٠.٠٠٠ طالب وطالبة موزعين على أكثر من ١٠٠٠ مدرسة، ويشكل الطلبة ربع اجمالي سكان الإمارات ويتوقع أن يتزايد عددهم ليصل إلى أكثر من ٥٠٠.٠٠٠ طالب وطالبة بحلول عام ٢٠٠٠ (أنظر جدول "١٤" في الملاحق) وتأتي هذه الزيادة منسجمة مع الارتفاع المستمر في عدد الطلبة في مدارس الدولة منذ عام ١٩٧١ وخاصة بعد أن اخذت الحكومة الاتحادية تعطي أولوية للتعليم. لقد صرفت الدولة الاتحادية ما مجموعه ٢٠ الف مليون درهم (٥,٥ مليار دولار) على التعليم خلال العشرين سنة الماضية، وارتفعت الميزانية الخاصة بالتربية والتعليم من ٢٥٠ مليون درهم عام ١٩٧٢ إلى ٢,٥ مليار درهم عام ١٩٩٢، ونتيجة لهذا الانفاق الكبير على التعليم أصبحت الإمارات الدولة رقم ٢٣ في العالم من حيث الانفاق على التعليم كما أنها الدولة رقم ٥٧ في العالم من حيث الترتيب حسب دليل التنمية البشرية. كذلك ساهم هذا الانفاق على التعليم على ارتفاع نسبة المتعلمين في المجتمع والتي بلغت ٩٠٪ بين الذكور و ٨٠٪ بين الاناث بعد أن كانت نسبة المتعلمين والذين يعرفون القراءة والكتابة لا تتجاوز ٢٤ ٪ بين الذكور و٧٪ فقط بين الاناث عام ١٩٧٠م. لكن الأهم من هذه النتائج الكمية هو أن التعليم قد أصبح قيمة حضارية لدى الافراد والمجتمع الذين أخذوا يحصلون عليه خاصة بعد أن ارتبط التعليم بالموقع الاجتماعي وبتحسن مستوى المعيشة والارتقاء الوظيفي، والتحول إلى فرد منتج وفاعل في المجتمع وفي حركة التنمية والتحديث عموماً.

لقد صاحب هذا الاهتمام بالتعليم العام اهتمام مماثل من قبل الدولة بالتعليم

الجامعي وذلك بعد تأسيس جامعة الإمارات عام ١٩٧٨م. لقد عايشت الجامعة خلال السبع عشرة سنة من تأسيسها نمواً ملحوظاً، فعدد الطلبة ارتفع من ٥٠٢ طالباً وطالبة خلال العام الدراسي ١٩٧٧ - ١٩٧٨ إلى ٢٦٠٦ عام ١٩٨١ وإلى ٧٠٠٠ طالب وطالبة عام ١٩٨٦، ثم واصل العدد الارتفاع ليصبح (١٢) الف طالب وطالبة خلال العام الدراسي ١٩٩٤ - ١٩٩٥ موزعين على ٤٣ قسماً علمياً في ثماني كليات هي كلية الآداب والتربية والعلوم والقانون والشريعة والعلوم الادارية والاقتصاد، والهندسة والزراعة والطب، بالاضافة إلى عمادة الدراسات العليا وعمادة الانتساب الموجه التي تنقسم إلى مراكز موزعة في كل انحاء الدولة وتتوجه أساساً لتعليم الطالبات غير القادرين على الدراسة في مقر الجامعة بمدينة العين (انظر الجدول "١٥" في الملاحق)

لقد ادى هذا التزايد الكبير في عدد الطلبة والطالبات في التعليم العام والجامعي إلى بروز الاتحاد الوطني لطلبة الإمارات بالاضافة إلى عدد كبير من الجمعيات واللجان الطلابية التي تتخذ من جامعة الإمارات مقراً لها. لقد تأسست هذه الجمعيات أساساً لتنظيم وتقنين المشاركة الطلابية في الحياة الجامعية خاصة وأن الشريحة الطلابية عادة ما تكون من أكثر الشرائح الاجتماعية حرصاً على المشاركة والتطوع في العمل الاجتماعي الذي يتناسب مع روح العطاء والحيوية لدى الشباب، لذلك ونتيجة لتزايد عدد الجمعيات الطلابية، قامت ادارة الجامعة بوضع لائحة موحدة تنظم عمل هذه الجمعيات عام ١٩٨٥، أي بعد مرور ثماني سنوات على تأسيس أول جمعية طلابية عام ١٩٧٧ وهي الجمعية الجيولوجية، ثم صدر بعد ذلك قرار الرئيس الأعلى للجامعة رقم ١٠١ الذي شمل جميع مجالات العمل التطوعي بالجامعة بكافة الكليات، بما في ذلك اللجان الطلابية في السكن، وأوضح هذا القرار شروط الانضمام للجمعيات وقواعد المشاركة في النشاطات الجامعية بالاضافة إلى اعضاء الهيئة الادارية، كما نص القرار على ضرورة وجود مشرف اكاديمي يتم تعيينه من قبل ادارة الجامعة في كل جمعية من الجمعيات الطلابية، كذلك سمح القرار باجراء انتخابات دورية لاختيار مجالس الادارات واعطاء طلبة الجامعة الفرصة لممارسة المشاركة في كل المستويات بما في ذلك التصويت والترشيح والانتخاب والتأثير

في الحياة الجامعية والقرارات الأكاديمية.

لقد أخذت الجمعيات الطلابية تزداد عدداً بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة وأخذت تتخطى التخصصات العلمية التقليدية وتقدم خدمات انسانية واجتماعية وثقافية عامة مثل جمعية صديقات المكتبة وجمعية صديقات البيئة والتي تؤكد على بروز وعي طلابي يتخطى الاطار التقليدي والتخصصي للعمل الطلابي في جامعة الامارات، وبحلول عام ١٩٩٣ بلغ عدد الجمعيات الطلابية في جامعة الإمارات ٤٣ جمعية منها ٢٣ جمعية للطلاب و٢٠ جمعية للطالبات وذلك انسجاماً مع مبدأ عدم الاختلاط القائم بالمجتمع المدني في الحرم الجامعي. ويلاحظ أن الجماعات الدينية قد تمكنت من السيطرة على عدد كبير من هذه الجمعيات. كما أن الجمعيات التي تديرها الجماعات الدينية هي عادة الأكثر نشاطاً وحضوراً في الجسم الطلابي، بل أن هذه الجمعيات بالذات تحظى بنسبة عالية من الحضور والمشاركة في النشاطات والانتخابات الدورية، لذلك فإن هناك تفاوتاً شديداً من حيث الاقبال والمشاركة في نشاطات الجمعيات الطلابية، وتوضح بيانات عام ١٩٩٣ الصادرة عن ادارة الأنشطة الطلابية أن نسبة الترشيح والتصويت كانت عالية في جمعية الدراسات الاسلامية حيث كان عدد الحضور خلال اجتماع الجمعية العمومية ٤٦ طالباً من أصل ٨٠ هم مجموع اعضاء الجمعية وتقدم للترشيح لعضوية الهيئة الادارية ١٨ طالباً فاز ٩ منهم بعضوية الهيئة الادارية الجديدة.

كذلك كانت المشاركة عالية في اجتماعات الجمعية العمومية لكل من الجمعية الجيولوجية وجمعية اللغات الأجنبية والتي هي واحدة من أكثر الجمعيات نشاطاً، أما بقية الجمعيات فقد شهدت اقبالاً متواضعاً على الانتخابات، بل إن النصاب القانوني لم يكتمل بالنسبة ل (١٩) جمعية من أصل ٢٣ جمعية، الأمر الذي أدى إلى تأجيل الاجتماع والدعوة إلى اجتماع ثانٍ شهد هو الآخر اقبالاً ضعيفاً على الانتخابات، بل إن الحضور وبالنسبة للعديد من الجمعيات لم يتعد اكثر من عشرة طلاب، مثل جمعية اللغة العربية حيث بلغ عدد الحضور ٨ طلاب والجمعية التاريخية التي لم يحضر الاجتماع الثاني سوى ٩ طلاب وكذلك كان الأمر بالنسبة للجمعية الجغرافية والجمعية الكيميائية

وجمعية ادارة الأعمال وجمعية العلوم السياسية التي شهدت أقل عدد من الحضور، حيث كان عددهم في الاجتماع الأول والثاني ٥ طلاب، بالرغم من أن من المفروض في كلية العلوم السياسية أن يكونوا من الأكثر حرصاً على المشاركة والاكثر ادراكاً لأهمية الحضور. ويظهر الجدول ("١٦" في الملاحق) أن جمعية الشريعة والقانون وجمعية ادارة الأعمال تعانيان من أن نسبة المشاركة ١٢٪ و١٣٪ على التوالي. وتأتي بعد ذلك كل من الجمعية الزراعية ٢٠٪ وجمعية الرياضيات ٢١٪ والجمعية السياسية ٢٢٪. من ناحية أخرى سجلت الجمعية الاحصائية وجمعية اللغات الأجنبية أعلى نسبة للحضور والمشاركة في اجتماعات الجمعية العمومية بنسبة ٧١٪ و ٦٧٪ على التوالي، وتأتي بعد ذلك الجمعية الفيزيائية والجمعية الجيولوجية وجمعية الدراسات الاسلامية وجمعية اللغة العربية وجمعية علوم الحياة حيث كانت نسبة المشاركة في اجتماعات الجمعية العمومية لانتخاب الهيئة الادارية ٥٨٪ و٥٠٪ و٥٧٪ و٧٤٪ و٣٩٪ على التوالي.

لكن رغم تفاوت الاقبال على حضور اجتماعات الجمعية العمومية والمشاركة في الانتخابات، فإن الجمعيات واللجان الطلابية تقدم نشاطات ثقافية واجتماعية مكثفة ومتواصلة وذلك في شكل ندوات ومحاضرات علمية وفكرية ورحلات ميدانية وحفلات فنية، واصدار نشرات ومجلات متنوعة. وتوضح البيانات الخاصة بنشاطات هذه الجمعيات خلال العام الدراسي ٩٢ - ١٩٩٣ أن جمعيات الطالبات أكثر نشاطاً وتنوعاً في موضوعاتها، فمثلاً اقامت جمعية الدراسات الاسلامية معرضها السنوي تحت شعار «بعقيدتي أبقى أقوى من الزمن». واقامت الجمعية الاجتماعية اسبوعها الثقافي تحت عنوان «دور الفتاة الاماراتية في التنمية». ونظمت جمعية الاعلام أنشطتها تحت شعار «معاناة الامة الاسلامية». واعتمدت الجمعية الجيولوجية لنشاطاتها شعار «أضواء علمية عن الآيات الكونية». كما أقامت جمعية صديقات البيئة معسكراً لمدة ثلاثة أيام تحت عنوان «توعية بيئية جامعية». كذلك توجهت غالبية الندوات والمحاضرات الأخرى للقضايا الخاصة بالطالبة الجامعية والهموم التي تواجه المرأة في الإمارات عموماً مثل «خريجتنا أين أنت غداً» و «المرأة في سوق العمل».

«طفل الإمارات والضياع». هذا بالاضافة إلى مجموعة أخرى من الفعاليات الرياضية والفنية والترفيهية التي نظمتها اللجان الطلابية في السكن الداخلي للطالبات، والتي تراوحت بين حفلات الاستقبال والسمر والتخرج ودورات في التطريز والحياكة وتنسيق الزهور والمسابقات الرياضية.

لكن رغم تنوع هذه النشاطات التي تؤديها أساساً الجمعيات الطلابية في الحرم الجامعي، إلا أن حضور هذه الجمعيات لا يوازي حضور الاتحاد الوطني لطلبة الإمارات والذي أخذ يبرز على الساحة الطلابية كواحد من أكثر الجمعيات نشاطاً وحضوراً ليس على صعيد الجامعة فحسب بل وفي المجتمع ككل.

تم الاعلان عن تأسيس الاتحاد الوطني لطلبة الإمارات في ابريل ١٩٨١. وقام بتبني فكرة تأسيس الاتحاد الطلابي مجموعة طلابية امتازت بوعيها الوطني وخبراتها النقابية التي اكتسبتها خلال مواصلة الدراسة الجامعية في الجامعات العربية والأجنبية. لقد ادركت هذه المجموعة أن من الضروري نقل هذه الخبرات الطلابية إلى القاعدة الطلابية بجامعة الإمارات التي افتتحت عام ١٩٧٧. وشهدت الأعوام ١٩٧٩ - ١٩٨٠ حوارات طلابية حول العمل الطلابي بجامعة الإمارات وكيفية الارتقاء بعمل اللجان الطلابية التي كانت تحتكر النشاطات الطلابية خلال السنوات التأسيسية الأولى من عمر الجامعة. وفي ديسمبر ١٩٨٠ تمت الدعوة لعقد مؤتمر طلابي تحضيري لمناقشة فكرة الاتحاد الطلابي من قبل القاعدة الطلابية، وذلك تأكيداً لمبدأ احترام استقلالية القرار الطلابي، وكونه الركيزة الاساسية من ركائز العمل النقابي. وجاء هذا المؤتمر ليؤكد الرغبة الجماعية في تطوير الحركة الطلابية في الجامعة، وتم في المؤتمر الاعلان عن فتح باب العضوية في الاتحاد الطلابي وفتح باب الترشيح لانتخاب أول هيئة ادارية لقيادة العمل الطلابي. وتقدمت قائمتان طلابيتان متنافستان، هما: قائمة الشباب الاتحادي، والقائمة الوطنية. وتمكنت القائمة الوطنية من تحقيق الفوز في أول انتخابات حرة تشهدها جامعة الامارات. وجرى بعد ذلك استفتاء طلابي لاقرار مشروع دستور الاتحاد الوطني لطلبة الامارات، وهو الدستور الذي تم اقراره في المؤتمر الأول للاتحاد والذي عقد في مدينة دبي خلال شهر أغسطس ١٩٨٢، وبحضور القيادات الطلابية الممثلة لفروع الاتحاد في كل من واشنطن

والقاهرة وسان دياجو وجامعة الامارات. وقد أقر المؤتمر العام دستور الاتحاد واللوائح والنظم الداخلية لفروعه. كما أصدر المؤتمر مجموعة من التوصيات التي تناولت قضايا طلابية وأخرى وطنية ملحة. وكان هذا المؤتمر هو الانطلاقة الحقيقية للاتحاد الطلابي كمؤسسة تمثل طلبة الإمارات في الداخل والخارج.

لقد حقق الاتحاد الطلابي نجاحات مهمة خلال الثلاث عشر سنة الأخيرة، وبرز كمؤسسة نقابية متميزة وفريدة ضمن مؤسسات المجتمع المدني في الامارات. فقد تمكن الاتحاد الطلابي من تأطير وتنظيم القاعدة الطلابية، وحافظ على مبدأ استقلاليته، وربما كان الاتحاد الوطني لطلبة الإمارات المؤسسة الوحيدة التي تتمتع بالاستقلالية المادية والمؤسساتية، وذلك خلافاً لواقع الجمعيات ذات النفع والجمعيات المهنية الأخرى. كما استطاع الاتحاد الطلابي على مدى ال١٣ سنة الأخيرة أن يبرز الصوت الطلابي وأن يؤكد أن له رأيه في القضايا الوطنية والحياتية العامة. كذلك تمكن الاتحاد من تجاوز العديد من الصعوبات والتحولات، ودخل في العديد من المواجهات الصعبة والتي كانت تحاول عرقلة عمله أو استهدافه كهيئة نقابية مستقلة. لقد ظل الاتحاد الوطني خلال كل هذه السنوات ملتزماً باهدافه الواردة في دستوره والتي تتلخص في:

١ - خدمة الطلبة وتبني قضاياهم المادية والأدبية العادلة، ٢ - المساهمة في صياغة الشخصية الطلابية بما يكفل تقدمها العلمي والعملي في ظل العقيدة الاسلامية، ٣ - بث الوعي بين قطاعات الطلبة ومحاولة انضاج الفكر مما يدفع للمجتمع عناصر قادرة على خوض معركة البناء، ٤ - تمثيل الطلبة في المجالات الوطنية، ٥ - تمثيل الطلبة في المؤسسات العلمية والدراسية والمؤتمرات والتجمعات الطلابية على المستويات المختلفة، ٦ - دعم المسيرة الاتحادية والعمل على ترسيخ الوحدة بين أبناء الامارات، ٧ - المشاركة الهادفة في القضايا الوطنية وابرازها بالصورة السليمة، ٨ - العمل على وحدة الحركة الطلابية العربية والاسلامية، ٩ - توثيق العلاقات بالمنظمات الطلابية والخليجية والعربية والاسلامية والدولية، ١٠ - مناصرة القضايا العربية والاسلامية.(١٣)

وتوضح هذه الأهداف الواردة في دستور الاتحاد الوطني لطلبة الإمارات سعة

اهتمام القاعدة الطلابية وعدم الانطواء على القضايا الطلابية، بل رغبتها الواضحة في ربط القضايا الطلابية بالاهتمامات والهموم الوطنية. بل ان الاتحاد الطلابي ونتيجة لاستقلالية قراره اعتمد الطرح الجرئ في الحديث عن الأولويات الوطنية الملحة التي كانت تدرج باستمرار ضمن جداول اعماله في مؤتمراته الدورية العامة، فخلال المؤتمر العام الخامس للاتحاد الوطني لطلبة الإمارات والذي عقد في مدينة رأس الخيمة في أغسطس ١٩٩٤، ناقشت لجنة القضايا المحلية عدداً من القضايا الحياتية والوطنية الملحة كقضية الاقتصاد الوطني، وضرورة تنويع الدخل، ودور المواطنين في العملية الانتاجية والتنموية، وقضية الخريجين وطرق تذليل القضايا التي تحول دون حصولهم على الوظائف، وقضية الخلل في التركيبة السكانية بالاضافة إلى بعض القضايا والهموم الاجتماعية والثقافية ذات العلاقة بالانسان في الامارات.[١٤] وقد أدرج الاتحاد هذه القضايا الوطنية كبند ثابت من بنود جدول الأعمال في المؤتمر العام، كما أنه حرص أيضاً على التعبير عن موقفه المستقل تجاه القضايا المحلية والخليجية والعالمية وذلك عبر دورياته كمجلته الطلابية «الجامعي»، وكذلك عبر البيانات التي تصدر عنه في المناسبات الوطنية. ففي بيانه الأخير بمناسبة العيد الوطني، أعرب الاتحاد الوطني على ضرورة الاسراع بوضع الدستور الدائم وأكد على اهمية تحقيق المشاركة السياسية كمطلب شعبي ينبع من منطلق دستوري. وأيد الاتحاد سعي حكومة الإمارات لاستعادة حقوقها التاريخية الثابتة في جزرها (طنب الكبرى وطنب الصغرى وجزيرة أبوموسى) بالطرق السلمية المشروعة.

ولا شك أن هذه المواقف الطلابية والوطنية الجريئة قد أكسبت الاتحاد شعبية متزايدة بين القاعدة الطلابية بجامعة الإمارات التي أكدت على التصاقها بالاتحاد الوطني خلال انتخاب القائمة الوطنية لأكثر من ١٣ سنة متتالية دون وجود منافسة من أي قائمة طلابية أخرى.

وتظل هناك ملاحظة أخيرة وهي أن الاتحاد الوطني على أهميته لا يمثل سوى الذكور في الجامعة، إذ ينحصر القبول فيه بالطلبة دون الطالبات. بالرغم من أن نسبة الاناث في الجامعة تمثل ثلثي اجمالي الطلاب فيها.

٣-٤ الجاليات وجمعيات الجاليات

تمتاز الإمارات العربية المتحدة بتركيبة سكانية ربما كانت فريدة من نوعها في العالم، فهي ليست فقط من الدول القليلة السكان وانما أيضاً من الدول التي اخذت - على مدى ال ٢٠ سنة الماضية - تستقطب عدداً كبيراً من المهاجرين ومن العمالة الوافدة والتي أدت تدريجياً إلى انخفاض ملحوظ في نسبة المواطنين بحيث أصبحت لا تتعدى ٢٥٪ من اجمالي السكان على أحسن التقديرات، ورغم كل السياسات والاجراءات الاحترازية، فإن نسبة المواطنين تتقلص يوماً بعد يوم في مقابل التصاعد المستمر والمتواصل لعدد المهاجرين والوافدين من كل الجنسيات، خاصة الجنسيات الآسيوية، وتظهر الاحصائيات الرسمية أنه بعد أن كانت نسبة المواطنين من اجمالي السكان ٦٣,٣٪ مقابل ٣٦,٧٪ لغير المواطنين في عام ١٩٦٨[١٥]، تقلصت النسبة إلى ٣٦,١٪ عام ١٩٧٥ ثم انخفضت مرة أخرى إلى ٢٧,٩٪ عام ١٩٨٠ لتصل بعد ذلك إلى ٢٥٪ عام ١٩٨٥، ويتوقع أن النسبة حسب التقديرات الراهنة هي أقل من الربع، لذلك تحول المواطنون من أبناء الإمارات إلى أقلية صغيرة تتضاءل وتتناقص يوماً بعد يوم، لقد دفع هذا الوضع السكاني غير الصحي، وهذا التواجد المكثف للوافدين والمهاجرين إلى تزايد الاحساس بالخطر وعدم الأمان، كما تحولت قضية العمالة الوافدة إلى القضية الحياتية الأولى والشغل الشاغل الأول لكافة القطاعات الرسمية والشعبية في المجتمع، والذي أخذ يجري حوارات موسعة وعميقة حول الاسباب والمعطيات والمترتبات[١٦]، خاصة وأن الوضع السكاني أخذ يزداد خللاً، كما أخذ الوافدون والاجانب يزدادون عدداً في المجتمع. (انظر جدول "١٧" في الملاحق).

لكن رغم أن قضية الهجرة المتفاقمة ظلت هاجساً للمواطنين ومتخذي القرار على مدى العقدين الماضيين، إلا أن الأمر المقلق هو أن معظم المهاجرين إلى الإمارات هم من الاجانب غير الناطقين باللغة العربية، وخاصة من الجنسيات الآسيوية، لقد بلغ معدل النمو السنوي للمهاجرين الآسيوين غير العرب إلى الإمارات ١٧٪ خلال الأعوام ١٩٦٨-١٩٨٥ وارتفعت نسبتهم في اجمالي عدد السكان من ٣٦,٧٪ عام ١٩٦٨ إلى ٤٥,٣٪ عام ١٩٧٥، ثم إلى ٥١٪ عام

١٩٨٠ وبلغت حوالي ٦١٪ عام ١٩٨٥، ويلاحظ في هذا السياق أن الهجرة الآسيوية قد شهدت تغيرات كبيرة في أنماطها، فبعد أن كانت الهجرة إلى الإمارات مؤقتة وتأخذ أساساً شكل هجرة قوى عاملة تلبي حاجات النمو الاقتصادي وسوق العمل وتخضع لقانون الطرد والجذب، فإن هذه الهجرة أخذت تتحول خلال السنوات الأخيرة، وخاصة منذ مطلع التسعينات إلى هجرة عائلية مستديمة وربما استيطانية، ومما يؤكد هذا الاتجاه نحو الهجرة المستديمة تزايد عدد المواليد غير المواطنين، والذين أصبح عددهم يشكل حوالي ضعف عدد المواليد المواطنين (٣٣ ألف مولود غير مواطن في مقابل ١٨ ألف مولود مواطن عام ١٩٩١) ولكن رغم هذا النمو الكمي والتحول النوعي في شكل ومضمون الهجرة، فإن الإمارات لم تتجه بعد نحو وضع سياسة ضابطة، ولم تتخذ اجراءات ادارية علاجية. بل إنه على العكس، هناك ما فيه الكفاية من العوامل التي تحفز الكثير من الوافدين على البقاء والاستيطان، ومن هذه العوامل التغير في الأذواق والعادات الاستهلاكية، ووجود الكثير من الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية المتقدمة والتي تقدم بتكلفة مادية متدنية أو مجاناً الأمر الذي يساعد على الادخار أو تحسين الأوضاع المالية وذلك مقارنة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الدول المصدرة للمهاجرين.

إن الاتجاه الراهن للمهاجرين للبقاء لمدة طويلة في الإمارات وارتباطهم العضوي بالتركيبة السكانية للمجتمع يتزامن مع التدويل المتزايد للعمالة الوافدة، وتصاعد الاهتمام العالمي بقضايا حقوق الانسان ومستقبل الأقليات، ولا شك أنه سيترتب على ذلك بروز مطالب سياسية ونقابية من قبل الجاليات الأجنبية وذويهم في الامارات، خاصة وأن هذه الجاليات كانت سباقة من حيث تأسيس الجمعيات والنوادي والملتقيات، والتي ترعى شؤونهم وتنظم مصالحهم وتعمق هويتهم، وإن اقدم جمعية ذات نفع عام في الإمارات هي تلك التي قامت الجاليات الأجنبية بتأسيسها قبل انسحاب الاستعمار البريطاني وقبل اعلان قيام الدولة الاتحادية، وقد جاء تأسيس هذه الجمعيات في ظل غياب القوانين والتشريعات الخاصة بعمل الجمعيات، لكن حتى عندما صدر القانون الاتحادي رقم ٦ الخاص بالجمعيات ذات النفع العام، فإن القانون سمح للجاليات بتأسيس

الجمعيات الثقافية والاجتماعية الخاصة، وذلك اسوة بما هو مسموح للمواطنين،[١٧] لذلك تمت الموافقة على اشهار جمعيات خاصة بالجاليات خلال الفترة من ٧٣-١٩٧٨ وقد جاء في اللوائح الأساسية لجمعيات الجاليات التي حصلت على الاشهار الرسمي أن من أهم أهدافها: ١- الاسهام في خلق روح التآلف والتعاون والتقارب بين أفراد الجاليات ومواطني الامارات. ٢- عقد الندوات والمحاضرات الثقافية التي تسهم في تعريف أفراد الجاليات بعادات وتقاليد اهالي الامارات. ٣- الاسهام في حل مشكلات أفراد الجاليات وما يعترضهم. ٤- الاحتفال بالمناسبات الوطنية للجاليات. ٥- رعاية أفراد الجاليات وتقديم الخدمات الاجتماعية لهم ونشر التعاون بينهم.

لكن رغم الاشهار الرسمي لجمعيات الجاليات، بيد أن هذه الجمعيات - وخلافاً لجمعيات النفع العام الأخرى - لا تتلقى المعونات الحكومية. لذلك تعتمد هذه الجمعيات اعتماداً أساسياً في تمويلها على الاشتراكات والتبرعات من الأعضاء، الأمر الذي يحقق لهذه الجمعيات قدراً كبيراً من الاستقلالية عن الهيمنة المباشرة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية. ويتراوح الاشتراك السنوي للأعضاء بين ٦٠ درهماً (١٥دولاراً) في جمعية بنغلادش الاجتماعية والثقافية إلى ٣٠٠ درهم (٧٥ دولاراً) اشتراك العضوية في كل من الجمعية الاردنية - جمعية سيدات مصر بأبوظبي، ويلاحظ أن ٧ جمعيات من جمعيات الجاليات لا تفرض رسوم اشتراك على الأعضاء، مما يعني اما أنها تعتمد اعتماداً كلياً على التبرعات والهبات، أو أن لديها مصادر غير واضحة لتمويل نشاطاتها، إن عدم وضوح البيانات المالية بالنسبة لبعض الجمعيات هو مجرد جزء من عدم توفر البيانات عموماً عن نشاطات العديد من هذه الجمعيات، وذلك كما هو وارد في الجدول رقم ("١٨" في الملاحق) الذي يؤكد غياب البيانات الأساسية لسبع جمعيات، أي بنسبة ٤١٪ من اجمالي عدد الجمعيات الخاصة بالجاليات. ويوضح هذا الجدول أيضاً أن ١٥ جمعية، أي ٨٨٪ من جمعيات الجاليات تتخذ من أبوظبي مقراً رئيساً لنشاطاتها، ويعتبر النادي الهندي بالعين من أكثر الجمعيات من حيث عدد المؤسسين، يليه النادي الهندي الاجتماعي الثقافي، حيث بلغ عدد المؤسسين فيه ٢١٠ مؤسس، أما أقل هذه الجمعيات من حيث

المؤسسين فهي جمعية المرأة الاردنية التي يبلغ عدد المؤسسات فيها ٢٢ مؤسسة، وفي نفس السياق يأتي النادي الهندي الاسلامي على رأس القائمة من حيث اجمالي عدد الأعضاء البالغ ٢٤٠٥ أعضاء يليه المقر الهندي الاجتماعي والثقافي الذي بلغ عدد اعضائه ١٨٢٠ عضواً، فجمعية بنغلادش الاجتماعية الثقافية التي بلغ عدد أعضائها ١٦٦٥ عضواً، فنادي مالايالي ساماجام (الهندي) الذي يضم ١٥٠٠ عضو. إن هذا العدد الكبير من الأعضاء في جمعيات الجاليات الهندية منسجم عددياً مع حقيقة أن الجاليات الهندية في الإمارات هي أكبر الجاليات الأجنبية عدداً، بل إن عدد أفراد هذه الجالية يقارب – وربما قد أصبح الآن يزيد عن – عدد المواطنين في الامارات. كذلك تبدو جمعيات الجاليات الهندية متنوعة في نشاطاتها وحضورها الأمر الذي يعكس التنوع العرقي واللغوي والديني الهندي.

أما الجمعيات الخاصة بالجاليات العربية، فتبدو جمعيات الجالية المصرية والاردنية، والسودانية، من أكثر الجمعيات نشاطاً، لقد احسنت هذه الجمعيات العربية استخدام الاعلام للاعلان عن نشاطاتها وأصبحت ذات حضور مهم على الساحة الثقافية في الإمارات وأخذت تساهم في رفدها بفعاليات نوعية، لذلك فإن جمعيات الجاليات العربية هي الوحيدة التي حققت الهدف العام من تأسيسها، والذي يتمثل في خلق جو من التعاون والتقارب بين أفراد الجاليات ومواطني الامارات، ولا شك أن سبب نجاح هذه الجمعيات في تحقيق هذا الهدف يعود إلى اللغة والحضارة والثقافة العربية المشتركة. ويوضح الجدول ("١٨" في الملاحق) أن هناك ٨ جمعيات مختلفة للجاليات العربية هي نادي جمهورية مصر العربية الذي تأسس عام ١٩٧٥ والذي يتخذ من إمارة عجمان مقراً له ويبلغ عدد أعضائه ١٧٦ عضواً وله فروع في العين، وأبوظبي، ودبي، ثم هناك جمعية سيدات مصر والتي تأسست في نفس العام، بيد أنها تتخذ من أبوظبي مقراً لها ويبلغ اجمالي عدد أعضائها ٥٦ عضوة كذلك هناك النادي الاجتماعي السوداني، والذي تأسس عام ١٩٧٨ في إمارة دبي، وجمعية المرأة السودانية التي تأسست عام ١٩٧٧ في إمارة أبوظبي. ويتضح أن للجالية الاردنية أيضاً جمعية خاصة بالمرأة الاردنية في أبوظبي وجمعية أخرى هي الجمعية الاردنية في أبوظبي،

والتي يبلغ عدد أعضائها أكثر من ٣٠٠ عضو، وأخيراً هناك المركز الثقافي والاجتماعي الصومالي الذي تأسس عام ١٩٧٧، بيد أن البيانات غير متوفرة عن هذا النادي المشهر رسمياً.

تبقى الاشارة إلى أن جمعيات الجاليات القائمة في الإمارات لا تقتصر على الجمعيات ال ١٧ التي حصلت على الاشهار حسب القانون الاتحادي رقم ٦، الخاص بالجمعيات ذات النفع العام، لقد تم تعديل هذا القانون لاحقاً بقانون اتحادي آخر رقم ٢٠ لعام ١٩٨١[١٨] والذي قصر تأسيس الجمعيات ذات النفع العام على مواطني الإمارات فقط، لذلك هناك عدد كبير من جمعيات الجاليات التي تقدمت رسمياً بطلب الاشهار بعد تعديل القانون الخاص بجمعيات النفع العام ولم تتم الموافقة عليه، بل إن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية رفضت طلب اشهار العديد من هذه الجمعيات، لكن رغم عدم الموافقة الرسمية على الاشهار فإن عدداً مهماً من هذه الجمعيات تمارس أنشطة فعلية، ويوضح الجدولان (١٩) و(٢٠) في الملاحق أن عدد جمعيات الجاليات في الإمارات يزيد عن ٩٠ جمعية، منها أكثر من ٢٠ جمعية تقدمت بطلب اشهار تم رفضه، والبقية تمارس نشاطاتها دون أن تتقدم بطلب للحصول على الاشهار. ويتضح أن من أصل ٢١ جمعية تقدمت بطلب الاشهار تم رفض ١١ جمعية منها هي للجاليات الهندية المختلفة، هذه الجمعيات هي: الجمعية الهندية بدبي، جمعية جوان الثقافية، الجمعية الاسلامية الخيرية لأهالي باوكرا، الجمعية الهندية بالشارقة، جمعية اسرة سنجمايا، جمعية ميمن الخليج للخير، مركز كيرالي الاجتماعي برأس الخيمة، النادي الهندي الثقافي بكلبا، جمعية مسلمي الهند، الجمعية الهندية الاسلامية، المركز الهندي الاجتماعي بالشارقة، ورغم أن ٦ من هذه الجمعيات تتخذ من مدينة دبي مقراً لها إلا أنها تتوزع جغرافياً في معظم إمارات الدولة بما في ذلك المناطق النائية والبعيدة كالفجيرة وكلبا، لكن بالاضافة إلى هذه الجمعيات الهندية، هناك جمعيتان للجالية البنغالية، وجمعيتان للجالية الباكستانية، وأخرى خاصة بالجنسية الفلبينية، أي أن ١٦ جمعية من هذه الجمعيات التي تقدمت بطلب الاشهار ولم تتم الموافقة عليها وتمارس النشاطات هي جمعيات خاصة بالجاليات الآسيوية، أما الجمعيات الباقية فهي تلك الخاصة

بالجاليات العربية كالنادي السوداني وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني والمركز الاجتماعي والثقافي الجيبوتي والنادي العربي السوري، وأخيراً لا بد من الاشارة أيضاً إلى ذلك العدد الكبير حوالي ٥٠ جمعية من جمعيات الجاليات التي تمارس نشاطاً اجتماعياً وثقافياً وحتى نقابياً دون أن تتقدم حتى بطلب اشهار، بل إن هذه الجمعيات تمارس نشاطات وتعلن عنها عبر الصحف المحلية ويوضح الجدول رقم ("٢٠" في الملاحق) أن الغالبية العظمى من هذه الجمعيات هي فروع وتوابع للجمعيات الهندية في دبي والتي لم تحصل بعد على اشهار بيد أنها من أهم وأقوى جمعيات الجاليات في الإمارات وأكثرها تنظيماً. (راجع النشاط الثقافي لجمعيات الجاليات في الملاحق) .

٣ - ٥ الطبقة المتوسطة الجديدة والجمعيات المهنية

يرتبط بروز وتطور المجتمع المدني الحديث في الإمارات ببروز وتطور الطبقة المتوسطة الجديدة التي أخذت تؤكد حضورها الاجتماعي والثقافي، كما أخذت تدير تغير وتحول مجتمع الإمارات من مجتمع تقليدي وأحادي إلى مجتمع حديث وتعددي منفتح على العالم المعاصر. ويستند هذا الدور الطليعي للطبقة المتوسطة الجديدة أساساً إلى امتلاك افرادها التعليم الجامعي الحديث وتمكنهم من قدرات ومهارات تنظيمية وفنية متخصصة تؤهلهم احتلال المناصب الادارية والقيادية في المجتمع. إن افراد هذه الطبقة هم مصدر معظم الافكار والآراء التطويرية والتحديثية والمبادرات الاجتماعية والثقافية الجديدة والجريئة والتي عادة ما تصطدم بالقناعات الاجتماعية والسياسية والادارية التقليدية السائدة. لكن رغم أن الطبقة المتوسطة الجديدة هي الطبقة الأكثر وضوحاً وبروزاً في المجتمع وربما كانت أيضاً الأكثر وعياً بمصالحها بما في ذلك الوعي بضرورة تشكيل الجمعيات والاتحادات والمؤسسات الخاصة بها، بيد أنها ليست بالضرورة أكثر الطبقات والفئات الاجتماعية تجانساً. ويأتي عدم تجانس هذه الطبقة مرتبطاً بالتزايد المطرد لأفرادها. إن الطبقة المتوسطة الجديدة هي اليوم الأكثر عدداً وذلك مقارنة بالفئات الاجتماعية الأخرى كالفئات التقليدية والحاكمة وفئة التجار ورجال المال والاعمال، بل وحتى الطبقة العاملة المحلية والتي لاتحظى باي حضور اجتماعي في الامارات.

لقد تزايد عدد أفراد هذه الطبقة مع تزايد عدد حملة الشهادات الجامعية من أبناء الإمارات والذين يشكلون الآن نواة الطبقة المتوسطة الجديدة، لم يكن عدد الجامعيين يتجاوز ٣٠ مواطناً عام ١٩٧٠، ولكن هذا العدد من الجامعيين المواطنين أخذ يتزايد تدريجياً بحيث أصبح ٥٨٩ مواطناً عام ١٩٧٥، وتضاعف إلى ١٧٤٦ مواطناً يحملون شهادات جامعية عام ١٩٨٠، أي بزيادة قدرها ١٩٦٪ خلال الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٨٠ في حين كانت الزيادة السكانية بين المواطنين لا تتجاوز ٤,٥٪ خلال نفس الفترة الزمنية[١٩]. واستمر بعد ذلك تزايد عدد الجامعيين من المواطنين بمعدلات عالية خلال عقد الثمانينات حيث بلغ عددهم ٥٢٣٨ مواطناً عام ١٩٨٥، ثم تجاوز ١٢ الف جامعي عام ١٩٩٠ وسيصل إلى حوالي ٢٠ الف جامعي عام ١٩٩٥. ويتوقع أن يستمر هذا التزايد وربما بلغ اجمالي عدد الجامعيين من أبناء الإمارات أكثر من ٣٠ الف جامعي بحلول عام ٢٠٠٠، رغم أن البعض كان يتوقع أن يصل اجمالي عدد الخريجين المواطنين ٤٠ الف جامعي (٢٢ الف ذكور و١٨ الف اناث) في نهاية القرن وسيشكل هؤلاء نسبة ٧٪ من اجمالي عدد السكان المواطنين الذي سيبلغ عددهم حسب تقديرات وزارة التخطيط ٥٧٨ الف مواطن[٢٠]. إن كل تزايد في عدد الجامعيين يتحول مباشرة إلى زيادة مماثلة في عدد أفراد الطبقة المتوسطة الجديدة وبالتالي ارتفاع نسبتهم في السكان وتحولهم إلى شريحة ذات وزن وحضور وتأثير.

بيد أن حيوية أفراد الطبقة المتوسطة الجديدة لا تقتصر على الزيادة العددية، بل فيما يتملكونه من تعليم ومهارات وقدرات تنظيمية وتخصصات علمية بما في ذلك التخصصات الدقيقة والنادرة التي أصبحت من أهم ضرورات المجتمعات المدنية، لقد كانت التخصصات الأدبية هي الطاغية على حملة الشهادات الجامعية خلال عقد السبعينات حيث بلغت نسبتهم ٧٦٪ من اجمالي عدد الجامعيين المواطنين مقابل ٢٤٪ فقط للتخصصات العلمية والهندسية والطبيعية. وجاء تأسيس جامعة الإمارات لكي يضاعف من عدم التوازن في التخصصات، وذلك من خلال تركيزها الشديد في السنوات التأسيسية الأولى على الدراسات الأدبية والتربوية والادارية، ويلاحظ في هذا السياق أن ٩١٪ من

اجمالي الخريجين من جامعة الإمارات خلال السنوات العشر الأولى هم من ذوي التخصصات الأدبية مقابل ٩٪ تخرجوا من كلياتها العلمية المختلفة. لكن هذا التركيز على التخصصات الأدبية بدأ يشهد تغييرات مهمة مع حلول التسعينات وذلك بعد أن تزايد عدد الجامعيين من ذوي التخصصات في العلوم الطبيعية والتطبيقية والهندسية والفنية وبخاصة بين طلبة كليات التقنية العليا وطلبة البعثات الجامعية في الخارج. إن هذا الانتعاش في التخصصات العلمية والأدبية أدى بدوره إلى أن تصبح الطبقة المتوسطة الجديدة متنوعة أشد التنوع وأخذت تضم شرائح كالتكنوقراط والاداريين والكتاب والادباء والمحامين والاجتماعيين والتجاريين والصحفيين والفنانين والمعلمين والأفراد العلميين من أطباء ومهندسين وحملة الشهادات الجامعية العليا كالماجستير والدكتوراه والذين يؤكدون يوماً بعد يوم أنهم النواة البشرية والفكرية المؤهلة لتحريك مؤسسات المجتمع المدني في الإمارات.

لقد تمكن العديد من شرائح الطبقة المتوسطة الجديدة من تأسيس جمعياتهم واتحاداتهم الخاصة بهم وذلك تعبيراً عن وعيهم المتزايد بمصالحهم المشتركة وتجانسهم المهني، وتأتي في مقدمة هذه الجمعيات جمعية المهندسين وجمعية الأطباء وجمعية المعلمين وجمعية الحقوقيين وجمعية الاجتماعيين وجمعية المقاولين وجمعية التشكيليين، بالإضافة إلى عدد آخر من الجمعيات التي لم تحصل بعد على الاشهار الرسمي كجمعية أعضاء هيئة التدريس بالجامعة وجمعية المحاسبين وجمعية الصحفيين وجمعية الفنانين وجمعية الصناعيين وجمعية الخريجين وجمعية الخريجات، لقد تم تصنيف جميع هذه الجمعيات ضمن قائمة الجمعيات المهنية في الإمارات وهي أساساً صيغة منقحة للنقابات العمالية والمهنية والتي تعتبر أحد أهم أركان مؤسسات المجتمع المدني، وبدأت هذه الجمعيات منذ تأسيسها تطور خدماتها وتزيد في عدد أعضائها وتتوسع من حيث دائرة تمثيلها للقطاعات والشرائح الاجتماعية المتعلمة والجامعية، كما بادرت هذه الجمعيات مؤخراً بالدعوة لتأسيس اتحاد عام يضم الجمعيات المهنية، وذلك من أجل تنسيق نشاطاتها والدفاع عن قناعاتها ومصالحها والحفاظ على مكاسبها وابراز مواقفها الموحدة تجاه القضايا الحيوية بالاضافة

إلى تمثيلها لدى المؤسسات الرسمية المحلية والمنظمات العالمية والعربية كمنظمة العمل الدولية التي اعترفت رسمياً بان العضو المرشح من قبل الجمعيات المهنية هو الممثل المعتمد لنقابات العمال في الامارات، وتسعى الجمعيات المهنية القائمة في الإمارات إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

١ - تنظيم ممارسة المهن كل في مجال اختصاصه، ٢ - تعميق المعرفة لدى الأعضاء كل في مجال تخصصه، ٣ - الدفاع عن الحقوق المشروعه للأعضاء، ٤- تعزيز مبدأ حقوق الانسان، ٥ - الارتقاء بمستوى الوعي المهني والنقابي والاجتماعي لمواطني الامارات.

لقد حصلت ١٠ جمعيات مهنية على الاشهار الرسمي حتى الآن وهناك ٧ جمعيات مهنية أخرى تقدمت بطلب الاشهار الا أنه لم تتم الموافقة على الاشهار بل يتضح أن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية قد توقفت عن قبول طلبات اشهار الجمعيات المهنية منذ عام ١٩٨٦.

ويوضح الجدول رقم (٢١ في الملاحق) أن جمعية المهندسين أول جمعية مهنية تتأسس في الإمارات عام ١٩٧٩ وتتخذ من مدينة دبي مقراً لنشاطاتها، وبلغ عدد المؤسسين ٢١ مؤسساً في حين بلغ مجموع عدد الأعضاء ٤٥٠ عضواً منهم ١٢٣ عضواً عاملاً و٣٢٨ عضواً منتسباً، وتأتي أهمية جمعية المهندسين أساساً لارتباط فئة المهندسين الوثيق بمؤسسات الانتاج وبالجوانب التطبيقية للنشاط العلمي كما تأتي أهمية هذه الجمعية المهنية للتزايد المستمر في أعداد المهندسين المواطنين، فبعد أن كان عدد المهندسين من أبناء الإمارات لا يتجاوز ٢٥٠ مهندساً عام ١٩٨٠ ارتفع إلى ٦٠٠ مهندس بحلول عام ١٩٨٥ ثم تضاعف إلى ١٣٢٠ مهندساً عام ١٩٩٠ ويتوقع أن يتجاوز عددهم ٢٥٠٠ مهندس خلال السنوات القليلة القادمة،[٢١]، وذلك من أصل أكثر من ٢٠ الف مهندس هم اجمالي عدد المهندسين المواطنين والأجانب العاملين في الامارات، ويتضح أن ٩١٪ من اجمالي عدد المهندسين المواطنين قد حصلوا على شهاداتهم الجامعية من جامعات أجنبية وخاصة من الجامعات الأمريكية، الأمر الذي يتضمن حصولهم على مهارات تنظيمية وفنية، وتخصصية عالية ودقيقة، إن حاجة المجتمع تتزايد يوماً بعد يوم إلى المهندسين المتخصصين في الفروع الهندسية الحديثة وغير

التقليدية وإلى المهندسين الذين يحملون شهادات عليا في العلوم والمعارف الهندسية. ولا شك أن ذلك سيضاعف أيضاً من أهمية ومكانة جمعية المهندسين بين الجمعيات المهنية الأخرى. وقد خطت جمعية المهندسين أول الخطوات نحو النقابية بسعيها أن يكون الانتساب إليها الزامياً. وقد تقدمت بالتعاون مع وزارة الأشغال وجهات أخرى بمشروع قانون لممارسة المهن الهندسية نصت احدى مواده أن يكون الانتساب لجمعية المهندسين شرطاً لازماً لممارسة المهندسين أعمالهم في المكاتب الاستشارية وسواها.

وبعد تأسيس جمعية المهندسين عام ١٩٧٩، بدأت الجمعيات المهنية الأخرى أيضاً بتقديم طلب الحصول على الاشهار حيث حصلت كل من جمعية المعلمين وجمعية الفنانين التشكيليين وجمعية الحقوقيين على الاشهار عام ١٩٨٠ وقد اتخذت هذه الجمعيات من مدينة الشارقة مقراً لها، ويلاحظ من الجدول (٢١ في الملاحق) أن جمعية المعلمين تحظى بأكبر عدد من المؤسسين والذي بلغ ٢٠٠ مؤسس، كما أنها أكبر الجمعيات المهنية من حيث عدد الأعضاء الاجمالي والذي يبلغ ١٥٧٣ عضواً وهو ما يوازي حوالي ٥٠٪ من اجمالي عدد أعضاء كل الجمعيات المهنية في الامارات. أما الجمعيات المهنية الست الأخرى التي حصلت على الاشهار الرسمي فهي جمعية الأطباء (دبي) جمعية الاجتماعيين (الشارقة) جمعية التجاريين (أبوظبي) اتحاد الكتاب والادباء (الشارقة) جمعية المصفيين (أبوظبي) جمعية المقاولين (دبي) وذلك خلال السنوات ١٩٨١، ١٩٨١، ١٩٨٢، ١٩٨٤، ١٩٨٥، ١٩٨٥ على التوالي.. ويلاحظ من الجدول الارتفاع الكبير في رسوم الاشتراك السنوي للعضوية في كل من جمعية المصرفيين والمقاولين، كما يلاحظ الارتفاع النسبي لعدد أعضاء جمعية الأطباء والتي تعتبر الآن من أهم الجمعيات المهنية في الإمارات والتي أخذت تشارك في سن التشريعات الخاصة بمزاولة مهنة الطب شأنها في ذلك شأن جمعية المهندسين، كما أنها تعتبر أكثر الجمعيات مشاركة في النشاطات العربية والدولية.

وتبقى الاشارة أخيراً إلى الوضع المتميز لجمعية الاجتماعيين التي برزت خلال السنوات الأخيرة كواحدة من أكثر الجمعيات المهنية نشاطاً وأكثرها ادراكاً

لدورها الاجتماعي والثقافي. جاء تأسيس الجمعية بموجب القرار رقم ٧٦/٢ لسنة ١٩٨١ من أجل تحقيق عدة أهداف أهمها رعاية مصالح العاملين في الميدان الاجتماعي ورفع مستواهم المهني وتقديم الرعاية لهم بما في ذلك تقديم الخدمات لمساعدتهم، كما جاء في أهداف الجمعية نشر التوعية الاجتماعية في المجتمع من خلال اجراء بحوث ودراسات ميدانية للمشكلات والظواهر الاجتماعية المعاصرة، وقد قامت الجمعية مؤخراً وبعد أن حققت حضوراً اجتماعياً واضحاً بتوسيع نطاق العضوية، بعد أن كانت العضوية مقتصرة على الحاصلين على الشهادات الجامعية في علم الاجتماع وعلم النفس وعلم السياسة، جاء النظام الأساسي الجديد الذي أقر عام ١٩٩٤ ليوسع نطاق العضوية لكل الحاصلين على شهادة جامعية في مجال علم الاجتماع والانثربولوجيا والخدمة الاجتماعية وعلم النفس والسياسة والتربية والتاريخ والجغرافيا والفلسفة والادارة أو أي مجال من الاختصاصات الجامعية في مجال العلوم الإنسانية الأخرى.

لقد جاء توسيع نطاق العضوية لمواكبة النجاحات التي تحققت للجمعية من خلال مواسمها الثقافية النشطة والتي أكدت دورها الطليعي والاجتماعي وتميزها عن بقية جمعيات النفع العام في الامارات، ويعود نجاح الجمعية إلى تبنيها مواقف وطنية واتخاذها مبادرات جريئة ومعالجتها للقضايا والهموم اليومية والملحة عبر حلقات النقاش والزيارات الميدانية مع قطاعات شعبية واسعة، لقد قررت جمعية الاجتماعيين تجاوز العمل الثقافي والاجتماعي التقليدي والتطرق إلى الموضوعات والقضايا المركزية كقضية المرأة والتنمية والعمالة الوافدة والتحول الديمقراطي وموقع المجلس الوطني، كما تبنت هموم الشرائح الاجتماعية للطبقة المتوسطة الجديدة كالخريجين والخريجات والصحفيين والاعلاميين والموظفين في القطاع الحكومي، بل إن الجمعية كانت سباقة لتبني مطالب هذه الفئات من أجل تأسيس الجمعيات والاتحادات الخاصة بها، الأمر الذي حول جمعية الاجتماعيين إلى الجمعية الأم التي تتفرع عنها الجمعيات المهنية في المجتمع. بالاضافة إلى ذلك قامت الجمعية بعقد سلسلة من الندوات حول موضوعات غير مألوفة ومثيرة كندوة حقوق الانسان التي كانت الندوة الأولى من

نوعها وذلك بالاشتراك مع جمعية الحقوقيين وذلك في ديسمبر ١٩٩٢ وبمناسبة اليوم العالمي لحقوق الانسان، وقد كانت لهذه الندوة اصداء واسعة خاصة وأنها تعقد - وعلى غير العادة - في مقر القيادة العامة لشرطة دبي.[٢].

من ناحية أخرى أخذت جمعية الاجتماعيين تنشط على الصعيد الخليجي والاقليمي واستضافت أول اجتماع ثقافي لجمعيات وروابط الاجتماعيين في دول الخليج العربي والذي تحول بعد ذلك إلى ملتقى دوري يصب في سياق تعميق التعاون بين شعوب دول مجلس التعاون الخليجي. كما تميزت جمعية الاجتماعيين في مجال البحث والنشر العلمي وذلك من خلال اجراء دراسات ميدانية للمشكلات والظواهر الاجتماعية كمشكلة الشباب والمخدرات ووقت الفراغ، وقامت بنشر سلسلة دراسات في مجتمع الإمارات والذي صدرت حتى الآن في (٨) مجلدات أصبحت الآن أهم مرجع للبحوث والدراسات في مجتمع الإمارات المعاصر. بيد أن الأهم من كل ذلك هو اصدار الجمعية لمجلة شؤون اجتماعية التي انجزت مع نهاية عام ١٩٩٣ عامها العاشر من الصدور بدون انقطاع، وبانتظام لا يتحقق لأكثر الدوريات والمجلات العلمية احترافاً. لقد أصبحت مجلة شؤون اجتماعية أهم دورية علمية محكمة في الامارات، وأخذت المجلة لأول مرة تحقق انتشاراً مهماً في خارج الإمارات وتستقطب مساهمات الباحثين والأكاديميين من كافة الدول العربية.

لقد جلب هذا الحضور الاجتماعي والنجاح الثقافي العديد من الايجابيات لجمعية الاجتماعيين. فمن ناحية ارتفع عدد الأعضاء من ٤٤ عضواً مؤسساً عام ١٩٨١ إلى ٦٦ عضواً عام ١٩٨٨ ثم ارتفع عدد الأعضاء في الجمعية إلى ١٠١ عضواً عام ١٩٩٤. كذلك ازداد عدد اصدقاء الجمعية وأخذت الجمعية تتلقى التبرعات السخية من الشخصيات الاجتماعية ورجال الاعمال وذلك من أجل الارتقاء بمجلة شؤون اجتماعية والاستمرار في النشاط الاجتماعي والثقافي، بيد أن هذا النجاح جلب معه ايضاً العديد من المتاعب.

ومهما كانت النتائج الايجابية أو السلبية، فإن ما تحقق لجمعية الاجتماعيين من مبادرات وصعوبات، هو نموذج لما يمكن أن تقوم به الجمعيات المهنية للتعبير عن مصالحها وقناعاتها وطموحاتها، والتي هي أساساً مصالح وقناعات

وطموحات أفراد الطبقة المتوسطة الجديدة التي تنمو وتنتعش وتقود المجتمع المدني في الإمارات.

اصدار الجمعيات ذات النفع العام من الكتب عام ١٩٩٣:

١ - جمعية الاجتماعيين:

١ - دراسات في مجتمع الإمارات الجزء الخامس -مجموعة من المؤلفين.

٢ - حقوق الانسان في العالم والوطن العربيمجموعة من المؤلفين.

٣ - المشكلات الاجتماعية في الإمارات - مجموعة من المؤلفين.

٢ - جمعية الحقوقين:

١ - قانون العقوبات.

٢ - الاجراءات الجزائية.

٣ - رد الاعتبار.

٤ - الاجراءات المدنية.

٥ - المعاملات المدنية

٦ - قانون المعاملات التجارية

٧-حقوق الانسان في العالم والوطن العربي.بالتعاون مع جمعية الاجتماعيين.

المشاركات الخارجية للجمعيات المهنية خلال عام ١٩٩٣

١ - جمعية مصارف الامارات:

- الجمعية العمومية لسويفت - بروكسل - يونيو ١٩٩٣.

٢ - جمعية الحقوقيين:

- زيارة دولة الكويت للاطلاع على الدوائر والهيئات الحكومية - الكويت - نوفمبر ١٩٩٣.

٣ - جمعية المعلمين:

- المشاركة في المؤتمر التربوي الثاني والعشرين - الكويت - ابريل ١٩٩٣.

- المشاركة في الحلقة النقاشية التي اقامتها جمعية المعلمين الكويتية - الكويت - يونيو ١٩٩٣.

٤ - جمعية الاجتماعيين:

- المشاركة في الاشراف على الانتخابات البرلمانية في اليمن - صنعاء - ابريل ١٩٩٣.
- المشاركة في مؤتمر العمل الدولي - جنيف - يونيو ١٩٩٣.

٥ - جمعية المهندسين:

- اجتماع المجلس الأعلى لاتحاد المهندسين العرب - بيروت - ابريل ١٩٩٣.
- المشاركة في مؤتمر العمل الدولي - جنيف - يونيو ١٩٩٣.

٦ - جمعية الإمارات الطبية:

- اجتماع اتحاد الأطباء العرب - تونس - يناير ١٩٩٣.
- مؤتمر طب العيون - دمشق - مايو ١٩٩٣.
- مؤتمر الرابطة التخصصية لأمراض القلب والصدر - عمان - ١٩٩٣.
- المؤتمر الثامن والعشرون لأطباء العرب - القاهرة - مايو ١٩٩٣.
- مؤتمر التعاون والتنسيق العلمي بين النقابات والهيئات الطبية العربية - بيروت - يوليو ١٩٩٣.

٧ - جمعية المقاولين:

- الاجتماع التاسع للمجلس الأعلى لاتحاد المقاولين العرب - دمشق - ابريل ١٩٩٣.
- مؤتمر اعادة الاعمار وفرص الاستثمار في لبنان - بيروت - يونيو ١٩٩٣.
- الاجتماع الأول للهيئة العامة الفنية للتحكيم العربية للعقود الهندسية والانشائية - عمان - يونيو ١٩٩٣.
- الدورة الثالثة عشرة لمنظمة الأمم المتحدة (المركز العالمي للاسكان) - نيروبي - يوليو ١٩٩٣.
- المؤتمر العلمي في سنغافورة - سنغافورة - أغسطس ١٩٩٣.
- زيارة نقابة المقاولين اللبنانية - بيروت - أغسطس ١٩٩٣.
- حضور المكتب التنفيذي لاتحاد المقاولين العرب - بيروت - سبتمبر ١٩٩٣.
- حضور اجتماع المنظمة العالمية لمسؤولي البناء التابع للأمم المتحدة -

أمريكا - سبتمبر ١٩٩٣.

٨- جمعية التجاريين والاقتصاديين:

- المشاركة في ندوة آفاق الاقتصاد العربي في التسعينات التي نظمها الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي - البحرين - مارس ١٩٩٣.

- المشاركة في اجتماعات الهيئة العامة والأمانة العامة للاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب - القاهرة - مايو ١٩٩٣.

- مؤتمر المعايير الدولية للمحاسبة والتدقيق في لبنان - بيرورت - يونيو ١٩٩٣.

- مؤتمر الدمج في قضايا البنوك - الكويت - يونيو ١٩٩٣.

- اتحاد الاقتصاديين العرب - القاهرة - نوفمبر ١٩٩٣.

٣ - ٦ المثقفون والمؤسسات الثقافية

المثقفون ربما هم أهم شريحة من شرائح الطبقة المتوسطة الجديدة. وتكمن أهمية المثقفين أساساً في كونهم الشريحة الاجتماعية المعنية مباشرة بصياغة الخطاب الاجتماعي والسياسي التنموي وبلورة المشروع الحضاري النهضوي، والتعبير عن الرؤى المستقبلية والتجديدية لبقية أفراد الطبقة المتوسطة الجديدة وذلك عبر الوسائل والأدوات الفنية والأدبية والفكرية التي تشمل الفنون والآداب والدراسات والبحوث النظرية والتطبيقية. لكن تأثير الشريحة المثقفة لا يقتصر على الطبقة المتوسطة الجديدة فحسب، بل إن تأثيرها يشمل مجمل الحياة الثقافية. ولا شك أن هذا التأثير يزداد وضوحاً في المجتمعات النامية كمجتمع الامارات. إن المجتمعات النامية عادة ما ترسم صورة مضخمة وزاهية للمثقف وتتوقع منه المستحيل. فهو دون غيره الذي عليه أن يقود المجتمع نحو التقدم ونحو بناء الدولة العصرية الحديثة. وهو دون غيره الذي يملك المعرفة والمنهجية لتشخيص الواقع تشخيصاً علمياً ودقيقاً. وهو دون غيره الذي يدرك معنى تأكيد سلطة العقل والأخذ بالعقلانية لتسيير الأمور الحياتية العامة. وهو دون غيره الذي يمثل ضمير ووجدان وعقل الأمة. إن للمثقف في المجتمعات النامية دورين أساسيين: فمن ناحية يقوم المثقف بالدور التنموي والتحديثي والذي يهدف إلى الارتقاء بالواقع المتخلف واللحاق بركب العلم والتفكير العلمي. وهو من ناحية

أخرى يؤدي أيضاً الدور التحرري والطليعي والذي يسعى من أجل الغاء كافة أشكال التبعية والهيمنة الخارجية وتحقيق الاستقلال والتحرر.

لكن بالاضافة إلى هذه السمات العامة، فإن للمثقفين في الإمارات العديد من الخصوصيات الواضحة. إن المثقفين في الإمارات هم نتاج مجتمع نفطي يمر بتحولات اجتماعية وثقافية وبنيوية سريعة ومتلاحقة. لذلك فهم أيضاً يتسمون بعدم الاستقرار والاضطراب في المفاهيم والقيم ويعانون من التأرجح بين القديم والجديد، والتقليدي والحديث، وبين فكر الماضي وفكر الحاضر.

لقد تسبب هذا الواقع المتحول في العديد من الأزمات لمثقف الامارات. فهو إن انحاز إلى التراث وفضل الثقافة التقليدية سمي بالمثقف الرجعي والسلفي والتقليدي والمتقوقع على ذاته، وإن أخذ بالقيم والسلوكيات الحديثة المعاصرة سمي بالمثقف العلماني والمغترب الذي يتبنى الافكار المستوردة. وإن جمع بين الحديث والتقليدي وبين الماضي والحاضر أصبح مثقفاً متذبذباً، وتلفيقياً في فكره وسلوكه. ومما يضاعف من أزمات الشريحة المثقفة في مجتمع نفطي كمجتمع الإمارات وقوعها ضحية معطيات الترغيب والترهيب القائمة في ما أخذ يعرف بالمجتمعات والثقافات النفطية[٢٣]. إن المغريات التي تواجه المثقف في مجتمع نفطي كمجتمع الامارات، متعددة ومتداخلة ولا يمكن تجنبها أو تلافيها وتؤدي في العادة إلى احتوائه ضمن الوضع القائم، بل وتحوله إلى طاقة توظف لتبرير الواقع السياسي والاجتماعي واستمراره. أما في حالة نجاح البعض في مواجهة الترغيب والالتفاف على المغريات المادية والمعيشية والالتزام بالقناعات وعدم المساومة بالمبادئ فإن اسلوب القهر والعزل الاجتماعي يكون بنفس القدر من الفعالية في تهميش الدور الطليعي والتحرري للشريحة المثقفة والغائة تماماً.

إن ظروف الترغيب والترهيب لا تعني بالضرورة أن الثقافة في الإمارات هي ثقافة بدون مثقفين. فكل مجتمع انساني ينتج مثقفيه، الذين هم الشريحة الأكثر توقاً للتغيير والتجديد والأكثر التزاماً بهموم المجتمع والوطن، والأكثر تجاوزاً للتطلعات الذاتية والطموحات الفردية. ورغم أن المثقفين في الإمارات هم نخبة اجتماعية صغيرة العدد، إلا أن عددهم وعدد المعنيين بالثقافة آخذ في التزايد، نتيجة لتزايد عدد المتعلمين والجامعيين والأدباء والكتاب والمفكرين

والباحثين. لقد أثر هذا التزايد في عدد أفراد الشريحة المثقفة على الحركة الثقافية في الامارات، التي أخذت تشهد نهوضاً وانتعاشاً نسبياً خلال الآونة الأخيرة وانتهت على إثر ذلك مرحلة الشلل الثقافي الذي ارتبط أشد الارتباط بانغماس أفراد المجتمع في الإمارات في النزعات التجارية والاستهلاكية والترفيهية خلال عقد السبعينات، ولا شك أن هذه النزعات والمظاهر المادية قد أثرت في حينها سلباً على النشاطات الثقافية، وخلقت حالة من الاحباط الثقافي، كما أدت إلى انتشار الاحساس بوجود توجه رسمي حثيث لمعاداة كل مظاهر الحياة الثقافية وتضييق الخناق على المهتمين بالشأن الثقافي. كل ذلك تغير خلال عقد الثمانينات، وخاصة بعد انحسار الطفرة النفطية وتحطم حلم الثراء النفطي السريع، حيث أخذت الحركة الثقافية في الانتعاش وتم تجاوز الركود الثقافي وصاحب كل ذلك بروز اهتمام رسمي متجدد لرعاية ودعم النشاطات الفنية والفكرية واحتضان المهتمين بالأدب والمسرح والكتابة وتأسيس العديد من الهيئات والاتحادات الثقافية الرسمية والأهلية. جاء قيام هذه المؤسسات الثقافية ليؤكد وجود اهتمام رسمي بالثقافة والمثقفين، كما جاء ذلك كدليل على أن العمل الثقافي في الإمارات قد تجاوز مرحلة العمل العشوائي والفردي والموسمي والانتقال إلى مرحلة العمل الثقافي المخطط والمبرمج والمؤسس على قاعدة هيكلية وادارية - ربما كانت - قادرة على الارتقاء بالنشاط الفني والأدبي والفكري والابداعي.

جاءت المؤسسات الثقافية الجديدة كاتحاد كتاب وأدباء الامارات، وجمعية التشكيليين، وندوة الثقافة والعلوم، ومؤسسة سلطان العويس الثقافية، ومركز جمعة الماجد للتراث والثقافة، والنادي العلمي بدبي، بالاضافة إلى الدوائر الثقافية الرسمية، كالدائرة الثقافية في الشارقة، والمجمع الثقافي في أبوظبي، لتحل محل اللجان الثقافية في الأندية الرياضية والملتقيات الثقافية الأخرى التي كانت خلال عقد السبعينات، مثل المجمع الثقافي والاجتماعي بدبي، والذي تأسس عام ١٩٧٣ وضم عدداً من المهتمين بالآداب والتراث (انظر جدول "٢٢" في الملاحق). إن الدائرة الثقافية في الشارقة هي الآن أقدم المؤسسات الثقافية الحكومية والتي تمكنت خلال فترة زمنية قصيرة أن تحول مدينة الشارقة إلى

العاصمة الثقافية للامارات. واستطاعت الدائرة أن تحتل مركز الصدارة من حيث النشاطات كماً ونوعاً. ولعل أهم هذا التميز يبرز في نجاحها في تنظيم معرض الشارقة السنوي للكتاب وما يصاحبه من فعاليات تستمر لأكثر من أسبوعين متتاليين. لذلك حتى لو اقتصر دور هذه الدائرة على تنظيم هذا المعرض السنوي وتوفير الكتاب الجيد للقارئ، وبأسعار معقولة ومقبولة، لكان في هذا العمل أكبر خدمة للثقافة في الامارات. ذلك أن توفير الكتاب وغرس عادة القراءة، وخلق المواطن القارئ هو الخطوة الأولى والصحيحة في الطريق الطويل إلى خلق الابداع الفني والأدبي والفكري في المجتمع.

أما المجمع الثقافي في أبوظبي، فقد جاء تأسيسه لاحقاً لتأسيس الدائرة الثقافية في الشارقة. وظل المجمع خلال السنوات الأولى من تأسيسه مجرد مبنى أنيق بدون نشاط يذكر، وذلك بسبب هيمنة مجموعة من المستشارين الذين اتضح أن لا علاقة لهم بالواقع الثقافي في الامارات. لقد حولت هذه المجموعة المحافظة والمتحفظة من المستشارين الثقافيين المجمع الثقافي إلى هيكل اداري وبيروقراطي، يبعث على الاستياء والقلق. ولذلك فإن الحياة لم تدب في هذه المؤسسة إلا بعد أن تولى رئاستها خلال السنوات الأخيرة الأديب محمد أحمد السويدي، الذي تمكن من جلب العناصر الثقافية والفنية الشابة والمواطنة، والتي أحسنت استغلال الامكانيات المادية والتنظيمية المتاحة للمجمع الثقافي، واستطاعت هذه المجموعة من تقديم نشاطات رائدة، وساهمت مساهمة فعالة في النهوض بالحياة الثقافية في مدينة أبوظبي عاصمة الامارات. جاءت نشاطات المجمع الثقافي متنوعة وشاملة لكافة العناصر الثقافية الرئيسية من أدب وفن وفكر وغناء ورسم وتصوير وموسيقى وسينما. كما جاءت هذه الأشطة لتلبي أذواق كافة الشرائح الاجتماعية، بما في ذلك تلك النشاطات التي تتوجه للارتقاء بالذوق الفني والمعرفي للأطفال. ويلاحظ من جدول النشاط الثقافي أن المجمع الثقافي قام بما مجموعه ٧٧ نشاطاً ثقافياً مختلفاً خلال عام ١٩٩٣ الأمر الذي يؤكد بجدارة أنه أكثر المؤسسات الثقافية حضوراً وأنه الأكثر استحقاقاً لحصوله على جائزة شخصية العام الثقافي لعام ١٩٩٢.

لقد ساهمت هذه الدوائر الثقافية الرسمية في النهوض بالحياة الثقافية في

الامارات، بيد أن التحول النوعي على صعيد العمل الثقافي جاء بعد تأسيس اتحاد كتاب وأدباء الإمارات في ٢٦ مايو ١٩٨٤ والذي سرعان ما احتل موقعاً خاصاً بين المؤسسات الثقافية في الدولة. كان الهدف من تأسيس اتحاد كتاب وأدباء الإمارات هو:

١ - الارتقاء بالمستوى الثقافي والتقني للأدباء والكتاب. ٢ - الدفاع عن حقوق الأعضاء ومصالحهم الأدبية والمالية. ٣ - نشر نتاجات الأعضاء وتشجيع الترجمة بما يحقق نقل التراث العالمي إلى اللغة العربية. ٤ - توثيق العلاقات مع الاتحادات العربية والعالمية. ٥- توطيد العلاقات بين الكتاب والأدباء وتنسيق جهودهم. ٦ - رعاية المواهب الأدبية. ٧- تنشيط الحركة الثقافية وتنسيق الجهود والمواقف مع الجمعيات والاتحادات المهنية والثقافية الموجودة في الدولة تجاه القضايا الوطنية والقومية. ورغم العمر القصير لاتحاد كتاب وأدباء الإمارات والذي لا يتجاوز العشر سنوات فقد تمكن أن يبرز كواجهة حضارية حقيقية للمجتمع. وارتفع عدد أعضائه في هذه الفترة القصيرة من ٢٤ عضواً مؤسساً عام ١٩٨٤ إلى ١٠٢ عضواً (٤٨ عضواً عاملاً و٥٤ عضواً منتسباً) بحلول عام ١٩٩٣. وتمكن الاتحاد من المحافظة على لقائه الأدبي الأسبوعي في مقره بأبوظبي (يوم الاثنين) ومقره في الشارقة (يوم الثلاثاء) على مدار السنة. ونظم الاتحاد وخلال العشر السنوات منذ تأسيسه ثماني ندوات وملتقيات تخصصية في جوانب الأدب والثقافة (انظر جدول "٢٣" في الملاحق). كما حافظ الاتحاد على المشاركات الخارجية والمؤتمرات والمهرجانات العربية والدولية، وانضم إلى عضوية كل من اتحاد الكتاب العرب، واتحاد كتاب آسيا وافريقيا عام ١٩٨٩. وعقد خلال نفس الفترة اتفاقيات لتوثيق العلاقات الثقافية وتبادل الخبرات مع اثنتي عشرة رابطة واسرة واتحاداً عربياً ودولياً مشابهاً، وذلك من أجل تبادل الزيارات والمطبوعات وتنظيم الندوات المشتركة وتوثيق أواصر الصلة بين الكتاب والأدباء في كل من البحرين والكويت وتونس والمغرب والجزائر واليمن وسوريا ولبنان وفنزويلا والاتحاد السوفيتي (سابقاً). أما على صعيد الاصدارات، فقد تمكن اتحاد كتاب وأدباء الإمارات من اصدار ٩٠ عنواناً، أي بواقع اصدار واحد تقريباً في كل شهر من أشهر العشر السنوات

الماضية. ويلاحظ أن (١٨) من هذه الاصدارات هي كتب شعرية و(٢٢) منها كتب قصصية وروائية و(٢٥) كتيباً في مجال الدراسات الفكرية والأدبية المختلفة، بالاضافة إلى (١٠) كتب في مجال التراث والفنون. ويصدر عن الاتحاد دوريتان هما مجلة شؤون ادبية (الفصلية) التي ظلت تواصل صدورها بانتظام منذ عام ١٩٨٦ وصدر منها حتى الآن (٣٠) عدداً وأخذت توزع في (١٠) دول خارج الامارات، ومجلة دراسات (النصف سنويه) والتي خصصت لنشر الدراسات والبحوث المحكمة في مجال الدراسات الانسانية. لكن حركة النشر شهدت تراجعاً ملحوظاً خلال السنتين الماضيتين وذلك على اثر الصعوبات المالية التي يمر بها الاتحاد حالياً، والتي أثرت أيضاً على مجمل نشاطه الثقافي بما في ذلك مشاركة الأعضاء العاملين، وهي المشاركة التي ظلت محدودة وأخذت تشهد الانحسار الملحوظ سواء من حيث المشاركة في أعمال اللجان أو من حيث الكتابة الابداعية.

لكن العمل الثقافي الأهم الذي قام به اتحاد كتاب وأدباء الامارات، حتى الآن، هو تأسيسه لمشروع جائزة سلطان بن علي العويس الثقافية. لقد أصبحت جائزة العويس الثقافية واحدة من أبرز الجوائز على الساحة العربية. وقد أشرف اتحاد كتاب وأدباء الإمارات على تنظيم الدورات الثلاث الأولى للجائزة التي تأسست عام ١٩٨٨. لكن مجلس امناء الجائزة قرر الاعلان عن استقلال الجائزة عن الاتحاد وذلك بعد أن تم تأسيس مؤسسة سلطان بن علي العويس الثقافية بصدور المرسوم رقم (٤) لسنة ١٩٩٤ الذي حدد إمارة دبي كمقر رئيسي للمؤسسة. وتأتي مؤسسة العويس الثقافية كاضافة مهمة للمؤسسات الثقافية في الامارات، وكرصيد مهم لمؤسسات المجتمع المدني عموماً، ويسعى مجلس أمناء المؤسسة حالياً للتوسع في الأنشطة الثقافية بحيث تكون جائزة العويس الثقافية جزءاً من مهامها ونشاطاتها الأخرى. إن جائزة العويس الثقافية هي عبارة عن منح مالية تكريمية يتم منحها كل سنتين لخمسة من الكتاب والمفكرين العرب عن مجمل انتاجهم الأدبي والفكري. وتبلغ القيمة الاجمالية للجائزة ٥٠٠ الف دولار أمريكي تقسم إلى خمس جوائز هي: جائزة الشعر، وجائزة القصة، والرواية وجائزة الدراسات الأدبية والنقدية، وجائزة الدراسات الإنسانية والمستقبلية. ويجوز

الترشيح لنيل الجائزة عن طريق الاتحادات والنوادي والهيئات الثقافية والأدبية والجامعات والمعاهد العلمية، كما يجوز للكتاب والمبدعين التقدم رأساً لترشيح أنفسهم. وقد حصل على هذه الجائزة حتى الآن ١٩ مفكراً وأديباً ومبدعاً عربياً هم: في الدورة الأولى ٨٨ - ١٩٨٩ كل من فدوي طوقان، حنا مينه، سعدالله ونوس، جبرا ابراهيم جبرا وعلي جواد الطاهر، في الدورة الثانية ١٩٩٠ - ١٩٩١ كل من سعدي يوسف، عبدالرحمن منيف، الفريد فرج، احسان عباس، زكي نجيب محمود، فؤاد زكريا ومحمد مهدي الجواهري، وفي الدورة الثالثة ١٩٩٢ - ١٩٩٣ كل من عبدالله البردوني، صنع الله ابراهيم، سليمان فياض، يمني العيد، فاروق عبدالقادر، عبدالله عبدالدائم، ونزار قباني.

لكن وبالاضافة إلى كل من مؤسسة العويس الثقافية واتحاد كتاب وأدباء الامارات، هناك ندوة الثقافة والعلوم التي قرر عدد من المثقفين والأدباء تأسيسها عام ١٩٨٧، أي بعد ثلاث سنوات من قيام اتحاد كتاب وأدباء الامارات، على أن تكون مدينة دبي مقراً لها. لقد جاء تأسيس ندوة الثقافة والعلوم على أثر تفاقم الصراعات الشللية داخل اتحاد كتاب وأدباء الامارات، لذلك جاءت أهداف الندوة قريبة من الأهداف العامة للاتحاد. فندوة الثقافة والعلوم كاتحاد كتاب وأدباء الامارات، تهدف إلى تشجيع المواهب والكفاءات في جميع المجالات الثقافية والأدبية والعلمية، وتنشيط الحركة الثقافية، والمساهمة في عملية تنميتها والارتقاء بمستواها وترسيخ المفاهيم الثقافية الايجابية وتوطيد العلاقات بين الندوة والجمعيات والهيئات الأخرى المماثلة، إن أكثر ما يميز ندوة الثقافة والعلوم عن اتحاد كتاب وأدباء الإمارات هو تأكيدها على الشق العلمي للواقع الثقافي والذي تمثل في تأسيس الندوة للنادي العلمي بدبي، والذي يعتبر الأول من نوعه في الامارات. كذلك تمتاز الندوة عن الاتحاد بوضعها المالي الذي ساهم كثيراً في ابراز الندوة كمنافس حقيقي لنشاطات الاتحاد. بل وبسبب الوضع المالي الجيد تمكنت الندوة من توسيع نطاق حضورها على الساحة الثقافية وبين الشريحة المثقفة التي لم تجد في اتحاد كتاب وأدباء الإمارات المكان المناسب للتعبير عن طموحاتها، خاصة بعد أن أصبح الاتحاد لصيقاً لبعض الأسماء الادبية دون غيرها. وجاء توسع الندوة في شكل الزيادة

الكبيرة في عدد أعضائها الذي ارتفع من ١٨ عضواً مؤسساً عام ١٩٨٧، إلى ١٢٢ عضواً عام ١٩٩٤. كذلك توسعت الندوة في النشاطات الثقافية التقليدية بالاضافة إلى استحداث سلسلة من الجوائز والمسابقات الثقافية، مثل: جائزة راشد للتفوق العلمي، وجائزة شخصية العام الثقافية. وتمنح الجائزة الأولى لأبناء الإمارات من حملة الدكتوراه والماجستير وأوائل كليات الجامعة والعشرة الأوائل في الثانوية العامة. أما جائزة شخصية العام الثقافية فإنها تهدف إلى تكريم من ساهم في اثراء الواقع الثقافي في الإمارات وتوجيه الاهتمام إلى الشخصيات الثقافية واعطائها ما تستحق من بروز واهتمام ورعاية، وابراز النماذج الفكرية والأدبية التي لها دور القدوة والسعي من أجل تكوين قيادات ثقافية مستقبلية، وتكوين فئات مساعدة ومؤازرة وترفد الحركة الثقافية ومؤسساتها بعطاءات دائمة. وتعطى الجائزة لشخصية واحدة من ست فئات متنوعة هي: ١ - شخصيات ثقافية مخضرمة. ٢ - شخصيات ثقافية عامة. ٣ - شخصيات ثقافية مساندة. ٤ - شخصيات ثقافية جديدة ومستقبلية. ٥ - شخصيات مكرمة عالمياً. ٦ - شخصيات ثقافية اعتبارية، كالمؤسسات التي تعنى بالثقافة، كالدائرة الثقافية والمجمع الثقافي. لقد ساهمت هذه المسابقات والجوائز بالارتقاء بالواقع الثقافي ومده بالحيوية، واضافة خاصية تميز الحياة الثقافية في الإمارات عن غيرها من الدول المجاورة. ولا شك أن الوضع المالي الحسن للندوة كان وراء تحقيق هذا النجاح، كما أنه ساهم في توسيع نشاطات الندوة، واقبال المثقفين للحصول على عضويتها، والمشاركة في فعالياتها وأنشطتها، وخاصة الاجتماعات الدورية للجمعية العمومية وذلك خلافاً لواقع الحال في اتحاد كتاب وأدباء الامارات، وتجدر الاشارة أخيراً في هذا السياق أنه في الوقت الذي استكمل ٢٣ عضواً عاملاً شروط عضويتهم بدفع الاشتراكات السنوية في الاتحاد، بلغ عدد الملتزمين بدفع الاشتراكات من الأعضاء العاملين في ندوة الثقافة والعلوم ٣٥ عضواً. كذلك يلاحظ أنه في الوقت الذي لم يحضر سوى ١٦ عضواً في الاجتماع الأخير للجمعية العمومية لاتحاد الكتاب، فإن الجمعية العمومية الأخيرة لندوة الثقافة والعلوم شهدت حضور ٣٥ عضواً تقدم منهم ١٥ عضواً للترشيح لانتخابات مجلس الادارة الجديد، في حين لم يتقدم سوى (٩)

أعضاء للترشيح لعضوية مجلس الادارة الجديد لاتحاد كتاب وأدباء الامارات.

وفي اطار المؤسسات الثقافية تجدر الاشارة إلى رابطة أديبات الامارات، التي انبثقت عن نادي المنتزه للفتيات بالشارقة، لقد برزت هذه الرابطة كمؤسسة ثقافية نسائية نتيجة لدوافع مشابهة لتلك التي كانت وراء ظهور ندوة الثقافة والعلوم بعيداً عن اتحاد كتاب وأدباء الامارات، وبعد عدم الانسجام بين أديبات الأمارات بعضهن البعض.

وتتولى الرابطة تنظيم الندوات والمحاضرات، والأمسيات الشعرية، والقصصية. كما أنها تصدر نشرة شهرية باسم «أشرعة» منذ عام ١٩٩٣ حيث صدرت ثلاثة أعداد في تلك السنة. إن هذا التنوع والتعدد في المؤسسات والجمعيات الأهلية الثقافية يضفي على الحركة الثقافية في الإمارات غنأ وتنوعاً. (انظر الأنشطة الثقافية للمؤسسات الثقافية في الملاحق)

فالتعددية سمة من أهم سمات المجتمع المدني، وهي تفسح المجال أمام أكبر عدد من الأفراد للانخراط في مؤسسات هذا المجتمع والمساهمة في أنشطتها.

اصدار المؤسسات الثقافية من الكتب خلال عام ١٩٩٣

١ - جمعية اتحاد كتاب وادباء الامارات:

١ - الرحيل - قصة شيخة النافي.

٢ - على حافة النهار - قصة عبدالحميد أحمد.

٣ - هنادي النخلة والسنونو - قصة عبدالاله عبدالقادر.

٤ - استحالات السكون - شعر ناصر جبران.

٥ - ترانيم الخزامي -كلثم الشيباني.

٦ - نافورة الشظايا -ناصر جبران.

٧ - مارات حمدة خميس.

٨ - ابحاث الملتقى الثالث للكتابات القصصية (ثلاث أجزاء)مجموعة من المؤلفين.

٩ - السكون المتحرك د.علوي الهاشمي.

١٠ - الشعرية الأوربية وديكتاتورية الروح - ظبية خميس.

١١ - الطيور - مسرحية للأطفال - عبدالاله عبدالقادر.

١٢ - الرحيل ، ملك ليوم واحد- نواف يونس.

٢ - ندوة الثقافة والعلوم:

١ - المستقبل وأزمة الكاتب العربي - راجي عنايت.

٢ - اعلام معاصرون في الفكر والأدب من الشرق والغرب - د.محمد زكي العشماوي.

٣ - أسماك المياه الساحلية في الخليج العربي -ترجمة سامي بدر.

٤ - الاسلام والتحديات الجديدة - د.محمد عمارة.

٥ - نماذج من البطولة الشعبية في الوعي العربي - د.نبيلة ابراهيم.

٦ - طيور الخليج - ترجمة فكري بدر.

المعارض التي نظمتها المؤسسات الثقافية خلال عام ١٩٩٣

١ - جمعية الإمارات للفنون التشكيلية:

١ - معرض بينالي الإمارات للفنون التشكيلية - ابريل ١٩٩٣.

٢ - معرض تشكيلي شخصي لعدنان الساجر - ابريل ١٩٩٣.

٣ - معرض تشكيلي شخصي لياسين بلفرد - ابريل ١٩٩٣.

٤ - معرض الغرافيك - اكتوبر ١٩٩٣.

٥ - معرض اللوحات الفنية - نوفمبر ١٩٩٣.

٦ - معرض الفنون التشكيلية - ديسمبر ١٩٩٣.

المشاركة الخارجية للمؤسسات الثقافية خلال عام ١٩٩٣

١ - جمعية اتحاد كتاب وأدباء الامارات:

حضور مؤتمر اتحاد الكتاب العرب - الأردن - ديسمبر ١٩٩٣.

هوامش الفصل الثالث

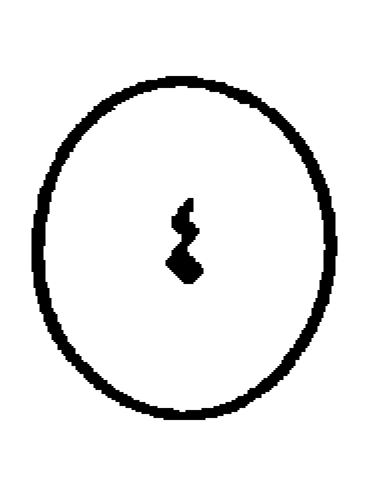
١ - للمزيد من الاطلاع حول الارتفاع المستمر في حجم العمالة الوافدة في الإمارات يراجع كتاب عبدالرزاق فارس (تخطيط القوى العاملة في الامارات).
٢ - محمد كامل ريحان، دراسة تحليلية لدور المرأة في التنمية الاقتصادية بدولة الامارات، مجلة آفاق اقتصادية، العدد ١٦ ابريل ١٩٨٦، وكذلك خالد الحامض، دور المرأة في التنمية الاقتصادية في الامارات، مجلة آفاق اقتصادية، العدد ٦ يناير ١٩٨٢.
٣ - محمد هويدي وآخرون، عزوف المواطنات عن المشاركة في الجمعيات النسائية بدولة الإمارات العربية المتحدة، جمعية أم المؤمنين النسائية، عجمان، ١٩٩٣.
٤ - راشد محمد راشد، واقع الجمعيات ذات النفع العام «دراسة احصائية» وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، الإمارات العربية المتحدة، ١٩٨٩، ص١٦
٥ - محمد هويدي وآخرون، عزوف المواطنات عن المشاركة في الجمعيات النسائية، ص٦٧
٦ - طه حسين حسن: الأطفال في دولة الإمارات - الشارقة - مجلة شؤون اجتماعية العدد ١١ سنة ١٩٨٦ ص٨
٧ - طه حسين حسن، الشباب في دولة الإمارات - الشارقة - مجلة شؤون اجتماعية العدد ٨ سنة ١٩٨٥ ص ٩
٨ - د.محمد المطوع: الشباب في دولة الامارات، في المشكلات الاجتماعية في دولة الامارات، الشارقة، جمعية الاجتماعيين، ١٩٩٣ ص ٥٩
٩ - دولة الامارات، قانون اتحادي رقم /١٢/ الجريدة الرسمية ١٩٧١ - ١٩٧٦ - الجزء الأول ص٢٥
١٠ - المصدر السابق المادة ١٩
١١ - المصدر السابق المادة ١٧

١٢ - المصدر السابق المادة ٢١
١٣ - الاتحاد الوطني لطلبة الامارات، الدستور واللوائح، ص١٢.
١٤ - جريدة الخليج، ١٦ اغسطس ١٩٩٤، ص٢ الشارقة.
١٥ - بلال محمد بلال، التغيرات في السكان وقوة العمل بين المهاجرين والمواطنين في الإمارات العربية المتحدة بين ١٩٧٥ - ١٩٨٠، مجلة شؤون اجتماعية، العدد الخامس، السنة الثالثة، ربيع ١٩٨٥.
١٦ - جمعية الاجتماعيين، حوارات حول العمالة الوافدة في الامارات، جمعية الاجتماعيين، الشارقة ١٩٩٢.
١٧ - الجريدة الرسمية، ١٩٧١ - ١٩٧٦ الجزء الثاني ص٤١.
١٨ - الجريدة الرسمية، العدد ٩٦ ص ٧٨٥٣
١٩ - وزارة التخطيط، الخريجون المواطنون وعلاقتهم بقوة العمل، ديسمبر ١٩٨٢، ص٢.
٢٠ - المصدر السابق، ص٢
٢١ - عبدالخالق عبدالله، واقع العطاء العلمي في الامارات، مجلة شؤون اجتماعية، العدد ٢٥ ربيع ١٩٩٠.
٢٢ - جمعية الاجتماعيين وجمعية الحقوقيين، حقوق الانسان في الوطن العربي والعالم، الشارقة ١٩٩٣
٢٣ - د. أحمد الربيعي - مشكلات حول الثقافة النفطية، الشارقة، مجلة دراسات، العدد الثاني، ١٩٩٠.



الفصل الرابع
الاتجاهات الاجتماعية للمجتمع المدني

الفصل الرابع
الاتجاهات الاجتماعية للمجتمع المدني



لا تقتصر تعددية مجتمع الإمارات على تعدد فئاته وشرائحه ومؤسساته وتنظيماته الاجتماعية، بل هو أيضاً مجتمع تعددي من حيث قناعات وانتماءات أفراده إلى تيارات واتجاهات فكرية واجتماعية قديمة وحديثة وأصيلة ومستحدثة.

ان التحولات التي شهدها المجتمع خلال العشرين سنة الأخيرة شملت بالاضافة إلى التحولات الاقتصادية والعمرانية، تحولات عميقة في العادات والطبائع والأذواق. وبرزت مفاهيم وقيم وسلوكيات ومعتقدات مختلفة أخذت تتجذر مع المستجدات الحياتية. وكان من الطبيعي توقع أن تندثر بعض القيم والمفاهيم القديمة وتستجد قيم ومفاهيم أخرى، وتستبدل مجموعة من المفاهيم والقيم باخرى ملائمة لوقائع ومعطيات وضرورات العصر. وأدى كل ذلك إلى بروز انسان الإمارات الجديد الذي يمتلك عقلية ومفردات وقناعات مختلفة عما كان يحمله الانسان الذي عاش الظروف الحياتية الصعبة لفترة ما قبل قيام الدولة الاتحادية وتدفق الثروة النفطية. إن انسان الإمارات الجديد هو اساساً انسان متعلم تعليماً حديثاً ومنفتح على المستجدات والحضارات والثقافات المعاصرة، بل هو في العموم تواق للخروج من محليته وتقوقعه، وأصبح أفقه وادراكه وحتى طموحاته وتطلعاته عالمية في اتساعها. ويمتاز انسان الإمارات الجديد، علاوة على كل ذلك، أنه عصري وعقلاني ويحاول جاهداً أن يكون تعددياً في قبوله لآراء وقناعات الآخرين وربما الأخذ بها إن كانت تشكل بديلاً أفضل لما هو سائد من

قناعات وآراء.

لكن انسان الإمارات الجديد أخذ يواجه مشكلة تعدد الخيارات القيمية والفكرية والتي ترتبط أساساً في انقسام المجتمع انقساماً حاداً بين الأخذ بالثقافة المحلية التي هي عموماً ثقافة تقليدية ونصية وغيبية وبين الثقافة العالمية الصاعدة التي تركت اثاراً عميقة ومعقدة على الثقافة التقليدية والمحلية التي أخذت تتفكك تدريجياً وتظهر عدم القدرة على التجدد، وازداد على أثر ذلك اقتناع شرائح اجتماعية عديدة - بما في ذلك الشرائح الحاكمة - بتسخير كافة الطاقات والامكانيات للاسراع في انجاز مشروع تجاوز الركود والتخلف واللحاق بالعصر الذي هو في جوهره عصر العلم والتفكير العلمي. لكن رغم ازدياد اقتناع الأفراد بمشروع اللحاق بالعصر إلا أن مجتمع الإمارات ظل وعلى صعيد التوجهات الفكرية والايديولوجيه منقسماً إلى ثلاثة توجهات، يحمل كل توجه تصوره واسلوبه الحضاري والاجتماعي الخاص به. ويعتقد التوجه الفكري الأول أنه إذا كان الخيار الحضاري والاجتماعي هو بين المسلمات والمعتقدات التراثية والمحلية الخاصة بمجتمع الإمارات كمجتمع عربي ومسلم وبين تلك المسلمات والبديهيات العصرية والعلمية، فإنه من الأولى الاحتفاظ بالقيم والمعتقدات مهما كانت قديمة أو بالية ومهما كانت متعارضة مع مشروع اللحاق بالعصر وانجاز التطور الاجتماعي والثقافي. إن هذا التوجه الذي لا زال يتمتع بحضور اجتماعي قوي هو مع الابقاء على كل ما هو قديم وتراثي ورفض كل ما هو جديد ووافد.
أما الاتجاه الاجتماعي والايديولوجي الآخر فإنه ذلك الاتجاه الذي يقف وسطاً فيما يتعلق بالعالمية والمحلية. إن هذا التوجه على يقين بأن الصراع بين الثقافة التقليدية والحديثة سيحسم في الغالب لصالح الثقافة العالمية الحديثة، بيد أنه وإلى ان يتم الحسم النهائي، فان من الحكمة في المرحلة الراهنة التوفيق بينهما بحيث لا يطغي احدهما على الآخر أو ينهيه. ولاشك أن الغالبية العظمى من الافراد هم مع هذا التوجه الفكري التوفيقي والذي يمثل الايديولوجية الرسمية في مجتمع الامارات. ويحاول هذا التوجه بوعي وبتخطيط تكييف القيم والعادات والمفاهيم المحلية مع العادات والمفاهيم العصرية وايجاد الحلول لأي تعارض بينهما وذلك على أمل أنه في يوم ما سيتم التغلب دون ضجيج على الثقافة

التقليدية والماضوية وسيصبح مجتمع الإمارات عند ذلك مجتمعاً عصرياً ومتقدماً كما هو الحال بالنسبة للمجتمعات الصناعية والمتقدمة الأخرى في الغرب. أما الاتجاه الفكري الثالث الثالث فإنه لا يحبذ مثل هذا التأرجح بين الحديث والتقليدي ولا يحبذ النفاق والحل الوسط، ويعتقد أنه إن كان لا بد في النهاية من الأخذ بالعلم والتفكير العلمي فإنه لا داعي للانتظار والمماطلة ولا بد من اعطاء الحاضر حقه حتى لو جاء ذلك على حساب الماضي والتراث بل حتى لو كان ذلك على حساب بعض العادات والتقاليد الموروثة والتي أصبح من الواضح أنها عاجزة ومقيده لحركة تطور وتقدم المجتمع.

إن هذه التوجهات الفكرية والاجتماعية التي أخذت تتبلور في مجتمع الإمارات هي في جوهرها تيارات أيديولوجية غير مكتملة وتعبر بالتالي عن مصالح مادية لفئات وشرائح اجتماعية محددة. ففئة اجتماعية، هي الطبقة الرأسمالية الحديثة وشرائح من الطبقة المتوسطة الجديدة حسمت أمرها لصالح العصر والتصالح مع الثقافة العالمية الحديثة. وفئة اجتماعية أخرى، هي تلك التي ترى مصالحها مرتبطة أشد الارتباط في الحفاظ على أصولها القبلية، تتمسك بالماضي وبالموروث والتقوقع على الخصوصية الثقافية. أما الشرائح الاجتماعية الأخرى - بما في ذلك الحاكمة - فإن مصالحها المادية تدعوها للأخذ بالتدرجية والوسطية والتوفيقية، فهي مع العالمية والمحلية دون أن تنصهر بالكامل في العالمية أو تنقطع انقطاعاً معرفياً عن الثقافة التقليدية. إن هذه الفئات تضطر لمنافقة الاتجاه الماضوي تارة والاستعانة في تدبير شؤونها بانصار الاتجاه العقلاني والتحديث تارة أخرى دون أن تستقر على شكل واحد أو على هوية واحدة. إن هذه التوجهات الفكرية هي نتاج الانفتاح الحضاري لمجتمع الامارات، أي أنها محصلة للتحولات التي طرأت عليه خلال العشرين سنة الماضية والتي أوجدت مجتمع الإمارات التعددي. إن التعددية الفكرية والايديولوجيه القائمة الآن هي التي تنظم علاقات وارتباطات الأفراد والشرائح ببعضها البعض، وهي التي تؤثر في أولوياتهم الحياتية وتشكل الاطار المرجعي الذي يحدد علاقة كل فئة بحركة التاريخ والعصر. ولا شك أن هذه التعددية في التوجهات والقناعات الفكرية والانتماءات الاجتماعية هي التي تضفي الحياة

والحيوية لمؤسسات المجتمع المدني في الإمارات خاصة وأن الصراع الفكري والايديولوجي لم يحسم بعد لصالح أي من هذه التوجهات.

لكن من المهم التأكيد على أن هذه القناعات والتوجهات الفكرية والاجتماعية هي قناعات وتوجهات غير مكتملة، ولم يتم بعد صياغتها صياغة فكرية، ولم تتحول إلى اتجاهات سياسية واضحة، كما أنها لم تجد من يعبر عنها تعبيراً حركياً أو حزبياً. لذلك لا توجد في الإمارات تيارات سياسية وفكرية، بل إن وجود مثل هذه التيارات سابق لأوانه في ظل الخبرة السياسية المتواضعة للمجتمع والأفراد. بيد أنه ومن ناحية مستقبلية، فإن بروز التيارات الفكرية والسياسية هو أمر طبيعي وحتمي وملازم لكل المجتمعات الإنسانية البدائية منها والحديثة. هذه التيارات والاتجاهات تبرز نتيجة لاختلاف آراء الأفراد تجاه القضايا الحياتية اليومية التي تتباين حولها الآراء كقضية التركيبة السكانية والعمالة الوافدة والمشاركة السياسية ونمط التنمية والاقتصاد النفطي والتحولات في العادات والتقاليد. إن هذه القضايا - وأخرى عديدة - تساهم في بلورة المواقف، واختلاف الآراء وانقسام الأفراد إلى: مؤيد، ومتحفظ، وآخر معارض للاوضاع السياسية والاجتماعية السائدة. إن اختلاف الآراء هو ظاهرة اجتماعية وفكرية صحية رغم أنها لم تتمكن بعد من التجذر في مجتمع الإمارات وفي بقية المجتمعات النفطية الخليجية التي تمتاز بأنها لا تسمح بوجود أحزاب سياسية علنية ومعارضة. لذلك وفي ظل هذا الغياب الواضح للتيارات والأحزاب السياسية، فإن هذا الجزء من الورقة ركز على بعض التوجهات (وليست الاتجاهات) الاجتماعية (وليست السياسية) التي أخذت الطابع المنظم كالتوجهات الاسلامية الدينية وجمعياتها المختلفة وكذلك العمل التعاوني والجمعيات التعاونية التي أخذت تستقطب أعداداً كبيرة من الأفراد، بالاضافة إلى التوجه نحو العمل الخيري بكل أشكاله التقليدية والحديثة، والتي أخذت تبرز كظاهرة اجتماعية مهمة من ظواهر المجتمع المدني في الامارات. وكمؤسسات فاعلة وذات أنشطة محلية وعالمية.

٤ - ١ التيار الديني والجمعيات الدينية

حقق التيار الديني في الامارات، وكما هي الحال في معظم الدول العربية،

نجاحات جماهيرية ومؤسساتية ملحوظة خلال العشر سنوات الأخيرة. فهذا التيار يحظى حالياً بتأييد قطاعات اجتماعية واسعة وخاصة بين الفئات الشبابية والطلابية بالاضافة إلى شرائح مهمة من الجامعيين والاداريين والمهنيين وأصحاب الفعاليات الاقتصادية. كما أن جمعيات ومؤسسات هذا التيار هي الآن من أكثر الجمعيات نشاطاً وأكثرها تأثيراً في الحياة العامة، بما في ذلك التأثير على الخيارات والأولويات الاجتماعية والسياسية في المجتمع. ويلاحظ أن التيار الديني قد أصبح اليوم أكثر تنوعاً مما كان عليه في السابق، فهو متنوع الروافد والمنطلقات ومتنوع الجماعات والانتماءات ومتنوع الاجتهادات التي تتراوح بين الاجتهادات الاصولية والسلفية والصوفية والفقهية والمحدثة وأصحاب الدعوة والأخوان المسلمين الذين يتسمون بأنهم من أكثر الجماعات الدينية والاسلامية تنظيماً وتسييساً.[١]

لكن رغم تنوع الروافد والاجتهادات، فان بروز وتطور التيار الديني في الإمارات جاء كرد فعل للتحولات الثقافية والاجتماعية والقيمية العميقة التي شهدها مجتمع الإمارات خلال الفترة منذ تدفق الثروة النفطية والتي أدت تدريجياً إلى اقتراب الأفراد من المعايير والاعتبارات الحياتية الدنيوية والمادية والعصرية وذلك على حساب القيم والعادات والتصورات الدينية والتقليدية.[٢] لذلك فإن التيار الديني بجميع روافده يسعى أساساً إلى تحصين الأفراد ضد افرازات النقلة الحضرية التي يعتقد بأنها تحمل أفكاراً وقيماً غير اسلامية، وتنشر مفاهيم ومعتقدات معادية للدين والتقاليد الموروثة عن السلف الصالح. بالاضافة إلى ذلك فإن التيار الديني في الإمارات شأنه في ذلك شأن الخطاب الديني في الوطن العربي ككل، ينطلق من قناعة مفادها أن الهزائم والانتكاسات والتراجعات التي حلت بالأمة العربية خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين مصدرها أساساً ابتعاد المسلمين عن الواجبات الدينية وإهمالها للاسلام. لذلك، لن تحقق الدول العربية والاسلامية الانتصار الموعود على الأعداء ولن يستردوا حقوقهم إلا بالعودة إلى الاسلام. كما أن الدول العربية لن تستطيع حل أزماتها ومشكلاتها الحياتية المستعصية ولن تصبح أمة جديرة بالاحترام إلا بالتعاليم الدينية، فهي وحدها الحل وهي التي ستعيد للأمة حيويتها وقوتها وتؤكد مكانتها بين الأمم.

لقد كان من السهل نشر مثل هذه الأفكار الدينية في ظل ظروف التراجعات العربية وفي ظل ظروف التحولات الاجتماعية السريعة المتلاحقة خلال عقد السبعينات. وأصبح للمد الديني حضوره ورموزه وقياداته، كما أصبحت له جمعياته ومؤسساته التي هي الآن من أقدم مؤسسات المجتمع المدني في الإمارات وأكثرها خبرة في العمل التطوعي والتنظيمي. ففي عام ١٩٧١ جاء تأسيس جمعية الاصلاح والتوجيه الاجتماعي بدبي. وكانت هذه الجمعية من أوائل الجمعيات ذات النفع العام التي تحصل على الاشهار الرسمي بعد صدور القانون الاتحادي رقم ٦ لسنة ١٩٧٤ والخاص بتأسيس الجمعيات ذات النفع العام في الامارات. وقام بتأسيس هذه الجمعية ٤٠ مؤسساً من القيادات الدينية الشابة، والتي تولت لاحقاً مناصب ادارية قيادية في المجتمع، الأمر الذي ساهم في زيادة عدد أعضاء الجمعية خلال فترة وجيزة إلى أكثر من ١٥٠ عضواً عاملاً. ثم جاء بعد ذلك تأسيس جمعية دار البر بدبي عام ١٩٧٩، فالجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن بأم القيوين عام ١٩٨٠، فجمعية العروة الوثقى الاسلامية بدبي، والتي تم تعديل اسمها مؤخراً إلى جمعية دبي الخيرية. وفي عام ١٩٨١ تم تأسيس جمعية الارشاد والتوجيه الاجتماعي بعجمان وتلا ذلك تأسيس مركز الارشاد والتوجيه الاجتماعي برأس الخيمة عام ١٩٨٣. وتوقف بعد ذلك اشهار الجمعيات الدينية في الامارات. بيد أن ذلك لم يمنع من بروز الجمعيات الدينية التي أخذت تتزايد بشكل ملحوظ، وتمارس نشاطاتها العلنية وتقوم بجمع الهبات والتبرعات والزكاة والصدقات دونما الحصول على الاشهار الرسمي المطلوب.

ومع تزايد عدد الجمعيات الدينية ارتفع أيضاً اجمالي عدد الأعضاء الذي بلغ ٣٥٦ عضواً في الجمعيات الدينية المشهرة رسمياً (انظر جدول "٢٤" في الملاحق)، وذلك بعد أن كان عدد المؤسسين لا يتجاوز ١٣٠ عضواً مؤسساً. ويلاحظ أن عدد الأعضاء المنتسبين قد بلغ ٥٩ عضواً منتسباً ينتمون إلى جنسيات عربية مختلفة (سودانية، مصرية، سورية، واردنية)، وهم من أكثر الأعضاء نشاطاً (جدول ٢٤) وتوضح البيانات الرسمية أن الجمعيات الدينية قد تلقت منذ عام ١٩٧٤ وحتى نهاية عام ١٩٩٣ أكثر من ١١ مليون درهم كدعم مقدم من الدولة لنشاطات هذه الجمعيات. وقد استأثرت الجمعيات الدينية خلال

عقد الثمانينات بالجزء الأكبر من مجموع اعانات الدولة للجمعيات ذات النفع العام. فالاعانة الحكومية للجمعيات الدينية ارتفعت بشكل تدريجي ومتواصل من ١٠٠ الف درهم عام ١٩٧٤ إلى ٣٥٠ الف درهم عام ١٩٨٠. ثم ارتفعت فجأة إلى ١,٣٤٠ مليون درهم عام ١٩٨١ وإلى ١,٤٤٠ مليون عام ١٩٨٢، وذلك قبل أن يتم تخفيض هذه الاعانات إلى ٤٤٠ الف درهم عام ١٩٨٩ وظلت ثابتة بعد ذلك في حدود ٥٠٠ الف درهم خلال سنوات التسعينات.[٣] لكن رغم هذا التقليص، فإن الاعانة المالية التي تقدم للجمعيات الدينية تظل أكثر بكثير من حجم المعونات التي تحصل عليها الجمعيات المهنية والجمعيات الثقافية وجمعيات الخدمات الإنسانية في الامارات. كذلك لا يتوقع أن يؤثر تقليص الاعانة المالية الرسمية للجمعيات الدينية على نشاطاتها ذلك أن هذه الجمعيات تمكنت من تنويع مصادر تمويلها وأخذت تطور تمويلها الذاتي المرتبط بمشاريعها الاستثمارية بالاضافة إلى التبرعات والهبات من المؤسسات الخاصة ومن الجمهور المتعاطف والمساند لأهدافها. بل إن المصدر الأهم لتمويل هذه الجمعيات يعتمد على حملات جمع الزكاة والصدقات والتي حققت لهذه الجمعيات استقلالية مالية نسبية عن الدولة ومؤسساتها.

إن الاستقلالية النسبية التي تتمتع بها الجمعيات الدينية تساعد هذه الجمعيات على تبني أهداف طموحه ومواقف جريئة كما انها تساهم في التخطيط والتنفيذ لبرامج ونشاطات تتخطى البرامج والنشاطات النمطية والتقليدية. فجمعية الارشاد الاجتماعي بعجمان قامت مؤخراً بافتتاح صالة أفراح وهي صالة متعددة الأغراض تتسع لأكثر من ٥٠٠ شخص، واقيمت بها خلال العام الأول من الافتتاح ٣٥ حفلة عرس للرجال والنساء.[٤] وجاء افتتاح هذه الصالة ضمن السعي الحثيث لتنويع مصادر التمويل، وتعزيز مجالات التمويل الذاتي وكذلك توسيع نطاق نشاطات الجمعية. فرغم أن جمعية الارشاد الاجتماعي هي أساساً جمعية دينية هدفها دعوة الناس إلى مزيد من التمسك بالاسلام، والانتصار للقضايا الاسلامية، والاهتمام بتحفيظ القرآن والحفاظ على مقومات الشريعة، فإن ذلك لم يمنع هذه الجمعية عن التوسع في برامجها ونشاطاتها. فبالاضافة إلى الدورات التقليدية في العقيدة والفقه والتجويد، تقوم الجمعية بتنظيم دورات

الكمبيوتر والميكانيكا واللغة العربية ودورات ورشية تدريبية، بالاضافة إلى دورات رياضية مثل الفروسية والسباحة والكاراتيه واللياقة البدنية. كما تنظم الجمعية رحلات جماعية داخلية وخارجية هدفها التعارف وتوثيق الصلات مع الجمعيات والهيئات المماثلة الخليجية والعربية والاسلامية والالتقاء بالعلماء والمفكرين من أجل زيادة الخبرات والاستفادة من تجارب الآخرين. كذلك تصدر الجمعية العديد من النشرات مثل مجلة الارشاد، والنشرة التي تصدر في رمضان، ونشرة خاصة بعيدي الفطر والأضحى. كذلك ومن منطلق الحرص على استقطاب القطاعات الشبابية والطلابية افتتحت الجمعية مركزاً خاصاً بالقطاع الثانوي، والذي يعد برامج تتوجه أساساً لهذه الفئة العمرية وتشتمل على برامج ترفيهية وعقائدية، كما أن هناك مركزاً آخر لقطاع الاعدادي ويركز على دروس ايمانية اسبوعية بالاضافة إلى تنظيم رحلات ايمانية وليالٍ ثقافية.(٥) إن هذه النشاطات التقليدية وغير التقليدية لجمعية الارشاد الاجتماعي بعجمان هي نفسها التي تقوم بها الجمعيات الدينية الأخرى. ويلاحظ أن جميع هذه النشاطات تتم بتمويل من مؤسسات القطاع الخاص، بالاضافة إلى تبرعات من الشخصيات العامة في المجتمع والتي تؤمن باهداف هذه الجمعيات.

إن أهم هدف من أهداف الجمعيات الدينية هو نشر الاسلام بين الأفراد والمجتمع. وتعتقد هذه الجمعيات أن من واجبها دعوة الناس للتمسك بالاسلام وحثهم على أداء العبادات والالتزام بالواجبات الدينية. وتؤكد هذه الجمعيات أن دورها ينحصر في ابعاد الناس عن الفساد وعن المجتمع الجاهلي الكافر وتحصينهم ضد الأفكار الوافدة وغير الاسلامية والتي أخذت تنتشر في المجتمع العصري الذي تم تأسيسه في الإمارات والذي يقوم أساساً على الانفتاح على الحضارات والثقافات العالمية. وأخذت هذه الجمعيات على عاتقها مهمة محاربة الرذيلة والسلوكيات الاجتماعية غير المألوفة ومقاومة العادات والتقاليد الاجتماعية المستوردة والمفاهيم الضارة والتأكيد على ضرورة الالتزام على الصعيد الشخصي والاجتماعي بتعاليم الاسلام والأخلاق الاسلامية الفاضلة والمبادئ الدينية السامية. وتعتقد هذه الجمعيات أن عليها أن تؤدي مهمة رسالية خارجية تتمثل في جمع الأمة على كلمة الاسلام ودعوتها للأخذ بالعقيدة،

والانتصار للقضايا الإسلامية وتقديم العون المعنوي والمادي للجاليات الاسلامية والاقليات المسلمة وجمعياتهم ومراكزهم الدينية والتربوية.

وتؤكد الجمعيات الدينية على تحقيق أهدافها المعلنة بالمطالبات الاصلاحية والتدريجية، والابتعاد عن التطرف أو العمل الراديكالي الذي لا يتناسب مع المعطيات المحلية لمجتمع الامارات. ولا شك أن هذا الاسلوب الاصلاحي سهّل من الاقبال المتزايد على نشاطات هذه الجمعيات وخاصة في صفوف الجسم الطلابي في التعليم الأساسي والجامعي. إن القطاعات الطلابية والشبابية الملتزمة دينياً هي القاعدة الشعبية التي تستند اليها الجمعيات الدينية وتجدد حيويتها وتستمد منها قياداتها المستقبلية. بيد أن الجمعيات الدينية أخذت تعتمد بشكل متزايد على القيادات الرمزية من كبار الشخصيات التجارية ومن أفراد العائلات الحاكمة المتعاطفة والمساندة لها، والتي تحتضن نشاطاتها وتوفرلها الحماية المجتمعية اللازمة. أما القيادات التنفيذية الفعلية لهذه الجمعيات فانها تتكون أساساً من مجموعة من حملة الشهادات الجامعية التي تحمل قناعات اصلاحية وتتخذ من هذه الجمعيات واجهة للتعبير عن آرائها المتناقضة مع الأوضاع الاجتماعية والسياسية السائدة. فمن ناحية يعارض هؤلاء الخطوات والسياسات الرسمية لتحديث المجتمع والتي تزيد من مظاهر العصرنة والعلمنة وينتقدون الحكومة لعدم تصديها لمظاهر الفساد والتفكك الأسري والاجتماعي. ويتم التعبير عن هذه القناعات النقدية عبر وسائل عديدة منها المحاضرات والندوات والمقالات في المجلات الدينية بالإضافة إلى الرسائل والبيانات الدورية في المناسبات العديدة، والتي ترصد ظواهر محددة تطالب هذه الجمعيات بالتصدي لها. لكن ومن ناحية أخرى. فان القيادات التنفيذية للجمعيات الدينية ترى أيضاً أن الأوضاع السياسية القائمة هي أفضل البدائل الممكنة، خاصة في ظل التأكيدات الرسمية المتكررة على ضرورة التمسك بالعادات والتقاليد والالتزام بالقيم والمعتقدات الاسلامية. إن هذا الاسلوب الاصلاحي والمهادن منسجم تماماً مع خصوصية الثقافة السياسية الأبوية السائدة في الامارات. ولا شك أن هذا الاسلوب قد شجع اعداداً متزايدة من الأفراد للانضمام للتيار الديني الذي لا زال يعيش فترة من الانتعاش، خاصة في ظل

حرصه على بناء مؤسساته المستقلة نسبياً وفي ظل غياب التيارات والاتجاهات الفكرية والاجتماعية الأخرى في مجتمع الامارات.

وتنفرد جمعية الاصلاح والتوجيه الاجتماعي في دبي بأنها الجمعية الأهلية الوحيدة التي تصدر مجلة اسبوعية باسم مجلة الاصلاح. وهذه المجلة توزع في الإمارات والعديد من دول الخليج. وتمثل فكر واتجاهات هذه الجماعة.

وبالاضافة إلى الدور المحلي لهذه الجمعيات، فلقد لعبت تلك الجمعيات دوراً اقليمياً وعالمياً في دعم الحركات الاسلامية النشطة في العديد من دول العالم، فلقد قدمت الدعم اللامتناهي للمجاهدين الافغان. وقامت بجمع التبرعات واستقبال ممثليهم، بل وفي بعض الأحيان تجنيد المناصرين. كما أنها لعبت دوراً مماثلاً في دعم هذا التيار في السودان والصومال وسوريا وسواها. وهي تقدم الدعم الآن لمسلمي البوسنة والهرسك.ومثل هذا التوجه ينسجم تماماً مع عالمية الدعوة الاسلامية التي لا تعرف الحدود. ويأتي في هذا الاطار ما تقوم به جماعة الدعوة الاسلامية في الإمارات وهي جمعية غير مشهرة رسمياً. ولكن لها مقارها في الدولة، ومساجدها الخاصة بها. وتنظم لقاءات اسبوعية (في يوم الخميس غالباً) يحضرها مئات المؤيدين. وهي ترسل الدعاة (فيما يسمى بالخروج)* إلى الدول العربية والعديد من دول العالم بما في ذلك أوربا للدعوة للاسلام. وسمي هؤلاء بالدعاة. كما أنها ترسل مندوبيها لحضور الاجتماع السنوي للجماعة الذي يعقد في افغانستان سنوياً ويحضره عشرات الآلاف من الدعاة من جميع بقاع العالم.

٤ - ٢ الجمعيات التعاونية

يعتبر النظام التعاوني خطوة مهمة في تطور المجتمعات، وقد يلعب دوراً حقيقياً في تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية، كما أنه يستهدف تحقيق

* الخروج نوعان : نوع داخلي يختار الدعاة فيه مسجداً من مساجد الدولة يقيمون فيه لفترة محدودة، يقومون خلالها بزيارة السكان في حي ، يدعونهم للصلاح والالتزام بالعبادات والخلق القويم. وخروج خارجي يتم إلى خارج الحدود ويمارس بالأسلوب نفسه بمساعدة اعضاء الجماعة في تلك الدول.

الديمقراطية بمفهومها العملي، ورسالة التعاون تعبر عن الروح الايجابية للمجتمع، والتي تعزز الشعور بالتضامن الاجتماعي، الذي يجعل الجميع يعملون معاً بغض النظر عن اللون أو الجنس(٦). وقد لعبت التعاونيات دوراً كبيراً في تطور المجتمعات الإنسانية فبالاضافة إلى الجانب الاقتصادي الذي يأتي في مقدمة الأولويات، بالنسبة لاهتمامات الجمعيات التعاونية، فإن هذا الجانب ليس الجانب الوحيد الذي عنت به تلك الجمعيات، بل لقد لعبت التعاونيات دوراً أساسياً في التعليم، إذ اعتبر التعاونيون أن الجهل العدو الأول للتعاون، وأنه يقف حائلاً دون تطورها. حتى قيل عن التعاون: إنه ليس حركة اقتصادية تسعى إلى تحقيق أغراضها بوسائل تعليمية، بقدر ما هو حركة تعليمية تسعى إلى تحقيق أغراضها بوسائل اقتصادية(٧).

وما قيل عن التعليم يقال أيضاً عن الجانب الاجتماعي الذي أولته الحركة التعاونية عناية خاصة، حتى إن كثيراً من الجمعيات التعاونية تخصص جزءاً من ميزانيتها للخدمات الاجتماعية والتعليمية.

ولعل أهم ما تجدر الاشارة إليه في هذا المجال هو سعي الجمعيات التعاونية لتعزيز الممارسة الديمقراطية بين الأفراد، وذلك من خلال اسلوب الادارة، الذي يتم عبر الوسائل الديمقراطية سواء من حيث انتخاب مجالس الادارة في التعاونيات، أم في اتخاذ القرارات.

والحركة التعاونية في الإمارات مرت بمراحل عدة، إذ إن بدايتها كانت في التعاونيات المدرسية، التي سبقت صدور قانون التعاون الذي لم يصدر إلا في عام ١٩٧٦. وكانت جمعية الشارقة التعاونية أول جمعية تعاونية في الدولة (الشهر الثالث من سنة ١٩٧٧)، والجدير بالاهتمام في هذه الجمعية أن رئيسة مجلس ادارتها، ومعظم أعضاء مجلس الادارة، والمؤسسين فيها كن من النساء، ويشير هذا إلى أن الوعي الاجتماعي لدى المرأة في الإمارات كان متقدماً. إلى الدرجة التي جعلتها سباقة في المبادرة لانشاء الجمعيات التعاونية(٨) مثلما كان لها مثل هذا الدور في انشاء الجمعيات ذات النفع العام.

ويحكم انشاء الجمعيات التعاونية في الإمارات القانون الاتحادي رقم ١٣ الذي صدر في عام ١٩٧٦. وقد حدد القانون في المادة الأولى تعريف الجمعية

التعاونية «بأنها كل جمعية ينشئها أشخاص طبيعيون أو اعتباريون لمدة محددة أو غير محددة بقصد الارتفاع بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي لأعضائها عن طريق المبادئ التعاونية.

وقد حددت المادة ٢١ من القانون أسس انتخاب مجلس الادارة حيث قررت أن يكون لكل جمعية تعاونية مجلس ادارة يدير شؤونها يؤلف من خمسة أعضاء على الأقل، تنتخبهم الجمعية العمومية بالاقتراع السري من بين الأعضاء لمدة ثلاثة أعوام يجوز تجديدها.

ونصت المادة ٣٣ على أن لكل عضو صوتاً واحداً في الجمعية العمومية، مهما كان عدد الأسهم التي يملكها.

وهذا يؤكد على الأسس الديمقراطية التي تدار بها الجمعيات التعاونية. فأعضاء مجالس الادارة ينتخبون ديمقراطياً من قبل الأعضاء ويخضعون للمساءلة أمامهم. كما أن الأعضاء يتمتعون بحقوق متساوية من حيث التصويت في الانتخابات (عضو واحد، صوت واحد)(٩).

والأعضاء في الجمعيات العمومية في التعاونيات أكثر حضوراً، فعدد الأعضاء الذين حضروا اجتماع الجمعية العمومية في جمعية الاتحاد التعاونية في دبي سنة ١٩٩٣ بلغ ١٤٣ عضواً اضافة إلى التوكيلات والتي بلغ عددها ٩٥ توكيلاً، أي أن عدد المشاركين ٢٣٨ عضواً. وبلغ عدد المرشحين ١٩ عضواً لانتخاب ٩ أعضاء. وهذا يدل على ضخامة الحضور وحدة المنافسة على عضوية المجلس، قياساً بما يحدث في الجمعيات ذات النفع العام. ومرد ذلك إلى أن هناك حافزية للعضوية في مجالس الادارة، فقانون التعاون يوزع ١٠٪ من الأرباح على أعضاء مجلس الادارة.

والعضوية في الجمعيات التعاونية كبيرة أيضاً، وعلى عكس ما يحدث في الجمعيات ذات النفع العام التي تعمل بشتى الوسائل لتنشيط العضوية، وتشجيع الأعضاء على الانتظام في الجمعيات. فإن الجمعيات التعاونية غالباً ما تغلق باب العضوية، وقليلة هي الجمعيات التي تفتح باب العضوية، إلا في السنوات الأولى التي تعقب التأسيس. وذلك يعود أيضاً إلى الحوافز المادية التي توفرها الجمعيات التعاونية للأعضاء، إذ يحصل الأعضاء على ١٠٪ من أرباح

الجمعية. اضافة إلى ما يحققه العضو من عائد على المشتريات.

لقد ساهم هذا كله بالنهوض في الجمعيات التعاونية وتقدمها، فلقد كان عدد الجمعيات أربع جمعيات في عام ١٩٧٧، ووصل عددها إلى ١٧ جمعية في سنة ١٩٨٨. وفي عام ١٩٩٣ بلغ عدد الجمعيات الاستهلاكية ١٨ جمعية لها ٤٨ فرعاً، وبذلك يكون المجموع ٦٦ ما بين جمعية وفرع. يضاف إلى ذلك ٧ جمعيات لصيادي الأسماك التي اشهرت أولاها في عام ١٩٨٨، وجمعية واحدة للاسكان التعاوني.

وبذلك يكون عدد الجمعيات قد تضاعف ما يقرب من ١٨ مرة خلال ما يقرب من خمسة عشر عاماً، وسيتضاعف عدد الجمعيات عدة مرات إذا ما اتيح انشاء جمعيات جديدة، إذ إن السائد حالياً أن تكون هناك جمعية واحدة في المدينة الواحدة.. ويبين الجدول (٢٥ في الملاحق) توزيع الجمعيات حسب سنوات الاشهار. كما يبين الجدول (٢٦) توزيعها حسب الإمارة.

وتأتي أبوظبي في المرتبة الأولى بالنسبة لعدد الجمعيات اذ يبلغ عدد الجمعيات فيها٩ جمعيات وعدد الفروع ٢٩ فرعاً وبما يساوي ٥١,٤٪ من مجموع الجمعيات، يلي ذلك دبي وبنسبة ١٨,٩٪ من مجموع الجمعيات والفروع، فالشارقة ١٢,٢٪ من المجموع العام. فيما تأتي ثانية لعدد الجمعيات. وبنسبة ٢٠٪ من مجموع الجمعيات.

وأقل الجمعيات في أم القيوين، وهذا يتناسب مع عدد السكان والمساحة الجغرافية والأهمية الاقتصادية لكل امارة.

وتجدر الاشارة إلى أن هناك تعاونية واحدة للاسكان أشهرت في عام ١٩٩٢م. ولقد تطورت العضوية في الجمعيات بوتائر مرتفعة أيضاً، إذ إن عدد الأعضاء بلغ ١٩١٣ عضواً في عام ١٩٧٧ وارتفع إلى ٧٤٦٦ عضواً في عام ١٩٨٨، وارتفع إلى ١١٥٧٦ عضواً في عام ١٩٩٣... وقد يتضاعف هذا العدد عدة مرات أخرى فيما لو فتحت أبواب العضوية في الجمعيات، لا سيما الجمعيات الاستهلاكية. ويكفي هنا أن نشير إلى أن عدد الأعضاء في جمعية الاسكان والتعمير بدبي قد بلغ ١٩٨٢ عضواً، بالرغم من أنه أنه لم يمض على اشهارها سوى سنة واحدة لأن العضوية فيها مفتوحة، فيما نجد أن عدد الأعضاء في

جمعية أبوظبي التعاونية ٣١٧ عضواً فقط، مع أن تاريخ اشهارها يرجع إلى عام ١٩٩٠ (انظر جدولي رقمي "٢٧"، "٣٠" في الملاحق) لأن باب العضوية فيها مغلق منذ عشر سنوات. إن الجمعيات التعاونية لعبت دوراً مهماً في مجالات التوعية الاجتماعية، وتنمية روح الجماعة، والتأهيل الديمقراطي. ولكن بعضها أخذ يبتعد كثيراً عن تحقيق تلك الأهداف، حين أغلقت باب العضوية فيها، وانقطعت عن اجراء الانتخابات لاختيار مجالس الادارة، ولجأت إلى التعيين، وغلبت الجانب الاقتصادي على الجانب الاجتماعي والتوعوي، مما يتطلب العودة بالتعاونيات لتحقيق الأهداف الاجتماعية والديمقراطية اضافة إلى الأهداف الاقتصادية، وفتح باب العضوية، وأن يكون الانتخاب الوسيلة الرئيسة في اختيار مجالس ادارة تلك الجمعيات.

٤ – ٣ الجمعيات الخيرية وجمعيات الخدمات العامة

تتأصل أعمال الخير في المجتمعات العربية بصفة عامة. كجزء من الموروث المتأصل في أعماق الوجدان العربي، أو عبر التوعية الدينية التي تحض على أعمال الخير والصدقة والاحسان. وما أكثر تلك الآيات التي تحض على الصدقة، أو تلك التي تحض على أعمال الخير والخدمة العامة.

فمن شيم العربي إغاثة الملهوف واقراء الضيف ونصرة أولاء الذين لا سند لهم، والكرم والجود. إن هذا العمق القيمي والديني لأعمال الخير في مجتمعاتنا كان العامل المؤثر في أن تكون الجمعيات الخيرية هي الأولى في تاريخ التأسيس في البلدان العربية، حيث إن الجمعيات الأولى في تلك البلدان كانت غالباً جمعيات خيرية أو ثقافية. ولم يقتصر المفهوم الخيري في الجمعيات على تلك الجمعيات التي تطلق على نفسها هذه التسمية، بل شملت العديد من الجمعيات فأعمال الخير تأتي في مقدمة أهداف الجمعيات الدينية.

كما أن هذه الأهداف الخيرية لا تغيب عن الجمعيات النسائية، أو جمعيات الجاليات، أو حتى بعض الجمعيات المهنية والجمعيات التعاونية. وبذلك يمكن القول إن هذا التوجه الخيري يشكل ظاهرة واسعة ومتنامية ضمن الجمعيات بكافة أشكالها وصورها. وقصر الحديث هنا على بعض الجمعيات التي أعطت لنفسها هذه السمة من خلال التسمية لا ينفي سمة الخيرية عن الجمعيات الأخرى.

ولا يقتصر مفهوم أعمال الخير على مفهوم الصدقة أو البر. بل يدخل في الاطار نفسه جميع تلك الجمعيات التي تأخذ على عاتقها خدمة بعض فئات المجتمع كالمعاقين والأحداث والمسنين، أو رعاية السجناء، أو التوجه بالخدمة الاجتماعية نحو منحى معين يشكل خطراً على المجتمع مثل حماية البيئة، أو حماية المستهلك. والهلال الأحمر.

وفي الإمارات سار العمل التطوعي في الاتجاهين معاً. فلقد كانت هناك الجمعيات الخيرية، كما كانت هناك جمعيات الخدمة العامة. (انظر جدول (٣١) في الملاحق) .

وتحظى الجمعيات الخيرية بدعم كبير سواء من الحكومة أو من الأفراد حتى إن موازنة جمعية خيرية واحدة مثل دار البر يفوق حجمه موازنة جميع الجمعيات المهنية عدة مرات. كما أن هناك العديد من المؤسسات الخيرية التي لم تشهر من قبل الدولة والتي أشهرت من قبل الحكومات المحلية ويأتي في مقدمة هذه المؤسسات مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والانسانية. والتي أعلن عن انشائها عام ١٩٩٢، ويعتبر حجر الأساس في مالية هذه المؤسسة الخيرية هو رأس المال المقرر لها في قانون انشائها وهو مليار دولار أمريكي. وهدفها الرئيسي القيام بأعمال الخير والبر والاحسان والنفع العام داخل الدولة وخارجها، ومنها الاسهام في انشاء ودعم المساجد والمراكز الثقافية الاسلامية، ومجامع البحث العلمي الاسلامي، والمؤسسات التي تهتم بالتوعية الاسلامية والتعريف الصحيح بتعاليم الدين الحنيف وآدابه وحضارته واسهامات علمائه في تطوير الحضارة الإنسانية وفي انشاء ودعم المدارس، ومعاهد التعليم العام والعالي، ومراكز البحث العلمي والمكتبات العامة، ومؤسسات التدريب المهني، وتقديم المنح الدراسية، وزمالات التفرغ العلمي، ودعم جهود التأليف والترجمة والنشر، وكذلك في انشاء ودعم المستشفيات والمستوصفات، ودور التأهيل الصحي، وجمعيات الاسعاف الطبي، ودور الايتام ورعاية الأطفال، ومراكز المسنين والمعوقين، وفي اغاثة المناطق المنكوبة بالكوارث الطبيعية والاجتماعية، كالمجاعات والزلازل الفيضانات والعواصف والجدب ودعم الابحاث والجهود التي تحاول رصد احتمالاتها، والاحتياط لمواجهتها واحتوائها. اضافة

إلى تخصيص الجوائز المحلية والعالمية، التي تكرم العلماء والباحثين والعاملين على خدمة المجتمع والبشرية، بما يقدمون من دراسات، أو اكتشافات، أو جهود علمية رائدة لدفع المضرات، أو جلب المصالح وتحقيق التقدم والازدهار لبني الانسان. وقد امتد نشاط هذه المؤسسة ليشمل العديد من الدول الاسلامية مثل الباكستان، واندونيسيا وأفغانستان، واستراليا، والبوسنة والهرسك وموريتانيا. كما أن ٣٧ جهة دينية وتعليمية تلقت مساعدات من هذه المؤسسة في بقاع مختلفة من العالم.

وقد قدمت هذه المؤسسة في عام ١٩٩٣ مبلغ ٢٦,٥ مليون درهم تبرعاً للجمعيات ذات النفع العام، وجهت للجمعيات الخيرية والدينية، وبعض الجمعيات النسائية. ولم تحظ الجمعيات المهنية بنصيب من هذه التبرعات. كما أنها وزعت مبلغ ٢٦,٤ مليون درهم على المواطنين المستحقين في الدولة.

وتعتبر جمعية دار البر من أولى الجمعيات الخيرية المشهرة بالدولة. إذ يرجع تأسيسها إلى سنة ١٩٧٩، وقد تطورت في السنوات الأخيرة بوتائر مرتفعة إذ إن مجموع مواردها بلغ ما يقرب من ١٨ مليون درهم ٩٩,٩٪ منها موارد الزكاة والصدقات. فمن أهداف الجمعية جمع الزكاة والصدقات وانفاقها على المستحقين، وتبصير المسلمين بأحكام الزكاه، وحث الأغنياء على اخراج الزكاة والانفاق في سبيل الله. وللجمعية ٥ مكاتب داخل الدولة في كل من أبوظبي، والعين، ورأس الخيمة، والفجيرة، ومندوبين في الشارقة وعجمان وأم القيوين إضافة إلى مركزها الرئيس في دبي. كما أن لها مكاتب خارج الدولة. فلها مكتب في القاهرة يقوم بمتابعة المشاريع في القارة الافريقية والدول العربية، ومكتب في زغرب، يقوم بمتابعة المشاريع في دول البلقان (البوسنة والهرسك)، ومكتب باكو: يقوم بمتابعة المشاريع في الجمهوريات الاسلامية بوسط آسيا، روسيا، سيبيريا، ومكتب كراتشي: يقوم بمتابعة المشاريع في شبه القارة الهندية. وتقدم الجمعية خدماتها في كل من مصر، السودان، فلسطين، اليمن، لبنان، الأردن، الصومال، البحرين، الهند، باكستان، بنجلادش، سيريلانكا، بورما، ارتيريا، أوغندا، كينيا، السنغال، تنزانيا، سيبيريا، روسيا، البوسنة، البانيا، كرواتيا، اندونيسيا، الفلبين، تايلاند. أما عن نوعية الخدمات التي تقدمها الجمعية

فتتمثل داخل الإمارات في: توزيع المواد الغذائية والمساعدات النقدية ومشاريع افطار الصائم، والاضاحي، وكسوة العيد، وتيسير الحج. وطباعة المصاحف والكتب الاسلامية، ودعوة الاجانب وغير المسلمين إلى الاسلام. (راجع اصدارات جمعية البر عام ١٩٩٣ في الملاحق).

أما خارج الدولة فتتمثل في بناء المساجد، وكفالة الايتام (٢٥٥٣) يتيماً، وبناء دور الايتام، ومراكز الولادة والمدارس الخيرية، والمراكز الطبية ومشاغل الخياطة، وحفر الآبار، ودعم المكتبات الاسلامية، واغاثة مسلمي البوسنة وايواء المهاجرين البوسنيين، وتيسير الحج، وافطار الصائم وكساء العيد.

وفي سنة ١٩٨٧ تم اشهار جمعية خيرية في الفجيرة. وقد بلغ عدد الأعضاء المؤسسين فيها ١٩ عضواً، ومع أن ايراداتها لا تبلغ مقدار ما بلغته ايرادات دار البر. إلا أن موازنتها (٤،٤٨١) مليون درهم تعد كبيرة قياساً بميزانية الجمعيات الأخرى غير الخيرية. واضافة إلى الزكاة والصدقات التي تشكل الاستثمارات مورداً أساسياً للجمعية (٣٠٪ من الموارد تقريباً)، فإن للجمعية استثماراتها الخاصة التي تتمثل في ملكية بعض المنشآت والعقارات التي تغطي بعض نفقات الجمعية، وتتصرف أموالها في الاطر التي تصرف فيها أموال جمعية دار البر، كما أن لها الأهداف نفسها.

والجمعية الخيرية الرابعة هي جمعية بيت الخير في دبي والتي أشهرت في عام ١٩٨٩، وثمة هيئتان خيريتان نشطتان إلا أنهما مشهرتان من الحكومات المحلية الأولى هي هيئة الأعمال الخيرية في عجمان والتي تأسست في عام ١٩٨٤. وقد حددت هذه الهيئة أهدافاً لها تتمثل في: تطوير وتنمية المجتمعات المحتاجة عن طريق تحسين أوضاعها التعليمية والصحية والاجتماعية والاقتصادية، والاسهام في اغاثة المجتمعات المتضررة من جراء الكوارث الطبيعية والنكبات الاجتماعية، وتقديم المساعدات والخدمات الإنسانية للايتام وتحسين أحوالهم الصحية والاجتماعية، وللهيئة مكاتب في ٢٣ دولة موزعة في أرجاء العالم. منها مكاتب في موسكو وداغستان، وطاجكستان، وشيشينا، وتتاريا.

وقد تولت الهيئة بناء ٤٠ مسجداً موزعة على مناطق ومدن الجمهوريات

الاسلامية في الاتحاد السوفيتي سابقاً. وبناء خمسة مجمعات تعليمية تضم مسجداً ومدرسة وعيادة ومكتبة وبالاضافة إلى توزيع أدوية ومواد غذائية في تلك الجمهوريات. كما تم بناء ثلاث مدارس ابتدائية. وقد بلغ مجموع المساجد التي بنتها الجمعية في تلك الجمهوريات ٤٠ مسجداً كما أن للهيئة مكاتب في البوسنة، وكرواتيا، وقد قامت بمشاريع في البوسنة تخدم ما يقرب من ٤٨٠٠٠٠ نسمة تمثلت في استئجار الشقق السكنية، والعيادات الطبية والاغاثة والأسر المنتجة، وكفالة الطالب، والحقيبة المدرسية.

والهيئة الثانية هي جمعية الأعمال الخيرية في الشارقة والتي بدأت تمارس أنشطتها بأسلوب هيئة الأعمال الخيرية في عجمان، وفي سنة ١٩٩٣ تقدمت هيئة الإمارات الأهلية للتكافل العربي في دبي بطلب لاشهارها من قبل وزارة العمل. وهذه الهيئة قائمة منذ ما يزيد عن عشر سنوات، وتمارس أعمالها، وكان لها دور في دعم المقاومة الوطنية في لبنان، والمقاومة الوطنية الفلسطينية، كما أنها لعبت دوراً في استقبال واعالة بعض الأسر الكويتية أثناء محنة الكويت. وتمتاز هذه الهيئة بتوجهها القومي، وسعيها إلى دعم القوى والحركات التحررية في الوطن العربي. وبالتالي فإن نشاطها مقصور على الوطن العربي. على نقيض ما هو قائم في الجمعيات الخيرية التي يتمركز نشاطها في الدول الاسلامية.

إن الجمعيات الخيرية في الإمارات جمعيات نشطة وتتوفر لها موارد كبيرة جداً. وهذا يؤهلها للاعتماد في انشطتها على جهاز من الموظفين المحترفين، أكثر من اعتمادها على المتطوعين. فعدد الموظفين في جمعية دار البر ٥٥ موظفاً وعدد الأعضاء المسجلين ٦٠ عضواً، ومعلوم أن عدد الأعضاء النشطين في أية جمعية لا يزيد عن ٢٠٪ من عدد الأعضاء.

إن التمويل متوفر، وهي لا تعاني من أية مشاكل مالية. على النقيض مما تعانية الجمعيات الأخرى لا سيما المهنية منها، وهي تتمتع أيضاً بسقف أكبر من الحرية سواء على الصعيدين الداخلي أو الخارجي. إذ إن انشطتها لا تخضع للمساءلة غالباً. سواء في جمع المال من الجمهور الذي لا يتم الالتزام به بالأحكام السارية، أم في أنشطتها الخارجية التي لا تخضع أيضاً لأحكام قانون الجمعيات ذات النفع العام. وأنشطتها الخارجية تتم وفق خطة وبرنامج محددين وبأتيان

ضمن توجه عام في المنطقة العربية، نحو ملء الفراغ في الدول التي تنتقل من الأنظمة الشمولية إلى نظام السوق. فهي تنشط حالياً في دول أوروبا الشرقية سابقاً. كما نشطت سابقاً في الصومال، واثيوبيا، والسودان. ويغلب عليها التوجه الديني، فالأنشطة التي تتم حتى الخدمية منها تسعى إلى تعزيز مكانة الاسلام وزرع العقيدة الاسلامية، إن عدد الجمعيات الخيرية في تزايد، وامكانياتها في تزايد مستمر أيضاً. وهي توفر لنفسها موارد ثابتة من أوقاف واستثمارات رأسمالية (عمارات، محطات بترول، عقارات) وما سوى ذلك. وسيظل هذا القطاع يستقطب قطاعات واسعة من أفراد المجتمع كمتبرعين، وبدرجة أقل كمتطوعين لأن اهتمامات الجمعيات الخيرية تنصب غالباً إلى ما وراء الحدود.

وإذا أضفنا الجهود التي تقوم بها الجمعيات الخيرية في الإمارات إلى الجهود التي تقوم بها جمعيات مماثلة على امتداد الوطن العربي والاسلامي فإنه يمكننا القول: إن هذه الجمعيات ستلعب دوراً مؤثراً في مستقبل الجمهوريات الاسلامية بخاصة. وجمهوريات الكتلة الشرقية بعامة. فإن الخط الفاصل ما بين الجمعيات الخيرية والدينية خط رقيق ودقيق. وقد يزول في كثير من الأحيان فالجميع يعملون من أجل هدف واحد. وإن الاختلاف هو فقط في الوسائل الموصلة إلى هذا الهدف.

وقد توجهت بعض الجمعيات الإنسانية توجهاً آخر في الامارات. فمع أن بعض هذه الجمعيات ذات توجه خيري إلا أنها لم تنح المنحى الذي اتخذته الجمعيات التي سبقت الاشارة اليها. فهذه الجمعيات لم تحصر نفسها في اطار ضيق للمفهوم الخيري. ولم تأخذ اعمالها طابعاً دينياً بحتاً. بل إن هذه الجمعيات اتجهت نحو الانسان بصفة عامة. ووجهت إليه اهتمامها. ويأتي في طليعة هذه الجمعيات جمعية الهلال الأحمر لدولة الإمارات التي أشهرت في مطلع عام (١٩٨٣) ومقرها أبوظبي. وقد وضعت لنفسها مجموعة من الأهداف لا تختلف في كثير من الأمور عن الأهداف التي تضطلع بها منظمات الهلال الأحمر أو الصليب الأحمر في أرجاء العالم من حيث توفير الايواء للمتضررين، والعناية بالاسرى، والتوسط في تبادل المراسلات الخاصة بهم، والبحث عن المفقودين، والمساهمة في تقديم الخدمات الاجتماعية والانسانية بما في ذلك رعاية الطفولة

والأمومة والشيخوخة وتنظيم الأسرة والخدمة الثقافية والتعليمية ورعاية المعاقين والأيتام. وتتضمن أيضاً: غرس مفاهيم العمل التطوعية لدى الشباب، من أجل مشاركتهم الايجابية في دعم خطط التنمية وخدمة واغاثة الانسان في كل مكان. وقد حظيت جمعية الهلال الأحمر بدعم كبير سواء من الأفراد أو من الهيئات الحكومية. وقد بلغت كلفة البرامج والمشروعات الإنسانية الدولية التي قدمتها الجمعية خلال ١١ عاماً (١٠٠) مليون درهم (ما يقرب من ٣٠ مليون دولار). لقد حققت الجمعية نجاحاً كبيراً في تقديم خدمات جليلة خارج حدود الامارات، تمثلت في تقديم مواد الاغاثة، والأدوية، والاجهزة الطبية، وسيارات الاسعاف للبلدان والمناطق التي تتعرض للكوارث أو الحروب، كما تولت ارسال فرق من المتطوعين إلى المناطق المنكوبة للتعرف على احتياجات سكانها، كما تبنت الجمعية مشروع كافل اليتم، الذي يتولى كفالة (٢٠٠٠) يتيم في فلسطين ولبنان وأفغانستان. وتولت دعم العديد من المشاريع ومرافق الخدمات العامة في عدد من الدول تشمل المدارس والمساجد والمستوصفات.

ومن أهم التطورات التي تمت في السنة الأخيرة استحداث قسم نسائي في الجمعية. انبثقت عنه اللجنة النسائية. إن إنشاء مثل هذا القسم يعزز مكانة المرأة في المجتمع المدني في الإمارات بعد أن أكدت هذه المكانة في الجمعيات النسائية، والجمعيات المهنية، والجمعيات الدينية (هناك لجنة نسائية في جمعية الاصلاح، وأخرى في جمعية الارشاد في عجمان)، ومع كل هذا الدور الذي تضطلع به الجمعية ومع توفر الموارد إلا أن عدد الأعضاء فيها ما زال محدوداً (١١٠) أعضاء تقريباً. وعدد أعضاء مجلس الادارة /٩/ أعضاء يتم تعيينهم من قبل الأجهزة الحكومية. ومع أن لجمعية الهلال الأحمر مكاتب في بعض الدول الاجنبية والعربية، إلا أنها لم تفتح فرعاً داخلياً لها إلا في مدينة العين. إن الفرصة متاحة أمام جمعية الهلال الأحمر في الإمارات لتطوير نفسها، بحيث تصبح الجمعية الأكثر أعضاء في الامارات. والأولى في عدد المتطوعين وهذا هو الدور المأمول مستقبلاً.

وفي إطار الخدمات الإنسانية برزت جمعيتان ينحصر دورهما في تقديم خدمات لبعض فئات المجتمع الأولى جمعية الإمارات لرعاية وتأهيل المعاقين

والتي أشهرت في عام ١٩٨٥. ويبلغ عدد المؤسسين فيها ٣١ عضواً، وعدد الأعضاء ما بين عامل ومنتسب يقترب من ٥٠ عضواً. ومقر الجمعية في الشارقة. إن عدم تطور العضوية في الجمعية يرجع إلى أن الجمعية بدأت عضويتها بالمعاقين أنفسهم، وقد ظلت كذلك إلى تاريخه، في حين كان الأمر يقتضي أن تكون هذه الجمعية لأفراد المجتمع كافة. وأن تعمل على تنفيذ برامج مشتركة تضم جميع المعنين من أفراد المجتمع بدمج المعاقين في المجتمع، ولكن مع ذلك يظل دور هذه الجمعية كبيراً لأنه أدخل في مؤسسات المجتمع المدني فئة من فئات المجتمع كانت تشكو من العزلة. بل والعزل. ويعتبر أفرادها وبلاً على الأسرة والمجتمع. إن ممارسة هذه الفئة دورها المجتمعي يفتح المجال أمام فئات خاصة أخرى لانشاء جمعياتها وممارسة دورها. ولجمعية الإمارات لرعاية وتأهيل المعاقين مجلس ادارة من ١١ عضواً يتم اختيارهم عبر الانتخاب. وهذا يؤكد حيوية هذه الفئة.

والجمعية الثانية في هذا المجال هي جمعية توعية ورعاية الأحداث التي أسست في عام ١٩٩١. وهي على النقيض من جمعية رعاية المعاقين، إذ إنها تضم أفراداً من المجتمع، معنيين بالحد من ظاهرة انحراف الأحداث، وتقديم الرعاية وفرص العمل لهم.

وتضم في عضويتها بعض كبار موظفي الدولة. مما مكنها من تطوير نفسها بوتائر سريعة. وعدد أعضائها ٤٠ عضواً. وتعتمد الانتخابات وسيلة لاختيار أعضاء مجلس الإدارة. إن مثل هاتين الجمعيتين تمثلان تياراً اجتماعياً ينمو ويتعاظم في الإمارات يسعى جاهداً للانتقال بالإمارات إلى العصر، الذي لم يعد يسمح بأن يظل المعاقون والأحداث والفئات الخاصة الأخرى مثاراً للشفقة والرحمة فحسب. بل ينظر اليهما على أنهما جزء من المجتمع ومن حركته، ومهمة المجتمع هي توفير عناصر الوقاية، وفرص الدمج.

وبروح العصرنة نفسها ظهرت في الإمارات جمعيتان هما نتاج عالمنا المعاصر. بمشكلاته وقضاياه التي لم تكن معروفة من قبل. فالمشكلات البيئية لم تكن معروفة من قبل. إنها نتاج عصر النهضة، وتطور الصناعة. حيث امتدت يد الانسان لاستغلال كل ما على الأرض. دون أن تنظر إلى الدمار الذي يلحق

بها. لقد قطعت يد الانسان الغابات. ولوثت البحار والانهار، وهددت غلاف الكرة الأرضـيـة، كل ذلك يتم والانسـان غـافل. إن هذا الواقع دفع تيـارات في العـالم الغربي لتتـحـد فيـهـا بينهـا، للوقوف في وجه هذا الدمار، ولقد برز هذا التـيـار وأصبح مـؤثراً في الحـركـة السـيـاسـيـة في تلك الدول. وأصبح له مـمـثلون في المجالس النيابية أو المحلية. وفي الإمارات برز مثل هذا التيار. وعبر عن نفسه باشـهـار جـمـعـيـة أصدقاء البيئة في سنة (١٩٩١) والتي ضمت بعض مثقفي الامارات، (عدد المؤسسين ٢٥ عضواً). إن المشاكل البيئية محدودة، ولكنها موجودة. عبر مصانع الاسمنت، والفضلات، وناقلات النفط التي لا تتورع أن تلقي بمـخلفـاتهـا على شـواطئ الدولة الواسـعـة، أو عـبـر ادخـال بعض المـواد الكيماوية السامة لدفنها في الامارات. لقد فتحت جمعية أصدقاء البيئة في الإمارات الأعين حول تلك المشكلات وسواها، واستطاعت أن تنسق مع بعض الدوائر الرسمية مثل بلدية دبي لتوعية المجتمع بالمشكلات البيئية. إن هذا التيار ما زال في بدايته في الامارات. ولكنه سينمو مع تنامي وتعاظم المشكلات البيئية، والاحساس بالخطر الذي تتعرض له.

والجمعية الثانية التي ظهرت في الاطار نفسه جمعية الإمارات لحماية المستهلك وقد اشهرت في عام (١٩٨٩)، بعد أن كثرت المشكلات التي يتعرض لها المستهلكون، نتيجة سيطرة عامل الربح، فقد ظهرت بعض المواد التي تباع بعد التحايل على تاريخ صلاحيتها، كما ظهرت بعض عمليات الغش التجاري من حيث استغلال أسماء بعض المنتجات المزيفة والتي يقع ضحيتها المستهلك، وارتفاع الأسعار، وعدم وجود هامش محدد للربح، بل وعدم وجود نظام للتسعيرة أساساً. كل هذه الأسباب دفعت أيضاً بعض المثقفين لتأسيس هذه الجمعية. والتي بلغ عدد المؤسسين فيها ٢٥ مؤسساً.

إن دور جمعية الإمارات لحماية المستهلك، وجمعية أصدقاء البيئة ما زال محدوداً. فامكانياتهما المالية ضئيلة. والدعم الذي تتلقيانه من وزارة العمل أو الهيئات الحكومية محدود أيضاً. إلا أنهما جمعيتان تعبران عن روح العصر. تعبران عن أن المجتمع المدني في الإمارات جزء من حركة المجتمع المدني في العالم، يتأثر به. ويحاول أن يجاريه. فكما أن رواد النهضة في العالم العربي

أواخر القرن التاسع عشر، وأوائل القرن العشرين تأثروا بالغرب. وعنه تلقوا مفاهيم جديدة للحرية والعدالة والاستقلال. ومنه أخذوا مفهوم الجمعيات، فإن الانسان العربي في هذا العصر يحاول كذلك أن ينهل من معين الثقافة الغربية، يتأثر بها، ويحاول أن يفيد منها كلما كان ذلك ممكناً. وضمن سقف الحرية التي يتمتع بها. إن إنسان الإمارات أنشأ الجمعيات الخيرية التي انطلقت خارج حدود الامارات. وأياً كان الدور الذي تلعبه تلك الجمعيات فإنها تعبر عن تطلع أبناء الامارات، لأن يكونوا جزءاً فاعلاً في هذا العالم. يساهمون في إعادة صياغته. مستفيدين من الامكانيات المادية الهائلة التي تتوفر لأغراض الخير من صدقات وزكاة لهذا الغرض. كما أن هذا المواطن نفسه يحاول أن يكون جزءاً من حركة واسعة في العالم. تسعى لأن تحافظ على البيئة. أن تحمي انسانها من الدمار، ومن مؤسسات اجتماعية أخرى ترى أن الحرية الاقتصادية لا تعني الغش التجاري، ولا تعني أن يكون المستهلك ضحية لجشع أصحاب الثروات الذين لا هدف لهم إلا الربح والمزيد من الربح، حتى ولو كان ذلك على حساب الانسان وصحته. بل ووجوده أحياناً. إن حركة المجتمع المدني بمثل هذه الجمعيات تحاول أن تجاري العصر وأن تكون جزءاً من حركة أوسع وأعم في العالم أجمع. تسعى لصياغة عالم جديد. تحكمه المؤسسات، ويكون فيه للقوى الفاعلة في المجتمع دور أكبر وأشمل، تمارسه من خلال تلك المؤسسات سواء كانت جمعيات أو نوادي، أو ما سوى ذلك.

المعارض التي نظمتها الجمعيات الخيرية خلال عام ١٩٩٣

١ - جمعية دار البر:

- معرض وا إسلامية - تناديكم من البوسنة - مارس ١٩٩٣.

٢ - جمعية الهلال الأحمر:

- معرض ضحيا الحرب - أبوظبي - أغسطس ١٩٩٣.
- معرض العمارة الفرنسية - أبوظبي - نوفمبر ١٩٩٣.
- معرض الكتاب - العين - نوفمبر ١٩٩٣.
- معرض يوم التطوع العالمي - العين - نوفمبر ١٩٩٣.
- معرض خيري - ديسمبر ١٩٩٣.

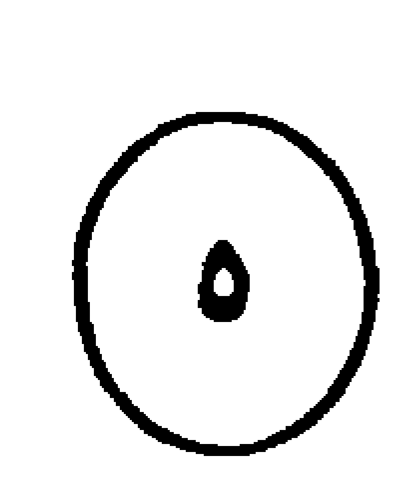
هوامش الفصل الرابع

١ - أحمد بن يوسف، الحركات الاسلامية في ظل التحولات الدولية وأزمة الخليج، المؤسسة المتحدة للدراسات والبحوث، شيكاغو، ديسمبر ١٩٩١.
٢ - عبدالحفيظ محمد شناق، التحضر وتأثيره على القيم والاتجاهات الاسلامية في مجتمع الامارات، مؤسسة دار الفكر الجديدة للطباعة، أبوظبي، ابريل ١٩٨٦.
٣ - وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، التقرير السنوي لادارة الجمعيات ذات النفع العام لعام ١٩٩٣.
٤ - مجلة الارشاد، اللجنة الاعلامية، جمعية الارشاد الاجتماعي، عجمان، العدد الأول ١٩٩٤.
٥ - المصدر السابق، ص ص٨-٩
٦ - كمال حمدي أبو الخير، التخطيط التعاوني والنشاط التسويقي، مكتبة عين شمس. ص١٩.
٧ - د.كمال حمدي أبو الخير - الأساليب العلمية والعملية لتحقيق التكامل التعاوني العربي، القاهرة: الشركة المصرية لفن الطباعة، ١٩٨٤ ص٩.
٨ - وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، الحركة التعاونية - الواقع الصعوبات آفاق المستقبل دبي ١٩٩٠ ص١٥.
٩ - وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، الحركة التعاونية، دبي، ١٩٩١ ص٣٥.



الفصل الخامس
الدولة والمجتمع المدني

الفصل الخامس
الدولة والمجتمع المدني



إذا كان المجتمع المدني يرمز إلى مجموعة من المؤسسات والهيئات الاجتماعية والثقافية الأهلية التي تعبر عن مصالح وتطلعات الجماعات والفئات الاجتماعية المختلفة وتنظم علاقاتها ونشاطاتها وتعمل باستقلال عن الدولة. فإن هذا المجتمع المدني قد شهد نمواً ملحوظاً في الإمارات خلال ال٢٣ سنة الأخيرة.

فمع مطلع كل يوم جديد يزداد فيه عدد المؤسسات والهيئات الأهلية والتطوعية. ومع مطلع كل يوم جديد يزداد فيه عدد الأعضاء العاملين والمنتسبين إلى هذه الموسسات حضوراً وتأثيراً في الواقع الاجتماعي والثقافي. كما أنه ومع مطلع كل يوم جديد يزداد حرص مؤسسات المجتمع المدني في الإمارات على تنويع مصادر دخلها والحصول على استقلالها التنظيمي والاداري والبعيد عن التدخل والتوجيه المباشر للدولة ومؤسساتها والذي هو شرط مهم من شروط نضوج المجتمع المدني.

ولا شك أن نمو وانتعاش مؤسسات المجتمع المدني غير الرسمية هو بنفس أهمية بناء المؤسسات الحكومية والرسمية، بل إنهما مكملان لبعضهما البعض ويؤديان إلى تحقيق المأسسة في الحياة السياسية والاجتماعية. إن المأسسة هي من أهم سمات الدولة الحديثة والعصرية، والتي توظف الآن كل الامكانيات والطاقات المادية والمعنوية من أجل استكمالها في الامارات. قبل قيام الاتحاد، كانت الإمارات مجزأة سياسياً ومكونة من سبعة كيانات متباعدة، لكل منها

علمها وحاكمها وحدودها وشعبها وعلاقاتها الخاصة والمستقلة، وكان الحاكم البريطاني في المنطقة هو الذي يحدد تقارب وتباعد هذه الامارات، لكن ومع الانسحاب العسكري والسياسي البريطاني عام ١٩٧١ حصلت الإمارات على استقلالها وانهت حالة التجزئة وتم الاعلان عن قيام اتحاد الإمارات العربية. لقد استطاع الاتحاد باسلوبه الواقعي والمتأني تجاوز العديد من الصعوبات والتحديات خلال الثلاث وعشرين سنة من عمره. واستمر الاتحاد في الصمود أمام تحديات ومخاطر عقد السبعينات والثمانينات وتحول إلى كيان سياسي معترف به عربياً ودولياً، وذلك على خلاف ما حدث لمعظم التجارب الوحدوية والاتحادية العربية الأخرى[1]. وأصبح الكيان الاتحادي اليوم حقيقة ملموسة ومعاشة على أرض الواقع وأثبت بما لا يدع مجالاً للشك خطأ كل التوقعات المتشائمة والتي كانت تتوقع فشل الاتحاد وتفككه إلى كيانات صغيرة ومجزأة ومستقلة عن بعضها البعض. إن الذي حدث على أرض الواقع هو عكس ذلك تماماً. فقد تداخلت المصالح وتشابكت المكتسبات وأمكن احتواء الخلافات.

إن أكبر نجاحات الدولة الاتحادية هو ما تحقق على الصعيد الاجتماعي حيث ساهم الاتحاد في خلق ظروف حياتية معيشية جديدة لأبناء الامارات. أما على الصعيد السياسي فإن الدولة الاتحادية لازالت تسعى من أجل تحقيق غاياتها التي التزمت بها في أول دستور للامارات. فدولة الوحدة لم تتحقق حتى الآن. كان شعب الإمارات يطمح إلى أن تكون تجربة الدولة الاتحادية تجربة قصيرة وانتقالية ومؤقتة، وعبارة عن خطوة إلى مشروع وحدوي طموح حيث ستتحقق وحدة الأرض والانسان، وتندمج المؤسسات والأجهزة، ويتوحد الاقتصاد والايرادات والثروة الوطنية، والتي ستكون جميعاً تحت الرقابة الشعبية، وسيتم بناء الدولة الحديثة التي توفر لكافة المواطنين حياة دستورية حرة كريمة وآمنة. واذا كانت دولة الوحدة لم تتحقق بسبب المعطيات والظروف الداخلية والخارجية، فإن دولة المؤسسات لا زالت في طور الاكتمال ولا زالت المشاركة السياسية الطموح الذي يتطلع إليه شعب الإمارات وهو يحتفل بالعيد الوطني الثاني من ديسمبر من كل عام.

إن التوسع في بناء المؤسسات هو أهم مؤشر من مؤشرات اكتمال الدول

الحديثة والعصرية. لقد تمكنت الدولة الاتحادية خلال العقدين الماضيين من قطع شوط مهم على صعيد بناء الأجهزة الادارية والبيروقراطية الرسمية. فعدد المؤسسات في الجهاز الاداري الاتحادي ارتفع من ١٤ مؤسسة عام ١٩٧٢ إلى أكثر من ٤٠ مؤسسة بحلول عام ١٩٩٤، منها ٢١ وزارة اتحادية، بالاضافة إلى مؤسسات وهيئات عامة كالهيئة العامة للبريد، ومعهد التنمية الادارية، والهيئة العامة للمعلومات، والمصرف المركزي، ومؤسسة الإمارات للاتصالات، ومؤسسة الإمارات العامة للبترول (أنظر التقسيم الهيكلي لمؤسسات الدولة في الإمارات بالملاحق). كذلك ارتفع عدد العاملين في المؤسسات الحكومية من ٤٠٠٠٠ موظف عام ١٩٧٢ إلى أكثر من ١٢٠ الف موظف بحلول عام ١٩٩٤ منهم أكثر من ٥١ ألف موظف في الوزارات الاتحادية. ويلاحظ أن عدد الموظفين من المواطنين في الوزارات الاتحادية ارتفع من ٧٩٢٦ موظفاً عام ١٩٧٢ إلى ١٢٦٣١ موظفاً عام ١٩٨٢ وأصبح ١٥٧٥٤ موظفاً عام ١٩٨٨، أي بزيادة قدرها ١١٠٪ خلال السنوات ١٩٧٢ - ١٩٨٨.

جاء التوسع في بناء المؤسسات الرسمية تحقيقاً لمبدأ تخصص المؤسسات والدوائر، وفصل السلطات، والذي هو من أهم سمات الدولة الحديثة. إن الدولة الحديثة تتطلب فصل المؤسسات التنفيذية والتشريعية والقضائية بحيث تؤدي كل منها اختصاصات ووظائف محددة، الأمر الذي يضفي العقلانية والاستقرار على الحياة السياسية ويبعدها عن القرارات الفردية والعفوية. وتتوزع السلطات التنفيذية والتشريعية في الإمارات بين ثلاث مؤسسات اتحادية هي المجلس الأعلى، ومجلس الوزراء، والمجلس الوطني، بالاضافة إلى سلطة القضاء.

١ - المجلس الأعلى

وهو السلطة العليا في الاتحاد ويُشكل من حكام الإمارات المكونة للاتحاد، أو من يقوم مقامهم. ولكل إمارة صوت واحد في مداولات المجلس.

ويتولى المجلس رسم السياسة العامة في جميع المسائل الموكولة للاتحاد، والتصديق على القوانين الاتحادية، والمراسيم والمعاهدات والاتفاقيات الدولية، وتعيين مجلس وزراء الاتحاد وقبول استقالته، وتعيين رئيس وقضاة المحكمة العليا، والرقابة العليا على شؤون الاتحاد.

وتصدر قرارات المجلس الأعلى في المسائل الموضوعة بأغلبية خمسة أعضاء من أعضائه على أن تشمل هذه الأغلبية صوتي امارتي أبوظبي ودبي. أما قراراته في المسائل الاجرائية فتصدر بأغلبية الأصوات، وينتخب المجلس الأعلى من بين أعضائه رئيساً للاتحاد ونائباً لرئيس الاتحاد(٣). وقد رأس سمو الشيخ زايد حاكم أبوظبي المجلس الأعلى للاتحاد منذ قيامه في عام ١٩٧١، كما أن حاكم دبي سمو الشيخ راشد آل مكتوم اضطلع بمهام نائب الرئيس منذ قيام الاتحاد وحتى وفاته، حيث خلفه في المنصب سمو الشيخ مكتوم بن راشد حاكم دبي أيضاً.

٢ - مجلس الوزراء

ويتكون من رئيس مجلس الوزراء ونائبه وعدد من الوزراء. ويتولى هذا المجلس متابعة تنفيذ السياسة العامة لحكومة الاتحاد، واقتراح مشروعات القوانين الاتحادية واعداد مشروع الميزانية السنوية، واعداد مشروعات المراسيم والقرارات المختلفة، والاشراف على تنفيذ القوانين والمراسيم. ومهام أخرى(٤).
ومنذ قيام الاتحاد يرأس مجلس الوزراء حاكم دبي أو ولي عهده. وتتمثل جميع الإمارات في مجلس الوزراء وفق حصص أقرب ما تكون من الثبات ومجلس الوزراء الحالي في الإمارات تشكل في نوفمبر عام ١٩٩٠ برئاسة صاحب السمو الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم. وتولى الشيخ سلطان بن زايد آل نهيان منصب نائب رئيس مجلس الوزراء ويتمتع مجلس الوزراء في الإمارات بالاستقرار حيث جاء تشكيل المجلس الراهن عقب المجلس الذي شكل في عام ١٩٧٩ واستمر لمدة احد عشر عاماً لم يعدل خلالها سوى مرة واحدة في عام ١٩٨٣.

ولم يجر أي تعديل على المجلس الحالي سوى في عام ١٩٩٢ حيث قبلت استقالة وزير الداخلية. وتم تعيين وزير داخلية جديد وقد أصبح توزيع المناصب الوزارية على النحو التالي:

سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم وزير المالية والصناعة.
سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم وزير الدفاع.
معالي الفريق الدكتور محمد سعيد البادي وزير الداخلية.
معالي راشد عبدالله النعيمي وزير الخارجية.
معالي محمد سعيد الملا وزير المواصلات.

معالي الشيخ حميد بن أحمد المعلا وزير التخطيط.
معالي الشيخ محمد بن أحمد الخزرجي وزير الشؤون الاسلامية والأوقاف.
معالي حميد بن ناصر العويس وزير الماء والكهرباء.
معالي سعيد غباش وزير الاقتصاد.
معالي سعيد الرقباني وزير الزراعة والثروة السمكية.
معالي سعيد الغيث وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء.
معالي خلفان الرومي وزير الاعلام والثقافة.
معالي حمد بن عبدالرحمن المدفع وزير التربية والتعليم.
معالي أحمد بن حميد الطاير وزير الدولة للشؤون المالية والصناعة.
سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان وزير الدولة للشؤون الخارجية
معالي الشيخ محمد بن صقر بن محمد القاسمي وزير الدولة لشؤون المجلس الأعلى.
معالي الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان وزير التعليم العالي.
معالي الدكتور عبدالله بن عمران تريم وزير العدل.
معالي يوسف بن عمير بن يوسف وزير البترول والثروة المعدنية.
معالي ركاض بن سالم بن ركاض وزير الأشغال العامة والاسكان.
معالي الشيخ فيصل بن خالد بن محمد القاسمي وزير الشباب والرياضة.
معالي أحمد سعيد البادي وزير الصحة.

٣ - المجلس الوطني الاتحادي:

ويتشكل المجلس الوطني الاتحادي من /٤٠/ عضواً موزعين على النحو التالي:

أبوظبي	٨ مقاعد
دبي	٨ مقاعد
الشارقة	٦ مقاعد
رأس الخيمة	٦ مقاعد
عجمان	٤ مقاعد
أم القيوين	٤ مقاعد

الفجيرة ٤ مقاعد

وقد ترك لكل إمارة تحديد طريقة اختيار المواطنين الذين يمثلونها في المجلس.(٥)

وقد لجأت إمارات الدولة كافة إلى التعيين منذ قيام الاتحاد وحتى هذا التاريخ.

ومدة العضوية في المجلس سنتان ميلاديتان، ويجوز اعادة اختيار من انتهت مدة عضويتهم من الأعضاء. وعضو المجلس الاتحادي ينوب عن شعب الاتحاد جميعه، وليس فقط عن الامارة التي يمثلها داخل المجلس، وفق ما جاء في المادة ٧٧ من الدستور المؤقت للامارات(٦)

وجلسات المجلس علنية، وتعقد الجلسات سرية اذا طلب ذلك ممثل الحكومة، أو رئيس المجلس، أو ثلث الأعضاء، ويتولى المجلس الوطني النظر في مشروعات القوانين قبل رفعها إلى رئيس الاتحاد، كما ينظر في مشروع الميزانية العامة السنوية للاتحاد، وفي مشروع قانون الحساب الختامي كما أن له أن يناقش أي موضوع من الموضوعات العامة وقد شهد عام ١٩٩٣ تعيين مجلس وطني جديد بموجب المرسوم الاتحادي رقم ٥ لسنة ١٩٩٣ على النحو التالي:

امارة أبوظبي:

١ - الحاج بن عبدالله المحيربي. ٢ - رحمة بن محمد المسعود. ٣ - فرج بن علي حمودة. ٤ - حمد بن سلطان الدرمكي. ٥ - محمد بن عبدالله العتيبة ٦ - محمد بن ناصر النخيرة الخيلي. ٧ - راشد بن محمد عبدالله المزروعي. ٨ - سعود بن راشد الشامسي.

امارة دبي:

١ - محمد بن خليفة بن سلطان الحبتور. ٢ - محمد بن حاضر. ٣ - سلطان أحمد حارب. ٤ - سلطان بطي بن مجرن. ٥ - دلموك محمد بن دلموك. ٦ - سعيد الكندي. ٧ - خالد محمد أحمد ٨ - محمد سلطان سلطان سعيد.

امارة الشارقة:

١ - عبيد بن عيسى بن أحمد. ٢ - راشد بن عمران بن تريم. ٣ - سالم بن حمد بن عبيد الشامسي. ٤ - سعيد بن حميد الجاري. ٥ - علي بن عبيد

الزعابي. ٦ - سعيد بن علي بن عبيد علاي.

امارة رأس الخيمة:

١ - صالح أحمد الشال. ٢ - عبيد سيف جبر. ٣ - علي عبدالله مصبح. ٤ - يوسف علي البزي. ٥ - أحمد حمدان آل مالك. ٦ - سيف صالح سيف.

امارة عجمان:

عبيد علي المهيري. ٢ - عبدالله محمد المويجعي. ٣ - علي عبدالله الحمراني. ٤ - محمد راشد الشعالي.

امارة أم القيوين:

١ - عبدالعزيز أحمد سيف. ٢ - سلطان محمد عمير. ٣ - أحمد ابراهيم الخرجي. ٤ - علي جاسم أحمد.

امارة الفجيرة:

١ - محمد عبدالله السلامي. ٢ - خلفان عبيد خلفان. ٣ - أحمد خليفة الشامسي ٤ - عبدالله سعيد راشد.

وقد انتخب المجلس الحاج بن عبد الله المحيربي رئيساً للمجلس ،وراشد بن عمران بن تريم نائباً أولاً للرئيس، وعبيد علي المهيري نائباً ثانياً لرئيس المجلس.(٨)

وقد تناول المجلس الوطني في دور انعقاده في عام ١٩٩٣ عدداً من القضايا الهامة منها استنكاره لاستمرار ايران في احتلال جزر طنب الكبرى، والصغرى، وأبوموسى، ووصف هذا الاحتلال بأنه انتهاك لسيادة الدولة على أراضيها، كما طالب المجلس اسرائيل بأن تكفل العودة المأمونة لجميع المبعدين إلى الأراضي المحتلة، ووصف المجلس هذا الابعاد بأنه انتهاك لحقوق الانسان وخرق لاتفاقية جنيف الرابعة.

كما ناقش المجلس في جلسته الرابعة السياسة الصحية في الدولة.

وفي الجلسة الخامسة موضوع القضاء على ظاهرة انتشار المخدرات ولعل أهم ما يمكن الاشارة إليه من أنشطة هو ما تضمنه خطاب الرد على خطاب صاحب السمو رئيس الدولة، والذي تم فيه التأكيد على أهمية صدور دستور دائم للدولة. وقد جاء في الرد «لقد صدر الدستور المؤقت منذ أكثر من أحد وعشرين

عاماً للعمل به في مرحلة انتقالية تعبر فيها البلاد حالة التجزئة إلى الاتحاد، وكان هذا الدستور وقت اعداده محصلة لاعتبارات تاريخية وسياسية واقتصادية واجتماعية أملت قواعده، وفرضت الكثير من أحكامه وقد نجحت التجربة الاتحادية، وأثبت الاتحاد أصالته وقدرته على النمو والتطور، كما نجحت التجربة الديمقراطية ونمت. وبدا هذا الدستور عاجزاً عن مواكبة التطور، وبات أمر تعديله مطلباً وطنياً ملحاً.

والمجلس إذ يؤكد أهمية قرار المجلس الأعلى رقم /٣/ لسنة ١٩٩١ بتشكيل لجنة لدراسة الدستور فإنه يتطلع إلى الوقت الذي يتم فيه اعداد مشروع دستور دائم يستجيب إلى احتياجات التطور، ويلبي احتياجات شعبكم في تدعيم اركان الاتحاد والمؤسسات الاتحادية وتعميق الممارسة الديمقراطية». [٩]

لقد لعب المجلس الوطني الاتحادي منذ قيام الدولة - وما زال يلعب - دوراً مهماً في تعزيز الديمقراطية، وفي الحد من تشدد بعض القوانين في اجراءتها ضد المواطنين. ولقد كانت النقاشات التي دارت حول قانون العقوبات خير دليل على ذلك. وقد ناقش هذا المجلس وأقر منذ قيامه في ١٣ فبراير ١٩٧٢ أكثر من ٢٠٠ مشروع قانون اتحادي، وناقش نحو ١٦٠ موضوعاً من الموضوعات العامة. [١٠]

٤ - القضاء في الامارات:

نص الدستور المؤقت في مادته ٩٤ أن العدل أساس الملك والقضاة مستقلون لا سلطان عليهم في أداء واجبهم لغير القانون وضمائرهم.

وقد تضمن الدستور المؤقت تشكيل المحكمة الاتحادية العليا وقد نص على أن رئيس المحكمة الاتحادية العليا وقضاتها لا يعزلون ابان توليهم القضاء ولا تنتهي ولايتهم إلا بالوفاة أو الاستقالة أو بلوغ سن الاحالة إلى التقاعد، أو ثبوت عجزهم عن القيام بمهام وظائفهم لأسباب صحية.

وقد اختصت المحكمة الاتحادية العليا بالفصل في المنازعات المختلفة بين الإمارات الأعضاء للاتحاد، وبحث دستورية القوانين الاتحادية، وبحث دستورية القوانين والتشريعات واللوائح عموماً. وتفسير أحكام الدستور، ومساءلة الوزراء وكبار موظفي الاتحاد[١١] وقد نص الدستور المؤقت على أن يكون للإمارات

نائب عام يعين بمرسوم اتحادي يصدر بموافقة مجلس الوزراء. ويعاون النائب العام عدد من أعضاء النيابة العامة.(١٢)

٥ - السلطات المحلية:

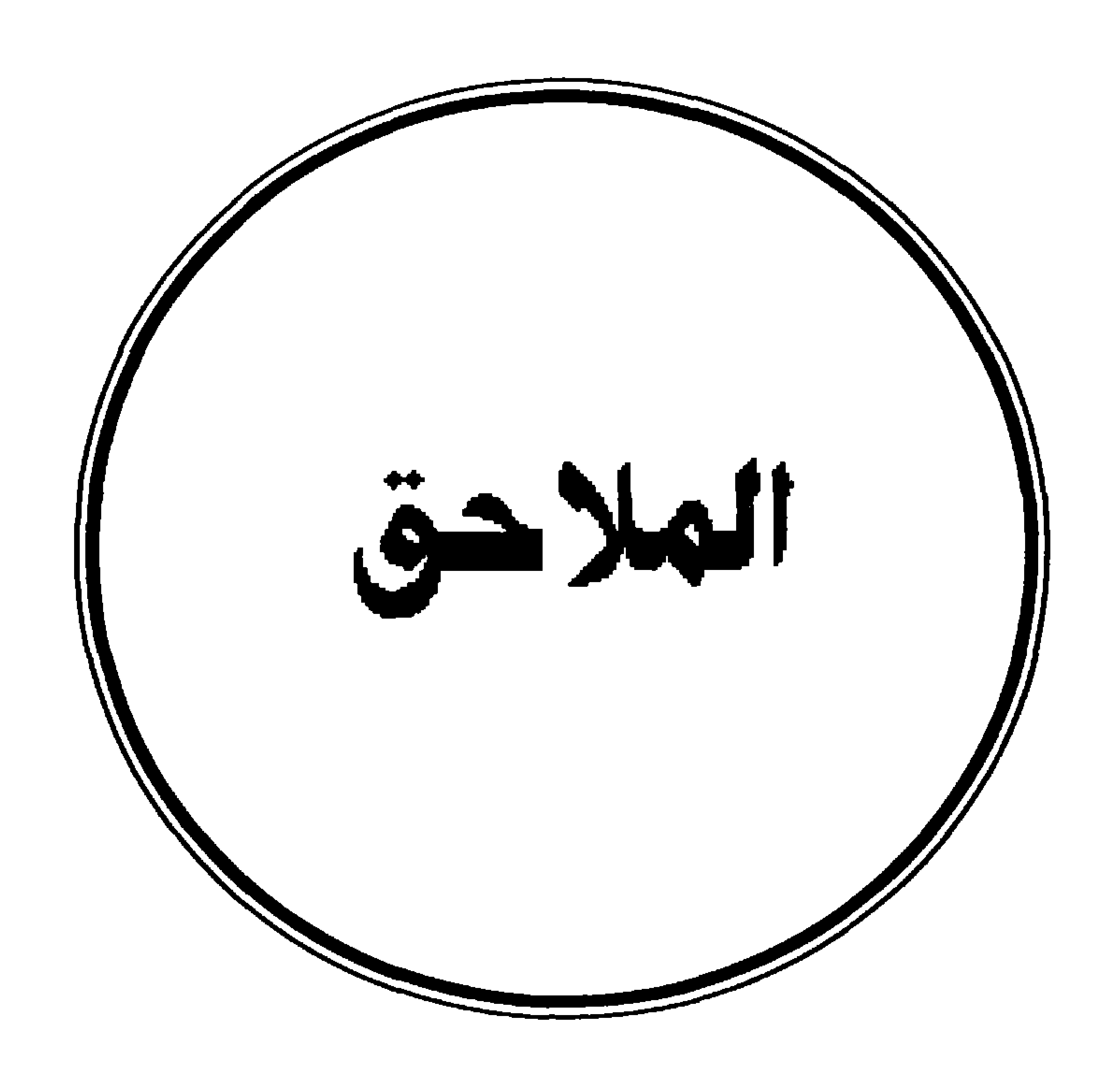
ترك الدستور المؤقت للإمارات الأعضاء أن تمارس السيادة على أراضيها ومياهها الاقليمية في جميع الشؤون التي لا يختص بها الاتحاد بمقتضى الدستور المؤقت .(١٣) كما أن المادة /١١٦/ من الدستور تركت للإمارات جميع السلطات التي لم يعهد بها للاتحاد، وأن تشارك جميعاً في بنيانه وتفيد من وجوده وخدماته وحمايته.(١٤) كما أنه أجاز للإمارات الأعضاء في الاتحاد عقد اتفاقات محدودة ذات طبيعة ادارية محلية مع الدول والأقطار المجاورة لها، على ألا تتعارض مع مصالح الاتحاد ولا مع القوانين الاتحادية(١٥)

وبموجب هذه الصلاحيات الممنوحة للامارات. تسيطر كل إمارة على انتاج وتسويق البترول في أراضيها. كما أن لبعض الإمارات مجالس استشارية، ومكاتب تنفيذية. ودوائر محلية، تشرف على العديد من الشؤون الاقتصادية والصحية، والتخطيط. وما سوى ذلك من الأنشطة.

إن توزع السلطات والاختصاصات ما بين الحكومة الاتحادية والسلطات المحلية يضفي نوعاً من التعددية على الامارات. ومثل هذه التعددية تعكس نفسها ايجاباً على حركة ومسيرة المجتمع المدني في الدولة. إذ إن العديد من مؤسسات المجتمع المدني أشهرت وتمارس أنشطتها بموجب قرارات محلية. كما أن المؤسسات المحلية أفرزت العديد من المؤسسات الثقافية المتميزة والفاعلة في مجتمع الامارات، إضافة إلى ما تتلقاه الجمعيات والأندية من دعم تلك المؤسسات والذي يفوق في كثير من الأحيان دعم الحكومة الاتحادية.

هوامش الفصل الخامس

١ - مركز دراسات الوحدة العربية، تجربة الإمارات العربية المتحدة، بيروت، ١٩٨١.
٢ - حميد القطامي، التجربة الاماراتية في عمليات توطين الوظائف الحكومية الاتحادية، مجلة شؤون اجتماعية العدد ٢٦، صيف ١٩٩٠، ص١٥.
٣ - وزارة الدولة لشؤون مجلس الوزراء، مجموعة الجريدة الرسمية، ١٩٧١ - ١٩٧٦ الجزء الأول، الدستور المؤقت للامارات، ص ص ٩-١١.
٤ - المصدر السابق، ص ص ١٤-١٥.
٥ - المصدر السابق، ص١٧
٦ - المصدر السابق، ص١٩.
٧ - المصدر السابق، ص٢٢.
٨ - وزارة الاعلام والثقافة - دولة الإمارات العربية المتحدة ١٩٩٣ - طبعة ثانية، يناير ١٩٩٤، ص ص ٣٤ - ٣٥.
٩ - المصر السابق، ص٣٨.
١٠ - المصدر السابق، ص٣٤.
١١ - مجموعة الجريدة الرسمية، مصدر سابق، ص٢٤.
١٢ - المصدر السابق، ص٢٦
١٣ - المصدر السابق، ص٢.
١٤ - المصدر السابق، ص٢٩.
١٥ - المصدر السابق، ص٣٢.


الملاحق

جدول رقم (١)

الحقوق المدنية والسياسية التي وردت في دستور دولة الإمارات والعهد الدولي

م	الحقــــــــوق	دستور الامارات	العهد الدولي
١	تحريم التعذيب أو المعاملة القاسية.	م ٢٦، ٢٨	م ٧
٢	تحريم الاستعباد.	م ٣٤	م ٨ ف ٢
٣	تحريم فرض ممارسة العمل بالقوة.	م ٣٤	م ٨ ف ٣/أ
٤	الحق في الحرية والسلامة الشخصية.	م ٢٨	م ٩ ف ١
٥	الحق في الإقامة والانتقال.	م ٢٩	م ١٢ ف ١
٦	الحق في المساواة أمام القضاء.	م ٢٥، ٤١	م ١٤ ف ١
٧	المتهم بريء ما لم تثبت ادانته طبقاً للقانون.	٢٨ ٩	م ١٤ ف ٢
٨	لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون.	م ٢٧	م ١٥ ف ١
٩	حرمة الحياة الخاصة (المنزل أو المراسلات).	م ٢٧	م ١٧ ف ١
١٠	الحق في حرية الفكر والضمير والديانة.	م ٣٢	م ١٨ ف ١
١١	الحق في حرية الرأي والتعبير.	م ٣٠	م١٩ف١ف٢
١٢	حق العائلة في التمتع بحماية المجتمع والدولة.	م ١٥	م ٢٣
١٣	الحق في تولي الوظائف العامة.	م ٣٥	م ٢٥/ج
١٤	المساواة أمام القانون.	م ٢٥	م ٢٦
١٥	عدم جواز استبعاد أي مواطن عن البلاد.	م ٣٧	م ١٢ ف ٤

جدول رقم (٢)

الحقوق المدنية والسياسية التي وردت في دستور دولة الامارات ولم ترد في العهد الدولي

م	الحقــــــــوق	دستور الامارات	العهد الدولي
١	حظر المصادرة العامة للأموال.	م ٣٩	
٢	حق الجنسية.	م ٨	
٣	العقوبة الشخصية.	م ٢٨	
٤	حرية المساكن.	م ٣٦	
٥	استقلال القضاء.	م ٩٤	
٦	حق الفرد في مخاطبة السلطات العامة.	م ٤١	
٧	حق تشكيل الجمعيات.	م ٣٣	
٨	حرمة الملكية.	م ٢١	
٩	حق المتهم في الدفاع عن نفسه.	م ٢٨	
١٠	حق اللجوء السياسي.	م ٣٨	

جدول رقم (٢)

الحقوق المدنية والسياسية التي وردت في العهد الدولي ولم ترد في دستور دولة

م	الحقوق	دستور الامارات	العهد الدولي
١	حرية التصرف بالموارد الطبيعية.		م ١ ف ٢
٢	مساواة الرجال والنساء.		م ٧
٣	الحق الطبيعي للإنسان في الحياة.		م ٦
٤	تحريم اخضاع الفرد دورن رضائه للتجارب العلمية والطبية.		م ٧
٥	ضمان عدم ابعاد الأجنبي المقيم قانونياً إلا		م ١٣
٦	بقرار قضائي.		م ١٦
٧	الحق بالاعتراف بالفرد كشخص أمام القانون حظر الدعاية من أجل الحرب.		م ٢٠ ف ١
٨	حظر الدعوة لكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية.		م ٢٠ ف ٢
٩	حرية التظاهر.		م ٢١
١٠	الحق في الانتخاب.		م ٢٥/ب
١١	حق الأقليات في التمتع بثقافتهم أو الاعلان عن ديانتهم أو استعمال لغتهم.		م ٢٧

جدول رقم (٤)

الحقوق المدنية والسياسية التي وردت في دستور دولة الامارات والعهد الدولي

الحقوق	دستور الامارات
المادة (١٨) إنشاء المدارس الخاصة. المادة (٢١) نزع الملكية للمنفعة العامة. المادة (٢٦) الحرية الشخصية والقبض على أحد أو تفتيشه أو حجره أو حبسه. المادة (٣٥) المساواة بين المواطنين في تولي الوظائف العامة. المادة (٣١) حرية المراسلات وسريتها. المادة (٣٦) حرمة المساكن.	فقاً لأحكام القانون
المادة (٢٤) رفع مستوى المعيشة وتحقيق الرخاء للمواطنين. المادة (٢٩) حرية التنقل والاقامة للمواطنين. المادة (٣٠) حرية الرأي والتعبير. المادة (٣٣) حرية الاجتماع أو تكوين الجمعيات.	في حدود القانون
المادة (٨) اسقاط الجنسية أو سحبها (الأحوال الاستثنائية). المادة (٣٤) فرض العمل الاجباري (الأحوال الاستثنائية)	ينص عليها القانون
المادة (٣٩) المصادرة العامة للأموال محظورة.	الأحوال المنصوص عليها في القانون
المادة (٣٢) حرية القيام بالشعائر الدينية.	النظام العام والآداب العامة

جدول رقم (٥) يوضح سنوات الاشهار حسب فئات الجمعيات ذات النفع العام من عام ١٩٧٤ إلى عام ١٩٩٢م*

فئات الجمعيات / السنة	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	المجموع
دينية	١					١	٢	١		١		-		-	-		-				٦
نسائية	٤	٢				١		-			-	-	-	-	-	-					٧
مهنية	-					١	٢	٣		١	١	٢				-	-			-	١٠
فنون شعبية	١		١	٢	١	٢	١	١	٢	-	٢	٢			٢	١	١	٢	٢		١٩
ثقافية وخدمات عامة	١					١	١				-	١		١		١	-	١		١	٨
خدمات انسانية										١		١		١		١	-	١			٦
مصارع			١		١	١		١		-	٢	١			١				١		٩
جاليات	٤	٧		٢	٤						-	-		-							١٧
المجموع	١١	٨	٢	٤	٧	٨	٧	٥	٣	٢	٦	٧	-	٣	٤	٣	١	٥	٤	١	٩٢
%	١٢	٨.٧	٢.٢	٤.٣	٧.٦	٨.٧	٧.٦	٥.٤	٣.٣	٢.٢	٦.٥	٧.٦	-	٣.٣	٤.٣	٣.٣	١.١	٥.٤	٤.٣	١.١	١٠٠

* المصدر: وزارة العمل والشؤون الاجتماعية: ادارة الجمعيات ذات النفع العام التقرير السنوي لعام ١٩٩٢ ص ١١

جدول رقم (٦) يوضح التوزيع الجغرافي للجمعيات حتى عام ١٩٩٢*

فئات الجمعيات / الإمارة	أبوظبي	دبي	الشارقة	رأس الخيمة	عجمان	أم القيوين	الفجيرة	المجموع	%
دينية		٢		١	١	١		٦	٦.٥
نسائية	٢	١	١	١	١	١		٧	٧.٦
مهنية	٣	٢	٥					١٠	١٠.٩
فنون شعبية	٤	٤	٥	١٠	١	٢	٢	٢٩	٣١.٥
ثقافية وخدمات عامة	٢	٤	٢				-	٨	٨.٧
خدمات انسانية	٢	٢	١				١	٦	٦.٥
مصارع	٤		٢	١		١	١	٩	٩.٨
جاليات	١٠	١			٤			١٧	١٨.٥
المجموع	٣١	١٨	١٦	١٣	٥	٥	٤	٩٢	١٠٠
%	٣٣.٧	١٩.٦	١٧.٤	١٤.١	٥.٤	٥.٤	٤.٣	١٠٠	

* المصدر: وزارة العمل والشؤون الاجتماعية: ادارة الجمعيات ذات النفع العام التقرير السنوي لعام ١٩٩٢ ص ١٢

جدول رقم (٧) يوضح توزيع الأعضاء في الجمعيات حسب نوع العضوية

البيان / فئات الجمعيات	عدد المؤسسين		عدد الرواد		الاشتراك السنوي		عدد أعضاء مجالس الإدارة		عدد الأعضاء الإجمالي		توزيع الأعضاء							
											عامل		منتسب		فخري		أخرى	
	مج	م	مج	م	مج	م	مج	م	مج	م	مج	م	مج	م	مج	م	مج	م
دينية	١٠٩	٣٣	١٨	٤	١٣٣٠	٦٦٦	٨٨	١١	٢٥١	٧٤	٦٥١	٥٧	٥٩	٣	١١	٦	-	-
نسائية	٨٢٥	٧١	٢٥	٧	١٤٠	٨٨	٧١	١٠	٢١٣٣١	٢١٠٨	٢٠١٨	١٧٠	١٢٥٥	٤٢٣	٥٥٧	١٨١	١٤٧	٣٧٣١
مهنية	٨٣٧	٤٣	٢٤	٣	١٧٥٨٧	١٩٨٩	٧٤	٧	٣٠٣٥	٣٠٧	٥٣٧٤	٦٣٢	١٣٤١	١٨٠	١	-	١٠٩	٩١
فنون شعبية	١٠٨٧	٦٠	٢٨	٤	٦٠	١٠	٥٦٣	١٠	١٠٨٧	٤٠٦	٢٨٠٤	٣٠٠	١٠٤٤	١٨٩	٤٧٠	٨٩	٤٤	٦١
ثقافية وخدمات عامة	٨٤	٦٨	-	-	٧٠٠	٧٠٠	٣٤	١٢	١٥٤	٥٤	١٨٧	٥٧	-	-	-	-	-	-
خدمات إنسانية	٤٠٨	٦٦	٤	٤	٤٧٠٠	٦٠٠	٤٣	٢١	٦١	٥٣	١٩٤	٤٩	١٨	٢٨	١	١	-	-
مسارح	١٠٤	١٧	١٠	٣	١٠٠	٨٠	٣٢	٦	٦١٨	٥٤	٦٢٤	٤٩	٦٤	٦٤	-	-	-	-
جاليات	١٠٨١	١٦٠	٦٨	٤	١٨٩٠	١٨٩	١٤٣	١٤	٥٣٤١	٥٣٤	٧٦٤٤	٧٧٤	٦٥٣	٥٣	٦٦	٧	٤٨٦	١٠٨
المجموع العام	٣٥٥٥	٤٩	١١٤	٤	٣٦١٤٧	٣٩١	٦١٦	١٠	٥٢٣٣٣	٦١٦	١٨٧٧٨	١١٠٣	٤١٩٤	٧٧٩	١٠٣٢	٦٥٩	١٠٨٥	٤٥١٦

مج = مجموع   المصدر: راشد محمد راشد، واقع الجمعيات ذات النفع العام «دراسة احصائية» وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ادارة الرعاية والتنمية

م = متوسط   الاجتماعية، دولة الامارات العربية المتحدة

جدول رقم (٨) يوضح مجموع اعانات الحكومة الاتحادية للجمعيات منذ عام ١٩٧٤ إلى عام ١٩٩٣ بالاف الدراهم*

السنة / فئات الجمعيات	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
دينية	١٠٠	٥٠	١٣٠	٢٢٠	٢٢٠	٢٥٠	٢٥٠	٢٢٥٠	١٤٥٠	١٢٧٠	١١٥٥٠	٩٥٥	٦٠٥	٤٥٠	٤٥٠	٤٤٣	٤٤٣	٤٤٣	٤٤٣	٤٣٤
نسائية	٢٠٠	٣٠٠	٣٦٠	٤٠٠	١٤٧٠	١٥٦٠	٢٧٠٢	٢٧٠٢	٢٢٢٧	٢٤٦٠	٢٢٩٤	٢٦٠٤	١١٢٧	١٠٩٠	١٠٩٠	١٠٩٠	١٠٩	١٠٩	١٠٩٠	١٠٩
مهنية						٥٠	٥٠	٦٤٠	٨٠٠	٨٠	٢٠٣	١١٦٦	٤٥٥	٤٧٠	٤٦٠	٤٥٠	٤٧٠	٤٧	٣٥	٣٧
فنون شعبية		٣٠	٨٠	١٧٠	٢٥٠	٤٤٠	٤٧٠	٢٦٥٠	٢٥٠٠	٢٦٤٥	٣٠٠٠	٣٣٣	٣١٨	٣٠٦٧	٢٩٥٣	٣٠٥٥	٣٢٥٥	٣٣٥٥	٣٤٧٥	٣٣٠٥
ثقافية وخدمات عامة		-					٢٣٠	٢٣٧	١٥٠	٢٣٠	٧٠	٥٥	٤			٣٠	٢٣٠	٢٢٠	٩٦	٨٠٠
خدمات انسانية										٤٠	٣٠	٢٥٠	٢٥	٤٥٠	٤٥٠	٤٥٠	٣٩٠	٣٩	٣٣	٣٠٦
مسارح			٢٤٠	٢٦٠	٢٨٠	٢٠٠	٢٦٠	٤٤٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٥٠	٦٥	٩٠	٦٠	٧٠	٨٥	٥٥٥	٢٢٠	٢٢٠	٥
المجموع	٢	٣٣٠	٧٠٠	٨٨٠	٣١١٠	٣٨٣٠	٤٦٠٣	٧٦١٠	٨٤٦٧	٧٨٣٤	٨٤٨	٧٢٠٨	٨٦١٧	٨٤٦٧	٨٣٠٣	٨٥٨٧	٨٣٠٣	٤٩٣٧	٨٣٦٧	٨٣٣٤

* المصدر: وزارة العمل والشؤون الاجتماعية: ادارة الجمعيات ذات النفع العام التقرير السنوي لعام ١٩٩٣ ص ص ١٢، ١٣

جدول رقم (٩) يبين مصادر ايرادات بعض الجمعيات ذات النفع العام لعام ١٩٩٢

البيان / اسم الجمعية	اعانة وزارة العمل		اشتراكات الأعضاء		تبرعات وإعانات		بيع كتب ونشرات ومجلات		ايراد استثمارات وعقارات ومبيعات		ايرادات متنوعة		مجموع الايرادات		مجموع المصروفات	
	المبلغ	٪	المبلغ	٪	المبلغ	٪	المبلغ	٪	المبلغ	٪	المبلغ	٪	المبلغ	٪	المبلغ	٪
جمعية الاجتماعيين	١٣٠٠٠٠	٤٢.٥	٨٩٣	٠.١	٦٨٧٨٨	١٠.٣	١٠٠٣٣٠	٣٣.٦	-	-	١٨٩٤٧	٥.٧	٣٠٧٨٦٨	١٠٠	٢٢٤٦٧٧	٨٠
الاصلاح والتوجيه الاجتماعي	٣٠٠٠٠٠	٥٦.٣	٨٣٨٠	١	٤٣٦٦٠	٨.٣	-	-	٦٥٠٠	١٣	١٣٠٩٧٨	٢٣.٧	٥٣٣٨٣٨	١	٤٣٦١٢٨	٨١.٧
جمعية الإرشاد الاجتماعي بعجمان	٤٣٠٠٠	٩.٣	-	-	٣٩٩٣٦٨	٨٧.٤	-	-	-	-	١٨٤٣٨	٣.٤	٤٥٦٦٨٠	١٠٠	٥٠٦٧٧٣	١١١
الجمعية الخيرية لتنظيم الأسرة في الفجيرة	٤٣٠٠٠	٩	-	-	١٠٠	٠.١	٩٨١٠	٢	٤٠٤٦٨٧	٨٦.٨	-	-	٤٦٦١٨٧	١	٧١٣٣٣٠	١٥٣
الجمعية النسائية بأم القيوين	٨٨٠٠٠	٤٨	-	-	-	-	-	-	٧٥١٩	٤١.٨	٦٥٣٨٠	٣٧.٤	١٨٨٨٧٠	١٠٠	١٥١٠٧٠	٨
جمعية أم المؤمنين النسائية عجمان	١١٥٠٠٠	٧.٥	٨٣٠٠	٠.٣	٣٤١١٨٠	٢٢.٤	-	-	١٠٤٣٨١٩	٦٨.٤	١٩٩٤٠	١.٣	١٥٢٢٠١٩	١	١٣٥٠٠٤٧	٨٨.٥
جمعية الاتحاد النسائية بالشارقة	٤١٥٠٠٠	١٤.٢	-	-	-	-	-	-	٢٠٩٥٨٨١	٧٣.٧	٣١٦٣٦١	١١.١	٢٨٣٠٨٠٢	١	٧٩١٥٨١٣	٢٨
جمعية الفجيرة الثقافية	٤٠٠٠٠	٣٨.٤	٦	٠.٦	٦٦٩٠٠	٥٩.٤	-	-	١٧٨	١.٦	-	-	١٠٤١٨٠	١	٩٠٨٧٠	٨٧.٢
جمعية المعلمين بدبي	-	-	١٩٦٠٠	٢٢.٩	٣٣٤٩٦٩	٣٩.٩	٢١٨٨١	٢٧	-	-	١٦٤	٠.٢	٨٣٨٩٦٨	١٠٠	٩٠٨٨٨	١٠٨
دار البر بدبي	١٦	٠.١	-	-	١٧٧٩٢٩٩	٩٩.٩	-	-	-	-	-	-	١٧٧٣٨٢١٩	١	١٥٠٨٤١٢٨	٨٨
جمعية الإمارات لحماية المستهلك	٣٠٠٠	٦٣.٧	٥	٠.١	١٦٦٠٠	٣٥.٢	-	-	-	-	-	-	٤٧١٠٠	١٠٠	٥٣٥٩٨	١١٤
جمعية الإمارات لرعاية وتأهيل المعاقين	٨٠٠٠	٦٦	١٢٠٠٠	١٠	٣٠٠٠	٢٤	-	-	-	-	٨٠٠٠	٦٦	١٢١٣٠٠	١٠٠	١١٣٨٧١	١٢٨
مركز الإرشاد الاجتماعي برأس الخيمة	٤٣٠٠٠	٩.٣	-	-	٣٩٩٣٦٨	٨٧.٤	-	-	-	-	١٨٤٣٨	٣.٤	٤٥٦٦٨٠	١	١٤٤٩٨٩	٣٢
جمعية المعلمين	١٠٠٠٠٠	١١.٧	٤٩٨٧٠	٥.٨	-	-	١٨٩٨٣	٢.٢	٥٥٣٧٠٤	٦٤.٣	١٣٨٨١٣	١١.٩	٨٥٣٦٣٨	١٠٠	٨٩٤٤٠٩	١٠٥

تابع جدول رقم (٩) يبين مصادر ايرادات بعض الجمعيات ذات النفع العام لعام ١٩٩٢

البيان / اسم الجمعية	اعانة وزارة العمل		اشتراكات الأعضاء		تبرعات وإعانات وزكاة		بيع كتب ونشرات ومجلات		ايراد استثمارات وعقارات ومبيعات		ايرادات متنوعة		مجموع الايرادات		مجموع المصروفات	
	المبلغ	٪	المبلغ	٪	المبلغ	٪	المبلغ	٪	المبلغ	٪	المبلغ	٪	المبلغ	٪	المبلغ	٪
الجمعية الخيرية بالفجيرة	١	٠.٣	١٦٠	٠.٤	٦٤٨٠٩٩٦	٧٩	-	-	١٢٣٨٥٨٤	٢٠.٦	١٤٨٢٩١	٢.٨	٨٢٨٠٩٨٧	١٠٠	٣١١١٨٨٩	٣٨.٥
اتحاد كتاب وأدباء الإمارات	٩	١٧.٨	٣٠٠٠	٠.٦	٣٢٧٠٠٠	٦٤	١٩٩٤٤	١٢.٩	-	-	٣٠٨٢٣	١١.٥	٥٠٤٤٧٧	١٠٠	٥٠٥٠٢٦	١٠٠
جمعية الحقوقيين	٤٠٠٠٠	٦٢.٨	١٢٢٠	٢٣.٧	٢٠٠٠	٠.٤	٦٠٠	١.٠	-	-	-	-	٥٣٨٠٠	١٠٠	٧٠٩٨٠	١٣٣
جمعية نهضة المرأة برأس الخيمة	١١٠٠٠٠	٣٤.٦	٣٠٠	٠.٠	٦٨٠٠٠	٢١.٢	-	-	١٢٢٠٠٠	٣٩.٩	١٥٦٨٠	٤.٩	٣١٧٩٨٠	١	٢٧١١٣٤	٨٥.٣
جمعية الإمارات الطبية	٥٥٠٠٠	٦٣.٩	-	-	١٢٥٠٠	١٤.٩	٩١٦٣	١٠.٧	-	-	٨١٣٠	٩.٤	٨٦٥٨٣	١٠٠	٢٠٧٣١٦	٢٤٣
جمعية أصدقاء البيئة	٣٠٠٠	٦٧.١	٨٨	٠.٢	٦٣٢٧	١٤.٣	٤٤٨	١٠.٣	-	-	-	-	٤٤٦٦٤	١٠٠	٤١٦٦٣	٩٨
جمعية النهضة النسائية بدبي	١١٥	٥.٧	١٠٣٠	٠.٥	١٧٨٠	٨٣.٣	-	-	١٥٩٨٠٠	٧.٩	٧٣٨٨٤	٣.٦	٢٠٠٦٣٨٤	١٠٠	١٨١٠٠١٩	٩٠.٢
جمعية المهندسين	٥٥	١٧.٣	١١٢١	٤٥.٣	-	-	٦٠٨٤٣	٢٤.١	٣٩٨٠٠	١٢.٤	٤٧٣٠	٠.٩	٣١٣٧٨	١٠٠	٣٣١٣٣١	١٠٨
جمعية احياء التراث الشعبي	٨	١	-	-	٦٨٢٢٧٨٨	٨٨.٣	-	-	٦٩	٨.٨	٤٣٢٢٨٨	٨.٣	٨٠٧٠٦٢٣	١٠٠	٧٧٨٠٨٤٣	٩٦
المجموع العام	١٦٦٣	٤.٤	٤٦٣٠٨	١	٣٠٩٧٠٤١٠	٧٧.١	١٣٢٤٨٨	١.٣	٤٧٨٨١١٦	١١.٩	١٨٤٩٩٩١	٤	٤٠١٢٦٠٤٣	١٠٠	٣٤٦٢٨٩٨٨	٨٨.٨

* المصدر : تجميع وإعداد الباحثين

جدول (١٠) العضوية في الجمعيات النسائية

الرقم	اسم الجمعية	المقر	سنة الإشهار	عدد المؤسسين	عدد الأفرع	الاشتراك السنوي	عدد أعضاء مجلس الإدارة	عدد الأعضاء الإجمالي	توزيع الأعضاء			
									[illegible]	[illegible]	[illegible]	أخرى
١	جمعية النهضة النسائية	دبي	١٩٧٤	٣٩	٥	١٢	٨	٢٢٥	١٢٥	١	-	
٢	جمعية الاتحاد النسائية	الشارقة	١٩٧٤		٧		١٢	١٦٥٠٠	١٠٠	٠	٥	١٤٧
٣	جمعية أم المؤمنين النسائية	عجمان	١٩٧٣	١١	٧		١١	٢٨٠	١١٨	١١٥	٧	-
٤	الجمعية النسائية بأم القيوين	أم القيوين	١٩٧٣	٧٥	٧		٨	٢٠٠	٥	٢٥٠	٠	
٥	جمعية نهضة المرأة الظبيانية	أبوظبي	١٩٧٣		٧		١٢	٧٩	١١٠	١٠٠	٥٠	
٦	الاتحاد النسائي	أبوظبي	١٩٧٥	٥	١		١	؟				
٧	جمعية نهضة المرأة	رأس الخيمة	١٩٧٩	١١٥	٩	٥٠	١٢	٦٦٥	٥١٥	٢٥		
			المجموع	٥٣٨	٤٩		٧١	٢١٢٣٦	١٠٤٩	١٢٥٥	٥٥٧	١٤٩
			المتوسط	٧٦	٧		١	٣١٠٥	٧٠	٤٢٢	١٤٦	١٤٧

* يضم الاتحاد النسائي الجمعيات النسائية كهيئات اعتبارية وليس كأفراد

النشاط الثقافي للجمعيات النسائية - ١٩٩٣

١ - جمعية نهضة المرأة الظبيانية - أبوظبي

١ - ١ المقر الرئيس أبوظبي

م	عنوان المحاضرة	اسم المحاضر	التاريخ
١	دور المرأة المسلمة في وقتنا الحاضر.	شمس البارودي	فبراير ١٩٩٣
٢	دور المرأة المسلمة في الاسلام.	الشيخ مصطفى عبدالحي	فبراير ١٩٩٣
٣	واقع المسلمين في طاجكستان.	زاهد الشيخ	فبراير ١٩٩٣
٤	الجهاز التناسلي للمرأة ووظائف الأعضاء.	د.باسمة محبوبي	فبراير ١٩٩٣
٥	أهمية المتابعة الدورية للحامل.	د.كريمة أبوحشيش	فبراير ١٩٩٣
٦	أهمية الغذاء وخاصة أثناء الحمل.	غادة النجار	فبراير ١٩٩٣
٧	نحو غد أفضل.	الشيخ سعيد هلال مبروك.	فبراير ١٩٩٣
٨	الدورة الشهرية والارشادات قبل الزواج.	د.كريمة أبوحشيش	فبراير ١٩٩٣
٩	الفطام والغذاء التكميلي.	د.عائشة عبدالحميد	فبراير ١٩٩٣
١٠	العناية بالمولود ونموه وتطوره.	د. نجوى بركات	فبراير ١٩٩٣
١١	وقاية الطفل والتطعيم وأهميته.	صباح سليم	فبراير ١٩٩٣
١٢	الحوادث المنزلية والوقاية منها والاسعافات الأولية.	د.هدى كنعان	فبراير ١٩٩٣

م	عنوان المحاضرة	اسم المحاضر	التاريخ
١٣	مشاكل صحية ذات علاقة بالأم والطفل.	د.سهى الملقي	فبراير ١٩٩٣
١٤	مرض السكري	د.محمد نجيب	فبراير ١٩٩٣
١٥	التسابق إلى الخيرات.	الشيخ سعيد الضاوي	فبراير ١٩٩٣
١٦	الضغط وعلاقته بالطعام والضغط أثناء الحمل.	د.ميسون الجزائري	فبراير ١٩٩٣
١٧	الالتهابات التنفسية والحساسية.	د.طارق هاشم	فبراير ١٩٩٣
١٨	رمضان شهر البذل والعطاء	الشيخ هشام البرهاني	فبراير ١٩٩٣
١٩	آفات اللسان.	الشيخ منصور عيضة	فبراير ١٩٩٣
٢٠	البوسنة ترفع راية الجهاد.	الشيخ أبو عبدالعزيز شيخ	فبراير ١٩٩٣
٢١	مسيرة العمل الاسلامي في القارة الأمريكية.	المجاهدين العرب في البوسنة	مارس ١٩٩٣
٢٢	الأراضي المقدسة مسؤولية الجميع.	مسؤولون اسلاميون في امريكا	مارس ١٩٩٣
		محمد المزين	
٢٣	عادات وتقاليد جاهلية.	الشيخ عبدالله حمود	مارس ١٩٩٣
٢٤	الوقاية من الحوادث عامة والحوادث المنزلية خاصة	د.وفاء العفيفي	ابريل ١٩٩٣
٢٥	وطرق الاسعافات الأولية.		مايو ١٩٩٣
	مناسك الحج والعمرة.	هلال سعيد مبروك	
٢٦	بر الوالدين.	حصة الجوير	سبتمبر ١٩٩٣
٢٧	معلم جديد ثم ماذا؟	حمده غالب المهيري – منى	أكتوبر ١٩٩٣
٢٨	حول سيكولوجية تعليم الكبار ودور المؤسسات	راشد عويضة	أكتوبر ١٩٩٣
٢٩	أمراض القلوب.	د.آمنة خليفة	نوفمبر ١٩٩٣
٣٠	البوسنة ومالها علينا.	الشيخ منصور عيضه	نوفمبر ١٩٩٣
٣١	من أسباب النجاة من أهوال يوم القيامة.	د.حليم كريموفتش	نوفمبر ١٩٩٣
٣٢	سلامة البيئة والسلامة.	الشيخ أحمد هلال	نوفمبر ١٩٩٣
٣٣	حوار مفتوح حول المخدرات وخطورتها على المجتمع.	صالح أحمد ضيف الله	نوفمبر ١٩٩٣
٣٤	الأيدز يتطلب عملاً جماعياً.	عفاف عبدالجواد	ديسمبر١٩٩٣
٣٥	تمايز المرأة المسلمة		ديسمبر ١٩٩٣

١ - ٢ فروع جمعية نهضة المرأة الظبيانية (العين - دلما - السلع)

م	عنوان المحاضرة	اسم المحاضر	التاريخ
١	أحكام الصيام. (العين)	د.محمد عجاج الخطيب	فبراير ١٩٩٣
٢	الشروط الواجب توافرها في لباس المرأة المسلمة. (السلع)	الشيخ عبدالمجيد الشافعي	مارس ١٩٩٣
٣	محاضرة صحية. (دلما)		ابريل ١٩٩٣
٤	الأطفال المعوقون أثناء الحمل والولادة. (العين)	رابحة زريق د. محمد أرشيد	مايو ١٩٩٣
٥	الندوة النسائية الثالثة لصندوق الزواج. (العين)	جمال البح - د.علي راشد النعيمي	أكتوبر ١٩٩٣

٢ - جمعية النهضة النسائية - دبي

م	عنوان المحاضرة	اسم المحاضر	التاريخ
١	أسباب سقوط الشعر نتيجة العادات الدخيلة على دولة الامارات	د.عيسى مضيوف الفرا	فبراير ١٩٩٣
٢	فوائد الألياف النباتية ودورها في الامساك والأمراض المختلفة.	وفاء أبو علي	فبراير ١٩٩٣
٣	فضائل شهر الصوم.	عبدالمجيد الشافعي	فبراير ١٩٩٣
٤	أخلاق الصائم.	الشيخ عبداللطيف موسى	مارس ١٩٩٣
٥	الصوم وفوائده الصحية.	دصلاح الدين جاب الله	مارس ١٩٩٣
٦	دور المرأة في تربية النشء.	د. بدير محمد بدير الشيخ مليجي علي غانم	مارس١٩٩٣

م	عنوان المحاضرة	اسم المحاضر	التاريخ
٧	البر يهدي إلى الجنة.	الشيخ مليجي علي غانم	مارس ١٩٩٣
٨	الحوادث المنزلية.	وفاء أبو علي	ابريل ١٩٩٣
٩	لماذا.. ظاهرة انحراف الأحداث في دولة الامارات.	د. موزة غباش	ابريل ١٩٩٣
١٠	الأسرار الروحية والصحية للحج.	د.صلاح الدين جاد الله	ابريل ١٩٩٣
١١	كيف تؤدي المسلمة مناسك الحج.	الشيخ عبدالمجيد الشافعي	ابريل ١٩٩٣
١٢	أنواع الحج ومواقيته الزمانية والمكانية وشروط الإحرام ومحظوراته ومبيحاته.	الشيخ عبدالمجيد الشافعي	مايو ١٩٩٣
١٣	أركان الحج والطواف والسعي والوقوف بعرفة وعمل يوم النحر.	الشيخ عبدالمجيد الشافعي	مايو ١٩٩٣
١٤	فضل العشر الأواخر من شهر ذي الحجة.	الشيخ عبدالمجيد الشافعي	مايو ١٩٩٣
١٥	أحكام الأضحية وصلاة العيد.	الشيخ عبدالمجيد الشافعي	مايو ١٩٩٣
١٦	لماذا كانت الهجرة.	الشيخ أدهم تتان	يونيو ١٩٩٣
١٧	مفاتيح الجنة.	هدى خلفان كمال	أكتوبر ١٩٩٣
١٨	المخدرات وأثرها السيء على الصحة.	وفاء علي	أكتوبر ١٩٩٣
١٩	دور الاسرة في التعامل مع الأبناء.	د. أحمد الزير	اكتوبر ١٩٩٣
٢٠	المخدرات.	وفاء أبو علي	نوفمبر ١٩٩٣
٢١	منهج الاسلام في تربية المرأة.	الشيخ فؤاد غازي الامام	نوفمبر ١٩٩٣
٢٢	أثر الاخلاص في نجاة الأمة.	الشيخ محمود جودة محمد	ديسمبر ١٩٩٣
٢٣	أثرة العبادة في حياة المسلم	الشيخ فؤاد غازي الامام	ديسمبر ١٩٩٣

٣ - جمعية الاتحاد النسائية (الشارقة)

م	عنوان المحاضرة	اسم المحاضر	التاريخ
١	إلى فتياتنا.	الشيخ منصور صالح	يناير ١٩٩٣
٢	نحو أسرة واعية.	الشيخ ابراهيم	يناير ١٩٩٣
٣	القرآن في شهر رمضان.	اسماعيل	فبراير ١٩٩٣
٤	الثبات على الطاعة.	الشيخ نافع علوان	ابريل ١٩٩٣
٥	أقاربك في الميزان.	الشيخ محمد العباس	ابريل ١٩٩٣
٦	مقاصد السفر في القرآن.	هدى خلفان كامل	يونيو ١٩٩٣
٧	الزواج في الاسلام.	د.نافع علوان	يوليو ١٩٩٣
٨	اكتسب حسنة بالأخلاق الحسنة.	الشيخ عبدالله حمود	اغسطس ١٩٩٣
٩	ولله الأسماء الحسنى.	عواطف الخاجه	اغسطس ١٩٩٣
١٠	عوامل الثبات على الدين.	مريم الشريف	سبتمبر ١٩٩٣
١١	تاثير البيئة على صحة الانسان والمجتمع.	نوال أبوشهاب	اكتوبر ١٩٩٣
١٢	قيم وعادات الجاهلية.	آمنه سالم	اكتوبر ١٩٩٣
١٣	معوقات مسيرة الطالب التعليمية.	الشيخ محمد المنصوري	اكتوبر ١٩٩٣
١٤	علامات الساعة.	مريم الظفير	اكتوبر ١٩٩٣
١٥	وقاية الإنسان من السحر والجان.	محمد بكار زكريا	نوفمبر ١٩٩٣
١٦	السحر والجان.	أبوبكر بن محمد الحنبلي	نوفمبر ١٩٩٣
١٧	مكاسب المرأة في عهد الاتحاد.	الشيخ محمد العباسي	نوفمبر ١٩٩٣
١٨	الأيدز.	فاطمة هادي	ديسمبر١٩٩٣
١٩	الايمان والنذر	أمينة هاشم	ديسمبر ١٩٩٣
		هدى كامل	

٤ – جمعية أم المؤمنين النسائية ـ عجمان:

م	عنوان المحاضرة	اسم المحاضر	التاريخ
١	مخططات الأعداء.	نوال أبو شهاب	يناير ١٩٩٣
٢	كيف نستقبل شهر رمضان.	نجيبة الرفاعي	فبراير ١٩٩٣
٣	عبادة المرأة المسلمة في رمضان.	جميلة الطريفي	فبراير ١٩٩٣
٤	رمضان فرصة للتوبة.	إبراهيم إسماعيل	فبراير ١٩٩٣
٥	عاداتنا الرمضانية في ميزان الشرع	مريم المقبالي	مارس ١٩٩٣
٦	لذة العبادة في رمضان.	طاهر أحمد	مارس ١٩٩٣
٧	واقع العمالة الأجنبية في دولة	محمد عيسى السويدي	ابريل ١٩٩٣
٨	الامارات العربية المتحدة.		
	الأمر بالمعروف وأثره في حياة الأمم	فاطمة الصلاقي	يوليو ١٩٩٣
٩	والشعوب.		
	تعالي بنا نؤمن.	مريم الشريف	سبتمبر ١٩٩٣
١٠	التداوي بالأعشاب.	مريم المقبالي	أكتوبر ١٩٩٣
١١	وصف الجنة ومفاتيحها.	حصة عمر الهنوري	أكتوبر ١٩٩٣
١٢	مخاطر مرض الأيدز.	د. سمية عبدالقادرسالم	ديسمبر ١٩٩٣
١٣	المخدرات وأضرارها.	سيف الماجد	ديسمبر ١٩٩٣

٥ – جمعية نهضة المرأة – رأس الخيمة:

	عنوان المحاضرة	اسم المحاضر	التاريخ
١	من هم الأحداث وكيف نتعامل معهم وكيف نحميهم من الانحرافات.	الشيخ عبدالتواب مفتاح	ابريل ١٩٩٢
٢	تنمية القراءة لدى الطفل مسؤولية البيت والمدرسة.	سعاد فرح الله	ابريل ١٩٩٢
٣	فضل الحج والأضحية.	الشيخ عبدالمجيد الشافعي	مايو ١٩٩٢
٤	العادات الغذائية السليمة.		اكتوبر ١٩٩٢
٥	الحقوق الزوجية في الاسلام.	د. فريال الشربيني	نوفمبر ١٩٩٢
٦	المخدارات وأضرارها.	الشيخ عبد التواب مفتاح جمال الطير	ديسمبر ١٩٩٢

٦ – الاتحاد النسائي العام:

م	عنوان المحاضرة	اسم المحاضر	التاريخ
١	الاستقامة	الشيخ أحمد محمود الخطيب	مارس ١٩٩٢
٢	أوضاع المسلمين في البوسنة والهرسك.	الشيخ ابراهيم أفنديتش	مايو ١٩٩٢

جدول رقم (١١)

يبين توزيع الأندية الرياضية حسب الاماره وسنة الاشهار

السنة / الامارة	١٩٧٢	١٩٧٤	١٩٧٦	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٤	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٩١	١٩٩٢	المجمو
أبوظبي	–	٢	–	–	٢	–	١	–	–	–	–	–	٥
دبي	٢	٢	–	–	٢	–	–	–	–	–	–	–	٦
الشارقة	١	٢	–	٢	٢	–	–	–	١	–	–	١	٩
رأس الخيمة	٢	١	–	–	–	–	–	٢	–	١	–	–	٦
الفجيرة	٢	–	١	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٣
عجمان	–	١	–	–	–	١	–	–	–	–	–	–	٢
أم القيوين	١	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١	–	٢
المجموع	٨	٨	١	٢	٦	١	١	٢	١	١	١	١	٣٣

المصدر : وزارة الشباب والرياضة، تقرير بياني احصائي حول أنشطة الاتحاد والجمعيات الرياضية ٨٩ – ٩٢

جدول (١٢) توزيع اللاعبين حسب اللعبات

الاتحاد	العدد	٪
كـرة القـدم	٤٦٣٦	٣٦,٦
كـــرة السلة	١٤٠٤	١١,١
الكرة الطائرة	٩٨٤	٧,٨
كـرة اليـد	١٨٦١	١٤,٧
كـرة الطاولة	٣٢٤	٢,٦
العـاب القـوى	٦٨٦	٥,٤
السـبـاحـة	١٦٩٢	١٣,٤
الدراجـــات	١٦٦	١,٣
الـشـطـرنـج	٤٢٨	٣,٤
البــولينج	١٠٤	٠,٨
البليـــاردو	١٦٥	١,٣
الجـــودو	٢٠٤	١,٦
المـجـمـوع	١٢٦٥٤	١٠٠

المصدر : وزارة الشباب والرياضة، التقرير الاحصائي ٨٩ – ٩٣

جدول رقم (١٣) يبين توزيع اللاعبين حسب فئات العمر

الفئة	العدد	٪
الدرجة الأولى رجال عموم	١٥٢٦	١٢
الدرجة الثانية رجال تحت سن (٢٣)	٥٢٤	٤,١
شباب	١٦٦٩	١٣,١
ناشئين تحت سن (١٨)	٤٤٩٥	٣٥,٢
أشبال تحت سن (١٤)	٢٧٣٧	٢١,٥
صغار تحت سن (١٢)	١٧٩٨	١٤
المجموع	١٢٧٤٩	١٠٠

المصدر: وزارة الشباب والرياضة، التقرير الاحصائي ٨٩ - ٩٣

النشاط الثقافي للأندية الرياضية - ١٩٩٣:

١ - نادي الجزيرة الرياضي الثقافي/ ابوظبي:

م	عنوان المحاضرة	اسم المحاضر	التـــاريـخ
١	كيف نساعد أبناءنا.	د. الزين عماره	مايو ١٩٩٣
٢	تأملات في الكون.	صخر عبدالله صيف	يوليو ١٩٩٣
٣	من دروس حرب البوسنة والهرسك.	محمد السعيد إدريس	سبتمبر ١٩٩٣
٤	أمسية شعرية.	سلطان بن علي العويس	نوفمبر ١٩٩٣
٥	صندوق الزواج ودوره في المجتمع.	جمال البح، سالم علي الهاملي، د.محمد سليمان فرج	نوفمبر ١٩٩٣

٢ - نادي العين الرياضي الثقافي/ العين

م	عنوان المحاضرة	اسم المحاضر	التاريخ
١	المخدرات وأخطارها.	الدكتور الشيخ طه عاشور	ديسمبر ١٩٩٢

٣ - نادي حتا الثقافي

م	عنوان المحاضرة	اسم المحاضر	التاريخ
١	دور الأسرة في تربية الأبناء.	الشيخ محمود جودة محمد	اكتوبر ١٩٩٢
٢	أمسية شعرية (بمناسبة العيد الوطني).	ربيع بن ياقوت، علي بن رحمة الشامسي وآخرون	ديسمبر ١٩٩٢

٤ - نادي الرمس الرياضي الثقافي/ ابوظبي:

م	عنوان المحاضرة	اسم المحاضر	التاريخ
١	الصيام مفتاح القدرات الكامنة في كيان	الشيخ عبدالوهاب المشهداني	فبراير ١٩٩٢
٢	المؤمن.	عبدالله هدية، حبيب سومر	فبراير ١٩٩٢
٣	أمسية شعرية.	الشيخ جعفر الطلحاوي	مارس ١٩٩٢
٤	نظرات في سورة يونس.	الشيخ الدكتور سيد نوح	مارس ١٩٩٢

٥ - نادي الجزيرة الحمراء الرياضي الثقافي (رأس الخيمة)

م	عنوان المحاضرة	اسم المحاضر	التاريخ
١	انحراف الشباب الأسباب والعلاج.	الشيخ محمد المنصور	أغسطس ١٩٩٣

٦ - نادي الشارقة الرياضي

م	عنوان المحاضرة	اسم المحاضر	التاريخ
١	الشباب وحوادث المرور.	الرائد عادل عبدالله	يوليو ١٩٩٣
٢	أمسية شعرية.	عبدالعزيز شهيل، عبدالله العويس، علي الخوار	نوفمبر ١٩٩٣

٧ - نادي الذيد الثقافي الرياضي:

م	عنوان المحاضرة	اسم المحاضر	التاريخ
١	غزوة أحد.	د.عبدالله شعبان	مارس ١٩٩٣
٢	القرآن الكريم ودوره في حياة البشر	د.سيد نوح	مارس ١٩٩٣
٣	أثر العبادات في تقويم السلوك.	الواعظ د.محمود عبدالله	اكتوبر ١٩٩٣

٨ - نادي الشعب الثقافي الرياضي/ الشارقة:

م	عنوان المحاضرة	اسم المحاضر	التـــــاريـخ
١	التسابق إلى الخير	الشيخ أحمد بن حمد المزروع	مارس ١٩٩٣
٢	الألعاب الشعبية والأهازيج في الامارات.	عبيد صندل، راشد الشوق	مارس ١٩٩٣
٣	حديث الذكريات عن اعلام الامارات.	جمعة اللامي، صالح عويس، عبدالوهاب قتايه	مارس ١٩٩٣
٤	الصدق في القول والفعل.	د.محمود عبدالله	أغسطس ١٩٩٣
٥	هذا حال المسلمين.	د.محمود عبدالله	أغسطس ١٩٩٣
٦	رحلة في الأدب والغناء العربي.	عبدالكريم الكابلي	أغسطس ١٩٩٣
٧	اصابات الملاعب.	د.طاهر مسعود	أغسطس ١٩٩٣
٨	دروس حرب البوسنة والهرسك.	محمد السعيد ادريس	سبتمبر ١٩٩٣
٩	التراث الشعبي في الامارات.	د.سيد حامد حريز	اكتوبر ١٩٩٣
١٠	هموم العمل الثقافي في الأندية الرياضية.	بلال البدور، محمدالعبدولي	نوفمبر ١٩٩٣
١١	الزواج في الامارات. قضية وحلول	د.ناصر ثابت، جمال البح	ديسمبر ١٩٩٣
١٢	أمسية شعرية.	حسين أبوبكر المحضار	ديسمبر ١٩٩٣
١٣	فسيولوجيا التدريب الرياضي.	د.عائد فضل محمد	ديسمبر ١٩٩٣

٩ نادي الخليج الثقافي الرياضي:

م	عنوان المحاضرة	اسم المحاضر	التاريخ
١	مستقبل الاسلام في كشمير والحبشة.	البروفسور اليف الدين الترابي	مارس ١٩٩٣
٢	في ظلال رمضان.	د.محمد عجاج الخطيب	مارس ١٩٩٣

١٠ نادي دبا الحصن الثقافي الرياضي:

م	عنوان المحاضرة	اسم المحاضر	التاريخ
١	أمسية شعرية.	ابراهيم محمد ابراهيم، أحمد محمد عبيد	مارس ١٩٩٣

١١ نادي مسافي الرياضي الثقافي:

م	عنوان المحاضرة	اسم المحاضر	التاريخ
١	أثر الاسلام في تربية الأمة.	عكاشة عمر	مارس ١٩٩٣

جدول (١٤)

اجماليات التعليم سنة ١٩٩٢ – ١٩٩٣

البيان المرحلة التعليمية	طلبة	معلمون	اداريون	فصول	مدارس
رياض الأطفال	١٧٦٧٦	٩٦٤	٢٥٧	٧١٢	٥٥
ابتدائي	١٥٣٢٧٤	٩٤٩٧	١٩٨٦	٥٧٩٤	٢١٥
اعدادي	٦٢٥١٧	٧٨٨٤	١٥٦٣	٢١٨٥	٤٧
ثانوي	٣٤٦٣٧			١٤٥٠	٣٥
مدارس مشتركة	–	–	–	–	١٧٣
تعليم ديني	١٤١٦	١٤٠	٢٩	٦٢	٤
تعليم فني	١٠٤٠	١٦٠	٣٤	٥٢	٥
اجمالي مدارس وزارة التربية والتعليم	٢٧٠٥٦٠	١٨٦٤٥	٣٨٦٩	١٠٢٥٥	٥٣٤
تعليم الكبار	١٨٩٤٦	٢٥٦٨	٣٨٧	١١١٥	١٤٧
مدارس الدفاع	٢٩٥٥	٤٨٠	١٤٤	١٩١	١٠
تعليم خاص	١٤٩٤٧٧	٨٤٠٦	١٧٣٩	٦٥٩٢	٣٢١
المجموع الكلي	٤٤١٩٣٨	٣٠٠٩٩	٦١٣٩	١٨١٥٣	١٠١٢

جدول (١٥)

تطور اعداد الطلبة في جامعة الامارات ٨٧/٨٦ - ٩٣/٩٢

السنة الدراسية / النوع	ذكور	اناث	المجموع
٨٧/٨٦	٣١٠٢	٤٤٧٢	٧٥٧٤
٨٨/٨٧	٣٠١٣	٤٨٣٤	٧٨٤٧
٨٩/٨٨	٢٥٣٨	٤٧٨٦	٧٣٢٤
٩٠/٨٩	٢٤٦٤	٥٤٨٣	٧٩٤٧
٩١/٩٠	٢٧٢١	٦٨٤٣	٩٥٦٤
٩٢/٩١	٢٦٢٥	٦٧٣٩	٩٣٦٤
٩٣/٩٢	٢٣٣٩	٧٥٦١	٩٩٠٠

المصدر: وزارة التربية والتعليم: خلاصة احصائية التعليم ٩٢ - ٩٣

جدول (١٦)

الجمعيات الطلابية وطبيعة المشاركة في الانتخابات الادارية للعام الدراسي ١٩٩٣

م	اسم الجمعية	عدد الأعضاء	عدد الحضور في الاجتماع الأول للجمعية العمومية	عدد الحضور في الاجتماع الثاني للجمعية العمومية	نسبة الحضور	عدد المرشحين للهيئة الادارية
١	الدراسات الاسلامية	٨٠	١٣	٤٦	٥٧,٥٪	١٨
٢	اللغة العربية	١٧	٥	٨	٤٧٪	٦
٣	التاريخية	٢٦	٩	٩	٣٤,٦٪	٦
٤	الجغرافية	–	–	٧	–	٧
٥	الاجتماعية	٤٦	١٥	١٥	٣٢,٦٪	٩
٦	اللغات الاجنبية	٢١	١٤	–	٦٧٪	٧
٧	الاعلامية	٩٢	–	٣٤	٣٧٪	٩
٨	الرياضيات والحاسب الآلي	٧٠	١٥	١٥	٢١,٤٪	٩
٩	الفيزيائية	١٢	٧	–	٥٨٪	٧
١٠	الكيميائية	٢٣	٦	٨	٣٤,٧٪	٧
١١	علوم الحياة	٢٣	٩	٩	٣٩٪	٧
١٢	الجيولوجية	٣٢	١٦	١٦	٥٠٪	٩
١٣	الادارة العامة	٥٩	١٧	١٧	٢٩٪	١١
١٤	ادارة اعمال	٧٣	١٠	٢٠	١٣,٧٪	٩
١٥	المحاسبة	١١٢	٣٠	٣٠	٢٧	٩
١٦	السياسية	٢٢	٥	٥	٢٢,٧٪	٥
١٧	الاحصائية	٧	٥	–	٧١٪	٥
١٨	الشريعة والقانون	١٠٥	١٣	١٣	١٢,٣٪	٩
١٩	الهندسية	٢١٤	٤٢	٤٢	١٩,٦٪	٢٩
٢٠	البترولية	٤٦	١٨	١٨	٣٩٪	٧
٢١	الزراعية	٨٠	١٦	١٦	٢٠٪	١٠
٢٢	الطبية	–	–	–	–	–
٢٣	الرياضية	–	–	–	–	–

جدول (١٧)

جدول مقارن للسكان وقوة العمل في سنوات التعداد ١٩٧٥، ١٩٨٠، ١٩٨٥*

البيان	١٩٧٥			١٩٨٠			١٩٨٥		
	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة
جملة السكان	٣٨٦٤٢٧	١٧١٤٦٠	٥٥٧٨٨٧	٧١٩٧١٢	٣٢٢٢٨٧	١٠٤٢٠٩٩	٨٩٥٦٠٠	٤٨٢٧٠٣	١٣٧٩٣٠٣
مواطنون	١٠٥٠٣٢	٩٦٥١٢	٢٠١٥٤٤	١٥٠٥٧٣	١٣٩٩٧١	٢٩٠٥٤٤	٢٠٢١٥٧	١٩٣٩٥٧	٣٩٦١١٤
غير مواطنين	٢٨١٣٩٥	٧٤٩٤٨	٣٥٦٣٤٣	٥٦٩١٣٩	١٨٢٤١٦	٧٥١٥٥٥	٦٩٣٤٤٣	٢٨٩٧٤٦	٩٨٣١٨٩
جملة قوة العمل	٢٨٣٩٨٥	٩٨٠٣	٢٩٣٧٨٨	٥٣١٦٩٣	٢٨٢٦٧	٥٥٩٩٦٠	٦١٨٤١٠	٦٥٤١٥	٦٨٣٨٢٥
مواطنون	٤٣٥٤٥	١٠٨٦	٤٤٦٣١	٥٣٠٣٩	١٨٧٦	٥٤٩١٥	٦٤٣٢٢	٢٩٩٧	٦٨٣١٩
غير مواطنين	٢٤٠٤٤٠	٨٧١٧	٢٤٩١٥٧	٤٧٨٦٥٤	٢٦٣٩١	٥٠٥٠٤٥	٥٥٤٠٨٨	٦١٤١٨	٦١٥٥٠٦

* قوة العمل للسكان ١٥ سنة فأكثر.

المصدر: وزارة التخطيط - التعداد العام للسكان، الجزء الثاني، ١٩٧٥ - ١٩٨٠ - ١٩٨٥.

جدول رقم (١٨) يوضح بيانات جمعيات الجاليات العاملة في دولة الإمارات

الرقم	اسم الجمعية	المقر	سنة التأسيس	عدد المؤسسين	عدد اللجان	الاشتراك السنوي	عدد أعضاء مجلس الادارة	عدد الأعضاء الاجمالي	توزيع الأعضاء			
									عامل	منتسب	فخري	أخرى
١	المقر الهندي الاسلامي	ابوظبي	١٩٧٢	٥٠	٢	٧٠	٣١	١٤٠٥	١٠٠٠	٨٥	٩	٣١١
٢	جمعية بنغلاديش الاجتماعية	ابوظبي	١٩٧٤	–	–	٦٠	٢٥	١١٦٥	١١٦٥		-	-
٣	المقر البنغالي الاجتماعي الثقافي	ابوظبي	١٩٧٤	–	–	–	–	–	–	–	-	-
٤	المركز الثقافي الإسلامي	ابوظبي	١٩٧٤	–	–	–	–	–	–	–	-	-
٥	نادي جمهورية مصر العربية	عجمان	١٩٧٥	٤٧	٥	٢٠٠	٩	١٧٦	١٧٦	–	-	-
٦	المقر الهندي الاجتماعي الثقافي	ابوظبي	١٩٧٥	٢١٠	–	١٢٠	١١	١٨١٠	١٨٠٠	٦	٥	٩
٧	المقر الهندي الاجتماعي الثقافي	ابوظبي - العين	١٩٧٥	٤٥٠	١	١٥٠	١٥	١٨٧	١٧	١٦٠	-	١٠
٨	مركز كيرلا الاجتماعي	ابوظبي	١٩٧٥	–	–	–	–	–	–	–	-	-
٩	جمعية سيدات مصر	ابوظبي	١٩٧٥	٢٨	٢	٢٠٠	١١	٥٦	٥٦	–	-	-
١٠	مقر مالايالي ساماجام	ابوظبي	١٩٧٥	١٥٠	–	١٢٠	١٣	١٦٠٢	١٥٠٠	–	-	١٠٢
١١	المركز الثقافي الاجتماعي الصومالي	ابوظبي	١٩٧٥	–	–	–	–	–	–	–	-	-
١٢	جمعية المرأة السودانية	ابوظبي	١٩٧٧	٧٠	٤	١١٠	٨	٥٠	٥٠	–	-	-
١٣	جمعية المرأة السورية	ابوظبي	١٩٧٧	–	–	–	–	–	–	–	-	-
١٤	جمعية السيدات الهنديات	ابوظبي	١٩٧٧	–	–	–	–	–	–	–	-	-
١٥	النادي الاجتماعي السوداني	دبي	١٩٧٨				–	–	–	–	-	-
١٦	جمعية المرأة الأردنية	ابوظبي	١٩٧٨	١١	٢	١٥٠	١١	٨٠	٨٠	–	-	-
١٧	الجمعية الاردنية	ابوظبي	١٩٧٨	٥٥	٦	٢٠٠	٩	٢٠٨	٢٠٠		٨	
			المجموع	١٠٨١	٦٨	١٦٩٠	١٤٣	٨٣٤١	٧٦٤٤	٢٥١	٢٢	٤٣٢
			المتوسط	١٣٠	٤	١٢٩	١٤	٨٣٤	٧٦٤	٨٣	٧	١٠٨

جدول (١٩)

جمعيات الجاليات التي تقدمت بطلب اشهار ولم تتم الموافقة عليه وبعضها يمارس الأنشطة

م	أسم الجمعية	المقر	الجنسية
١	الجمعية الاسلامية الخيرية لأهالي باوكرا	دبي	هندية
٢	الجمعية الهندية	الشارقة	هندية
٣	جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني	أبوظبي	فلسطينية
٤	جمعية جوان الثقافية	دبي	هندية
٥	جمعية مسلمي الهند	دبي	هندية
٦	النادي السوداني	الشارقة	سودانية
٧	الجمعية الهندية الاسلامية	دبي	هندية
٨	النادي العربي السوري	الشارقة	سورية
٩	جمعية الفلبين للفنون الشعبية	رأس الخيمة	فلبينية
١٠	جمعية السيدات الباكستانيات	دبي	باكستانية
١١	المركز الاجتماعي الهندي	الشارقة	هندية
١٢	الجمعية البنغالية	دبي	بنغلاديش
١٣	الجمعية الزنجبارية	دبي	زنجبارية
١٤	مركز كيرالي الاجتماعي	رأس الخيمة	هندية
١٥	جمعية أسرة سنجمايا	دبي	هندية
١٦	جمعية ميمن الخليج للخير	دبي	هندية
١٧	الجمعية النسائية لأخبار الخليج	دبي	متعددة الجنسيات
١٨	الجمعية الاسلامية الهندية	الفجيرة	هندية
١٩	المركز الاجتماعي الثقافي الجيبوتي	أبوظبي	جيبوتي
٢٠	النادي الهندي الثقافي	كلبا	هندية
٢١	جمعية سيدات بنغلاديش	أبوظبي	بنغلاديش

المصدر: وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

جدول (٢٠)

جمعيات الجاليات التي تمارس نشاطاً اجتماعياً دون أن تتقدم بطلبات اشهار

١ – بهاراتيا بانجيا باريشاد	٢٤ – مركز براهما كوماري الاجتماعي
٢ – الجمعية الهندية لتقديم الاعانات	٢٥ – جمعية بهافانا للفنون
٣ – جمعية تاتاي بهاتيا	٢٦ – كوجراتي ماهيلا ماندال
٤ – المنتدى الاقتصادي لأعالي البحار	٢٧ – منتدى راسماي اندهرا الثقافي
٥ – منتدى الصداقة الهندية	٢٨ – براتيبيها للفنون
٦ – مركز كيرالا للثقافة الاسلامية	٢٩ – مانجلور سانجها
٧ – واداكانجيري سوهروت سانجام	٣٠ – سور بهار
٨ – جمعية دبي لمحبي الفنون (دالا)	٣١ – جمعية هيريتاجي الهند
٩ – منتدى كيرالا الثقافي والاجتماعي	٣٢ – مجموعة الأصدقاء الثقافية
١٠ – دبي كايرالي كالا كيندرام	٣٣ – الجمعية الهندية الثقافية
١١ – راجا رابجيجني	٣٤ – تارانجام للفنون/ دبي
١٢ – كوجراتي ساماج	٣٥ – جمعية حيدر أباد
١٣ – جمعية عموم كيرالا للفنون	٣٦ – دبي كايرالي كالا كيندرام
١٤ – الجمعية الهندية للفنون	٣٧ – جمعية دبي للسيدات
١٥ – تانيما للفنون	٣٨ – جمعية عرب ساهيا دهارميك (اسدا)
١٦ – معهد مهندسي الهند	٣٩ – تاميل سانجام الامارات
١٧ – مركز كيرالا الاجتماعي	٤٠ – جمعية الصيادلة الهندية
١٨ – كرناتاكا سنجها	٤١ – أسين سندي
١٩ – بلو دايموندس	٤٢ – الجمعية الهندية للسيدات
١٠ – مهراشترا ماندال	٤٣ – المجموعة الاجتماعية المشتركة
٢١ – كالا رانجام	٤٤ – مؤسسة الهند لتعليم الكبار
٢٢ – جمعية سيدات تاميل	٤٥ منتدى الامارات فيكشانام، وحدة دبي
٢٣ – جمعية كل سيدات كيرالا بالامارات	٤٦ – كيرالا جايتو

المصدر: وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

النشاط الثقافي لجمعيات الجاليات:

١ - الجمعية الاردنية والنادي الاجتماعي الاردني/ أبوظبي - دبي:

م	عنوان المحاضرة	اسم المحاضر	التاريخ
١	المثقفون العرب وتحديات التسعينات.	د.علي حمدان	يناير ١٩٩٣
٢	الاسلام ودوره في محاربة الأمراض الفتاكة.	د.محمود ابراهيم الديك	مارس ١٩٩٣
٣	الأمة الاسلامية عبر العصور.	د. محمد العقيلي	مايو ١٩٩٣
٤	الأمراض المعدية عند الأطفال.	د.عبدالله سمرين	اكتوبر ١٩٩٣
٥	أمسية شعرية.	سالم بوجمهور، طه عبدالغني د.سليمان العمري.	ديسمبر ١٩٩٣
٦	الانجازات التنموية والمرتكزات السياسية لدولة الامارات.	خلفان مصبح	ديسمبر ١٩٩٣

٢ - النادي المصري:

م	عنوان المحاضرة	اسم المحاضر	التاريخ
١	نمط الحياة وعلاقتها بأمراض القلب.	د.أحمد فؤاد	يناير ١٩٩٣
٢	الأمراض الجلدية وطرق الوقاية منها.	د.حسين عبدالدايم	يناير ١٩٩٣
٣	مرض فقدان المناعة المكتسبة.	د.سيد بلاسي	فبراير ١٩٩٣
٤	العسل غذاء وشفاء.	د. أحمد الحسيني	فبراير ١٩٩٣
٥	مأساة الانسانية في البوسنة والهرسك.	ابراهيم افنديتش	فبراير ١٩٩٣
٦	ليلة القدر المباركة.	الشيخ محمد عبدالمطلب صالح	مارس ١٩٩٣
٧	تطور صناعة النشر في العالم.	محمد هاني طلبة	ابريل ١٩٩٣
٨	امراض القلب وطرق الوقاية منها	د. سيد شاور	اكتوبر ١٩٩٣
٩	ثورة الاتصالات في المجال الاعلامي وتأثيرها علي المجتمع العربي	فائق فهيم	نوفمبر ١٩٩٣
١٠	تاريخ الاسلام في الهند	د. رمزي شلبي	ديسمبر ١٩٩٣

٣- النادي الثقافي الاجتماعي السوداني/ ابو ظبي- دبي- العين:

م	عنوان المحاضرة	اسم المحاضر	التاريخ
١	امسية شعرية	الطلبة السودانيين في الامارات	نوفمبر ١٩٩٣

٣- النادي الثقافي الاجتماعي السوداني/ ابو ظبي- دبي- العين:

م	عنوان المحاضرة	اسم المحاضر	التاريخ
١	امتنا وقضية فلسطين في المرحلة الراهنة.	د.أحمد صدقي الدجاني	يناير ١٩٩٣
٢	الجزائر الهوية، الدور وتحديات المستقبل.	محمد الحربي	مارس ١٩٩٣
٣	الأزمة العربية وانعكاساتها على القضية الفلسطينية.	مجموعة من الكتاب العرب	مارس ١٩٩٣
٤	النظرة القرآنية لسياسة الطرد والإبعاد الصهيونية وأثرها على تطور الصراع مع اليهود.	خليل ابراهيم حسن القوقا	مارس ١٩٩٣
٥	حول قضايا التحكيم الدولي.	د.مفيد شهاب	مارس ١٩٩٣
٦	أمسية قصصية.	محمد نور الدين	مارس ١٩٩٣
٧	الصومال والأوضاع الراهنة.	الشيخ أحمد حسن القطبي	ابريل ١٩٩٣
٨	الأصول الإسلامية المعاصرة.	د. أسعد الحمراني	ابريل ١٩٩٣
٩	تيارات ثقافية معاصرة.	د.عبدالصبور شاهين	ابريل ١٩٩٣
١٠	أمسية شعرية (بمناسبة يوم الأرض).	سامي زيدان، محمد علي ناصر وآخرون	ابريل ١٩٩٣
١١	أمسية قصصية.	عزت عمر، عدنان كزارة، وجيه حسن	ابريل ١٩٩٣
١٢	أمسية شعرية.	ابراهيم محمد ابراهيم، أكرم قنبس، سامي زيدان وأخرون	مايو ١٩٩٣
١٣	التسوية ومستقبل الكيان الصهيوني.	إلياس سحاب	مايو ١٩٩٣
١٤	الرسالة المحمدية.	الشيخ محمد العباس	اغسطس ١٩٩٣
١٥	أمسية شعرية.	ابراهيم محمد ابراهيم، أكرم قنبس، سامي زيدان وآخرون	ديسمبر ١٩٩٣

جدول (٢١) الجمعيات المهنية في الامارات

الرقم	اسم الجمعية	المقر	سنة التأسيس	عدد المؤسسين	عدد اللجان	الاشتراك السنوي	عدد أعضاء مجلس الادارة	عدد الأعضاء الاجمالي	توزيع الأعضاء: عامل	منتسب	فخري	أخرى
١	جمعية المهندسين	دبي	١٩٧٩	٢١	٤	١٠٠ ١٠٠ ٥٠	٨	٣٩٥	١٢٣	٢٢٨	-	٤٤
٢	جمعية المعلمين	الشارقة	١٩٨٠	١٩١	٤	١٢٠	١٠	١٥٧٢	٧٧٨	٧٩٤	-	-
٣	جمعية الامارات للفنون التشكيلية	الشارقة	١٩٨٠	٢٠	٢	٥٠	٦	١٤٥	٣٥	٥٣	-	٥٧
٤	جمعية الحقوقيين	الشارقة	١٩٨٠	١٠	٣	٢٠٠	٧	١٥١	٨٥	٦٦	-	-
٥	جمعية الامارات الطبية	دبي	١٩٨٢	٥٠	٢	٢٠٠	٧	٥٨٤	٥٨٤	-	-	-
٦	جمعية الاجتماعيين	الشارقة	١٩٨١	٤٤	٢	١٠٠	٧	٦٠	٤٩	٥	-	٦
٧	جمعية التجاريين والاقتصاديين	دبي	١٩٨٢	٢٣	٣	٢٠٠	٧	١١٣	٥٠	٦٢	١	-
٨	اتحاد كتاب وأدباء الامارات	الشارقة	١٩٨٤	١٤	٤	١٠٠	٧	٧٤	٤٩	٢٥	-	-
٩	جمعية مصارف الامارات	أبوظبي	١٩٨٥	١١	-	*٢٥٠٠٠ ٥٠٠٠	٧	٢٢	١٢	١٠	-	-
١٠	جمعية المقاولين	دبي	١٩٨٥	٢٨	-	*٢٠٠٠٠ ١٠٠٠٠	٧	٥٢	٤٩	٣	-	-
			المجموع	٤٣٣	٢٤	١٧٨٨٧	٧٤	٣٢١٨	١٦٣٤	١٣٤٦	١	١٠٧
			المتوسط	٤٣	٢	١٧٨٩	٧	٣٢٢	١٦٣	١٥٠	١	٦٣

* العضوية في هذه الجمعيات اعتبارية لذلك فإن الاشتراكات فيها مرتفعة

المصدر: التقرير السنوي لإدارة الجمعيات ذات النفع العام، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ١٩٩٤.

النشاط الثقافي للجمعيات المهنية سنة ١٩٩٣: ١- جمعية الاجتماعيين

	عنوان المحاضرة	اسم المحاضر	التاريخ
١	الاعلام البيئ والتربية البيئية.	حمدة لوتاه، عبدالله النفيش	مايو ١٩٩٣
٢	دور الاختصاصي الاجتماعي.	د. محمد برهوم	فبراير ١٩٩٣
٣	حوار حول هموم ومهام المجلس الوطني.	محمد بن حاضر	مارس ١٩٩٣
٤	حوار حول المجلس الوطني الاتحادي والمرأة في الامارات.	عبيد علي المهيري	مارس ١٩٩٣
٥	حوار حول هموم ومهام المجلس الوطني.	راشد تريم	مارس ١٩٩٣
٦	حلقة حول الانتخابات اليمنية.	عبيد خلفان الروم، علي قاسم، هاشم محمد هشام القنصل اليمني	مايو ١٩٩٣

٢ - جمعية المهندسين

م	عنوان المحاضرة	اسم المحاضر	التاريخ
١	تصميم نظم تكييف الهواء	بالتعاون مع جامعة الامارات	يناير ١٩٩٣
٢	خواص الخرسانة	بالتعاون مع وزارة الأشغال	ابريل ١٩٩٣
٣	منهاج التصميم المعماري للاسكان الاقتصادي.	بالتعاون مع المركز الثقافي البريطاني	ابريل ١٩٩٣
٤	التشققات في الخرسانة.	بالتعاون مع وزارة الأشغال	ابريل ١٩٩٣
٥	الجوانب الفنية في عقود شراء وصيانة المعدات الهندسية المتطورة.	بالتعاون مع جامعة الامارات	ابريل ١٩٩٣
٦	هندسة الأساسات والتربة.	بالتعاون مع مؤسسات وطنية وعالمية	ابريل ١٩٩٣
٧	الشدات.	بالتعاون مع وزارة الأشغال	مايو ١٩٩٣
٨	تقنية خزانات المياه المنزلية.	بالتعاون مع مؤسسات وطنية	يونيو ١٩٩٣
٩	الرقابة على الانتاج والنوعية.	بالتعاون مع مؤسسات وطنية	سبتمبر ١٩٩٣
١٠	التخطيط العمراني، بيئة سكنية أمثل وخدمات أفضل.	بالتعاون مع وزارة الأشغال	اكتوبر ١٩٩٣
١١	أداء وتحمل الخرسانة في الأجواء الحارة.	بالتعاون مع شركات عالمية	اكتوبر ١٩٩٣

٣ - جمعية الحقوقيين:

م	عنوان المحاضرة	اسم المحاضر	التاريخ
١	أهم الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية.	محمد علي عبدولي، د.عبدالرحمن الصابوني، د.سعيد أبو الفتوح، وآخرون	ابريل ١٩٩٣
٢	التحكيم التجاري في دولة الامارات.	مجموعة من القضاة والمحامون	يونيو١٩٩٣
٣	حقوق الانسان.	محمد علي عبدولي	ديسمبر ١٩٩٣

٤ - جمعية المعلمين:

م	عنوان المحاضرة	اسم المحاضر	التاريخ
١	نفحات الخير.	د.أحمد العليمي	فبراير ١٩٩٣
٢	ظاهرة انحراف الأحداث.	العقيد محمد خليفة المعلا، د.أحمد النجار	مارس ١٩٩٣
٣	إليك أيها المربي	د.أحمد محمد العليمي	مارس ١٩٩٣
٤	التقويم والامتحانات	عارف الشيخ، محمد الكيالي	اكتوبر ١٩٩٣
٥	الأسلوب الأمثل للثواب والعقاب في التربية.	د.عبدالعزيز النجار، محمود ماهر زيدان	نوفمبر ١٩٩٣
٦	المعلم ودوره في العملية التربية.	د. محمد البيلي، صالح المزروعي	نوفمبر١٩٩٣
٧	تطور الادارة المدرسية.	يوسف النجار.	نوفمبر ١٩٩٣

جدول (٢٢)

المؤسسات الثقافية في الامارات

اسم الجمعية	مقر النشاط	تاريخ التأسيس	النوع
الدائرة الثقافية	الشارقة	١٩٨١	حكومية
اتحاد كتاب وأدباء الامارات	الشارقة	١٩٨٤	أهلية
المجمع الثقافي	أبوظبي	١٩٨٤	حكومية
ندوة الثقافة والعلوم	دبي	١٩٨٧	أهلية
مؤسسة جمعة الماجد للتراث والثقافة	دبي	١٩٨٩	أهلية
مؤسسة سلطان بن علي العويس الثقافية	دبي	١٩٩٤	أهلية

جدول (٢٣)

الندوات والملتقيات التي نظمها اتحاد الكتاب

الندوات والملتقيات	تاريخ انعقادها
اسبوع الشعر الأول في الامارات.	١٩٨٦
اسبوع سالم بن علي العويس.	١٩٨٧
ندوة الأدب في الخليج العربي.	١٠-١٤ يناير ١٩٨٨
الندوة العلمية لاحياء تراث ابن ماجد.	٩-١٢ يناير ١٩٨٩
الملتقى الثاني للكتابات القصصية والروائية في الامارات.	١٥-١٨ يناير ١٩٨٩
ندوة الثقافة بوصفها تعبيراً.	٢٨-٣٠ ابريل ١٩٩٢
اسبوع الشعر الثاني في الامارات.	١٩٩٢
الملتقى الثالث للكتابات القصصية والروائية في الامارات.	٢-٤ فبراير١٩٩٣

الانشطة الثقافية للمؤسسات الثقافية

١ - المؤسسات الثقافية الحكومية:

١ - ١ المجمع الثقافي:

م	عنوان المحاضرة	اسم المحاضر	التـــــاريخ
١	حول معرض الفنان عبد الستار الموسى والفنانة نتاليا رايدر	عبدالستار الموسى، نتاليا رايدر	يناير ١٩٩٣
٢	أمسية شعرية.	أحمد لطفي عبدالفتاح	يناير ١٩٩٣
٣	أمسية شعرية.	طلال	يناير ١٩٩٣
٤	البريطانيون في الخليج.	د.محمد مرسي عبدالله	يناير ١٩٩٣
٥	دور العرب في النهضة الأوربية.	د.أحمد محمد عثمان	يناير ١٩٩٣
٦	قضية المبعدين الفلسطينيين.	د.أحمد صدقي الدجاني	يناير ١٩٩٣
٧	مستقبل العلاقات العربية الهندية بعد احداث مسجد بابري.	البروفيسور ام كي راكوسترا	يناير ١٩٩٣
٨	الارتباط الاستراتيجي بين الخليج والبحر الأحمر.	د.سعيد فاضل	فبراير ١٩٩٣
٩	خطة النهوض الاقتصادي للبنان.	د.بطرس لبكي	فبراير ١٩٩٣
١٠	فن البورتريه والسيراميك.	ينج كين سونيم جين شانج	فبراير ١٩٩٣
١١	الجديد حول مرض السكر.	د.قيس أبوطه	فبراير ١٩٩٣
١٢	أمسية شعرية.	عبدالرحمن العويس، عبد العزيز شهيل، حمد العامري	فبراير ١٩٩٣
١٣	الاسلام في أمريكا وتحدي البقاء.	أحمد الحطاب	مارس ١٩٩٣
١٤	واقع النشر في الوطن العربي.	سمير سرحان، روحي بعلبكي، محمود عبدالمنعم رياض	مارس ١٩٩٣

م	عنوان المحاضرة	اسم المحاضر	التاريخ
١٥	تجربة النشر في الامارات.	د. محمد ياسر شرف، هاني طلبه، يحيى خليل	مارس ١٩٩٣
١٦	خطة الأمم المتحدة للسلام والنظام العالمي الجديد.	د.مفيد شهاب	مارس ١٩٩٣
١٧	المسلمون في النظام العالمي الجديد.	فهمي هويدي	مارس ١٩٩٣
١٨	جذور الاصولية المسيحية في الغرب.	د.يوسف الحسن، د.ابراهيم المرزوقي	مارس ١٩٩٣
١٩	سرطان البروستاتا.	د.نيفل وليم	ابريل ١٩٩٣
٢٠	الشعر الايطالي الحديث.	ماريو كونتشيتوفيتش	ابريل ١٩٩٣
٢١	الفن الحديث.	فان باسيرا	ابريل ١٩٩٣
٢٢	أمسية شعرية	عارف الخاجة، سالم الزمر، ابراهيم محمد ابراهيم، كريم معتوق	ابريل ١٩٩٣
٢٣	مناقشة ديوان الشاعر والبحر لحبيب الصايغ.	عدد من النقاد	ابريل ١٩٩٣
٢٤	قراءة شعرية متنوعة.	نضال الأشقر	مايو ١٩٩٣
٢٥	أمسية شعرية.	عبدالله حبيب	مايو ١٩٩٣
٢٦	أحوال المسلمين.	هشام البرهاني، منصور عيضه	مايو ١٩٩٣
٢٧	أدب المرأة في الامارات.	أنور الخطيب	مايو ١٩٩٣
٢٨	مناسك الحج والعمرة	الشيخ السيد الصادق	مايو ١٩٩٣

م	عنوان المحاضرة	اسم المحاضر	التاريخ
٢٩	وسائل الاعلام وتأثيراتها الايجابية والسلبية على قضايا الأمن.	د بهاء الدين ابراهيم	مايو ١٩٩٣
٣٠	الفكر العربي وعالمية حقوق الانسان.	د.علي أومليل	يونيو ١٩٩٣
٣١	الاسلام والعلم.	طاهر القدري	يونيو ١٩٩٣
٣٢	سياسية أمريكا تجاه الخليج في ظل الادارة الامريكية الجديدة.	د.محمد علي السعدي	يونيو ١٩٩٣
٣٣	أحوال المسلمين بالبوسنة والهرسك.	الشيخ السيد الصاوي، الشيخ حسن الخطاب	يونيو ١٩٩٣
٣٤	إبدأ من الآن واقلع عن التدخين.	الشيخ سيد الصادق، الدكتور السيد محمد بلاسي، د مرتضى عفيفي	يونيو ١٩٩٣
٣٥	أمسية شعرية.	اسماعيل الحلتقي، د الزين عباس عمارة، خليل الجزيري	يونيو ١٩٩٣
٣٦	أمسية شعرية.	علي عبدالله خليفة	يونيو ١٩٩٣
٣٧	أمسية شعرية.	حسن اسماعيل	أغسطس ١٩٩٣
٣٨	تأملات في الفنون والآداب.	عبدالكريم الكابلي	سبتمبر ١٩٩٣
٣٩	العلاقات العربية الأوربية مراحلها وآفاق مستقبلها.	د.عادل اسماعيل	اكتوبر ١٩٩٣
٤٠	الثقافة الصينية والتبادل الثقافي الصيني العربي.	نانغ باونسي	اكتوبر ١٩٩٣
٤١	الحركة التشكيلية في الاردن.	عدنان الشريف	اكتوبر ١٩٩٣

م	عنوان المحاضرة	اسم المحاضر	التاريخ
٤٢	أمسية شعرية.	بندر الهاجري، مبارك العامري، محمد الحديدي	اكتوبر ١٩٩٣
٤٣	أمسية شعرية.	نزار قباني	اكتوبر ١٩٩٣
٤٤	الانعكاسات الاقتصادية العربية على اتفاقات السلام العربية الاسرائيلية.	د.فؤاد محمدي بسيو	نوفمبر ١٩٩٣
٤٥	الثقافة والحداثة.	د. جابر عصفور	نوفمبر ١٩٩٣
٤٦	التشكيل التاريخي الحديث لأرض دولة الامارات.	د.سلوت	ديسمبر ١٩٩٣
٤٧	الجامعات والكليات العربية.	د.مرغريت شبكة	ديسمبر ١٩٩٣
٤٨	بين الاسلام والمسيحية.	المطران؛ جورج خضر	ديسمبر ١٩٩٣
٤٩	حقوق الانسان.	المستشار محمد العبدولي	ديسمبر ١٩٩٣
٥٠	صندوق الزواج. المشروع، الانجاز والطموح.	عبدالعزيز الخالد، د.ابراهيم المرزوقي	ديسمبر ١٩٩٣
٥١	الايدز طاعون العصر.	د.السيد محمد البلاسي	ديسمبر ١٩٩٣
٥٢	أحكام الشريعة الاسلامية في قانون العقوبات الاتحادي.	دخليفة بابكر الحسن	ديسمبر ١٩٩٣
٥٣	أمسية شعرية.	عبدالرحمن الأبنودي	ديسمبر ١٩٩٣
٥٤	أمسية شعرية نبطية.	مجموعة من الشعراء	ديسمبر ١٩٩٣
٥٥	أمسية شعرية.	خالد عبدالله الحيان، ربيع صالح المنصور، سعيد خلفان الكعبي، سعود الفهد	ديسمبر ١٩٩٣
٥٦	أمسية شعرية.	حسين أبو بكر المحضار	ديسمبر ١٩٩٣

١ - ٢ دائرة الثقافة والاعلام بالشارقة:

م	عنوان المحاضرة	اسم المحاضر	التاريخ
١	أمسية شعرية	ابراهيم محمد ابراهيم، ضياء طحان، عادل معاطي، عمر أبو سالم	يناير ١٩٩٣
٢	حول تجربة الفنان رفيق شرف.	طلال المعلا، عبداللطيف الصمودي	يناير ١٩٩٣
٣	الحروف العربية.	رفيق شرف	يناير ١٩٩٣
٤	ثقافة الطفل.	د.فوزية العلي، د.ابراهيم الشمسي	فبراير ١٩٩٣
٥	ثقافة الطفل في الامارات.	د. محمد عبدالرؤوف الشيخ	مارس ١٩٩٣
٦	المسلمون في روسيا بين التحديات والامكانات	د.محمد سعيد الرشد، فاليريايو دوختا	مارس ١٩٩٣
٧	المسلمون والنظام العالمي الجديد.	فهمي هويدي	مارس ١٩٩٣
٨	مأساة المسلمين في دول البلقان.	فهمي هويدي	مارس ١٩٩٣
٩	أمسية شعرية.	نضال الأشقر	مايو ١٩٩٣
١٠	أمسية شعرية.	أدونيس، وليد عقل	اكتوبر ١٩٩٣
١١	رعاية الانسان للبيئة المحيطة.	داود كاظم، دسيف الغصن، حميد القطامي، ماجد بوشليبي	اكتوبر ١٩٩٣
١٢	الكتاب العربي حاضراً ومستقبلاً.	حسناء مكداشي، ماجد الجندي وأخرون	نوفمبر ١٩٩٣

م	عنوان المحاضرة	اسم المحاضر	التاريخ
١٣	رؤية في الاسلام ومستقبل الشرق الأوسط. الكتاب والحرية.	فتح الصلح	نوفمبر ١٩٩٣
١٤	الرؤية المستقبلية لدور المرأة في	رياض الريس	نوفمبر ١٩٩٣
١٥	الخليج.	د.منيرة فخرو	نوفمبر ١٩٩٣
١٦	أمسية شعرية.	ابراهيم محمد ابراهيم، حمده خميس، عمر أبوسالم، د.محمد عبدالرؤف الشيخ	نوفمبر ١٩٩٣

٢ - الجمعيات الأهلية

٢ - ١ اتحاد كتاب وأدباء الامارات

م	عنوان المحاضرة	اسم المحاضر	التاريخ
١	ندوة حول مجموعة (الرفض) لعبدالرضا سجواني.	د.عبدالمعطي سويد، عبدالله البوريني، فوزي غزلان	يناير ١٩٩٣
٢	ندوة حول أثر الصورة والكلمة في نفسية الطفل.	مصطفى رحمة، خليل حداد	يناير ١٩٩٣
٣	أمسية شعرية.	عباس العصفور، جاسم خلفان، حسين النجي، مؤيد الشيباني، ابراهيم علان.	يناير ١٩٩٣
٤	ملتقى الكتابات القصصية والروائية في الامارات	د. أمل الصباغ، د.يوسف نوفل. وأخرون.	فبراير ١٩٩٣
٥	أمسية شعرية.	علي الخوار، محمد المزروعي، نبيل أبو زراقتين	مارس ١٩٩٣

م	عنوان المحاضرة	اسم المحاضر	التاريخ
٦	أمسية شعرية	عبد القادر الكيتيابي، حسين درويش	مارس ١٩٩٣
٧	أمسية مفتوحة	سعد الدوسري	ابريل ١٩٩٣
٨	قراءة في مجموعة هجير (باسمة	عبدالرضا السجواني	ابريل ١٩٩٣
٩	يونس)	عزت عمر	ابريل ١٩٩٣
	ندوة نقدية حول مجموعة على حافة		
١٠	النهار للأديب عبدالحميد أحمد.	شوقي جلال	مايو ١٩٩٣
١١	الترجمة والابداع	ثابت ملكاوي	مايو ١٩٩٣
	ندوة حول استحالات السكون للشاعر		
١٢	ناصر جبران.	حبيب الصايغ، محمد	مايو ١٩٩٣
	أمسية شعرية.	المزروعي، ميرة القاسمي،	
		محمد وليد عيدي وآخرون.	
١٢	أمسية شعرية	عبدالله حبيب	مايو ١٩٩٣
١٤	دراسة نقدية حول المجموعة القصصية (صراخ الذاكرة)	مأمون الصمادي	يونيو ١٩٩٣
١٥	أمسية شعرية	مؤيد الشيباني	يونيو ١٩٩٣
١٦	قراءة في ديوان (روح المغناطيس) لضياء طحان	نواف يونس	يرنير ١٩٩٣
١٧	حفل تأبين الأديب حسيب كيالي	مجموعة من الأدباء	اغسطس ١٩٩٣
١٨	وقفة تأملية في رحاب الفن والأدب.	عبدالكريم الكابلي	اغسطس ١٩٩٣
١٩	أمسية قصصية.	عبدالرضا السجواني، أحمد درة، باسمة يونس	سبتمبر ١٩٩٣

م	عنوان المحاضرة	اسم المحاضر	التاريخ
٢٠	الاسطورة والشعر العربي المعاصر.	يوسف صبيح	سبتمبر١٩٩٣
٢١	النقد في التراث العربي	د.ضياء الصديقي	اكتوبر ١٩٩٣
٢٢	رؤية في الحداثة.	د.وليد قصاب	اكتوبر ١٩٩٣
٢٣	قراءة في المجموعة القصصية على حافة النهار لعبد الحميد أحمد.	د.أمل الصباغ	اكتوبر ١٩٩٣
٢٤	الخيل ورياضة الفروسية في الماضي.	موسى العسيري	اكتوبر ١٩٩٣
٢٥	أمسية شعرية.	كريم معتوق، هشام الدامرجي وآخرون	نوفمبر ١٩٩٣
٢٦	الشعر والموسيقى	ابراهيم الخطيب	نوفمبر ١٩٩٣
٢٧	هموم القصة القصيرة.	نواف يونس	نوفمبر ١٩٩٣
٢٨	العمود الثقافي في الصحافة المحلية.	جمعة اللامي، ثابت ملكاوي، محمود علياء	نوفمبر ١٩٩٣
٢٩	صناعة كتاب الطفل.	مصطفى رحمة، فؤاد حداد	نوفمبر ١٩٩٣
٣٠	مناقشة قانون المطبوعات والنشر.	د. هادف العويس، د.مدحت رمضان، د.علي قاسم، ثابت ملكاوي	ديسمبر ١٩٩٣ ديسمبر ١٩٩٣
٣١	فنون الخط العربي.	محمد عبد ربه، محمد بجيري	ديسمبر ١٩٩٣
٣٢	ندوة شعرية.	مي وجيه الأيوبي	ديسمبر ١٩٩٣
٣٣	ندوة شعرية.	ابراهيم محمد، محمد مرزوق	ديسمبر ١٩٩٣
٣٤	أثر الثقافة العربية في الثقافة الباكستانية.	د.عطية انصاري	ديسمبر ١٩٩٣
٣٥	تجربة أنور الخطيب الروائية.	شمس الدين الصفيفي	ديسمبر ١٩٩٣
٣٦	ندوة حول عميد الأدب العربي طه حسين.	د. محمد هشام الحمزاوي	ديسمبر ١٩٩٣

٢ - ٢ ندوة الثقافة والعلوم (دبي)

م	عنوان المحاضرة	اسم المحاضر	التاريخ
١	الصحافة العربية في أوربا.	د. علي شلش	يناير ١٩٩٣
٢	مستقبل الأدب العربي	د. شكري عياد	فبراير ١٩٩٣
٣	التنمية والتربية في دول الخليج العربي.	د. علي فخرو	فبراير ١٩٩٣
٤	الوسط الاسلامي في الوقت الراهن.	د. أحمد كمال أبوالمجد	فبراير ١٩٩٣
٥	عمل الأرشيف وتوثيق المستندات التاريخية الخاصة بمنطقة الخليج.	جيمس دينبخ	ابريل ١٩٩٣
٦	الجانب الثقافي في هيئة الاذاعة البريطانية.	منير عبيد	ابريل ١٩٩٣
٧	الذاكرة الانسانية وأسرارها.	د. محمد البيلي	يوليو ١٩٩٣
٨	التقنيات القديمة في الحفاظ على المخطوط العربي والاسلامي.	د. عبدالعزيز السادري	يوليو ١٩٩٣
٩	أمسية شعرية.	د. علي عبدالله خليفة	يوليو ١٩٩٣
١٠	أمسية شعرية.	كريم معتوق - شهاب غانم	يوليو ١٩٩٣
١١	التصور الفني في الشعر الاماراتي المعاصر.	د. عدنان حسين قاسم	اغسطس ١٩٩٣
١٢	صلاح الدين ووحدة المواجهة الإسلامية.	د. أحمد طربين	سبتمبر ١٩٩٣
١٣	مستقبل الصحافة العربية.	عثمان العمير	اكتوبر ١٩٩٣
١٤	الدولة والثقافة.	د. ثروت عكاشة	اكتوبر ١٩٩٣
١٥	سياسات التعليم العالي.	د. سعيد سلمان	نوفمبر ١٩٩٣
١٦	أصول نظرية الابداع عند العرب بين الإلهام وكد القريحه.	د. احسان عباس	ديسمبر ١٩٩٣

جدول (٢٤) الجمعيات الدينية في الإمارات

الرقم	اسم الجمعية	المقر	سنة التأسيس	عدد المؤسسين	عدد اللجان	الاشتراك السنوي	عدد أعضاء مجلس الادارة	عدد الأعضاء الاجمالي	توزيع الأعضاء			
									عامل	منتسب	فخري	أخرى
١	جمعية الاصلاح والتوجيه الاجتماعي	دبي	١٩٧٤	٤٠	٤	١٥٠	١٥	١٥٠	١٥٠	-	٠	-
٢	جمعية دار البر	دبي	١٩٧٩	٢٤	٥	١٢٠	١٠	٦٠	٦٠	-	-	-
٣	الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن	أم القوين	١٩٨٠	١٠	٢	٨٠٠	٧	٤٠	٢٧	٢٢	١	-
٤	جمعية العروة الوثقى الاسلامية*	دبي	١٩٨٠	٦	-	-	-	-	-	-	٠	-
٥	جمعية الارشاد والتوجيه الاجتماعي	عجمان	١٩٨١	٢٤	٤	٢٠٠	١٠	٤٦	٤٦	-	-	-
٦	جمعية الارشاد والتوجيه الاجتماعي	رأس الخيمة	١٩٨٢	٢٥	٣	٦٠	١٢	٦٠	١٣	٣٧	١٠	-
			المجموع	١٢٩	١٨	١٢٣٠	٤٤	٢٨١	٢٨٦	٥٩	١١	٠
			المتوسط	٢٢	٤	٢٦٦	١١	٧١	٤٧	٣٠	٦	٠

* لم تمارس هذه الجمعية اي نشاط منذ تأسيسها ومنذ شهر مارس ١٩٩٤ تم تعديل اسمها إلى جمعية دبي الخيرية وبدأت تمارس نشاطها.

المصدر: راشد محمد راشد، واقع الجمعيات ذات النفع العام - ص١٤.

جدول رقم (٢٥)

توزيع الجمعيات حسب سنوات الاشهار

السنة	العدد	٪
١٩٧٧	٤	١٦
١٩٧٨	٢	٨
١٩٨٠	١	٤
١٩٨١	٢	٨
١٩٨٢	٢	٨
١٩٨٣	١	٤
١٩٨٥	٤	١٦
١٩٨٨	٢	٨
١٩٨٩	١	٤
١٩٩٠	٢	٨
١٩٩٢	٣	١٢
١٩٩٣	١	٤
المجموع	٢٥	١٠٠

جدول رقم (٢٦)

توزيع الجمعيات وفروعها حسب الامارة

السنة	عدد	عدد الفروع	المجموع	٪
أبوظبي	٩	٢٩	٣٨	٥١,٤
دبي	٣	١١	١٤	١٨,٩
الشارقة	٥	٤	٩	١٢,٢
رأس الخيمة	٢	٢	٤	٥,٤
عجمان	٢	١	٣	٤
أم القيوين	١	١	٢	٢,٧
الفجيرة	٣	١	٤	٥,٤
المجموع	٢٥	٤٩	٧٤	١٠٠

جدول رقم (٢٧)

يوضح بيانات الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في الامارات لعام ١٩٩٢

م	اسم الجمعية التعاونية	عدد الفروع	تاريخ	عدد الاعضاء المؤسسين	عدد الاعضاء الحالي	عدد الموظفين والعاملين	رأس المال التأسيسي	رأس المال الحالي	الدعم الحكومي ٧٧ - ١٩٨٤
١	الشارقة	٢	١٩٧٧	٤٠	٥٢٨	٨١	٤٠٠,٠٠٠	٣,٦٢٥,٢٠٠	٨٠٠,٠٠٠
٢	الفجيرة	١	١٩٧٧	٩٢	٧٦٦	٢٥	٣٦٥,٠٠٠	٤,٤٥٠,٠٠٠	٨٠٠,٠٠٠
٣	أم القيوين	١	١٩٧٧	٩٧	١٣٧	١٤	٢٦٨,٥٠٠	١,٣١٢,٦٠٠	٨٠٠,٠٠٠
٤	الظفرة	٦	١٩٧٧	٦١	٩٢٩	٨٨١	٤٧٩,٢٠٠	١٣,٩٤٩,١٠٠	٦٥٠,٠٠٠
٥	عجمان	١	١٩٧٨	٢٥	٢٠٠	١٥	١٨٤,٥٠٠	١,٥٨٠,٧٥٠	٨٠٠,٠٠٠
٦	بني ياس	٦	١٩٨٠	٢٢	٢٧٠	٨٧	٥٢٥,٧٠٠	٢٨,٨٢٠,٥٠٠	٦٠٠,٠٠٠
٧	أبوظبي	٤	١٩٨٠	٣٣	٣١٧	٢٤٨	١,٢٤٠,٠٠٠	٢٨,٢٢٢,٠٠٠	٦٠٠,٠٠٠
٨	الخالدية	–	١٩٨١	١٩	٤٣٨	٨	٢٨٥,٠٠٠	٣,٩٨٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠
٩	دلما	–	١٩٨١	٦٠	٤٩٦	٢٢٠	٨٢٦,٠٠٠	٦,٨٥٧,٨٠٠	٦٠٠,٠٠٠
١٠	الاتحاد	٤	١٩٨٢	٧٥	٢٠٩٥	١٣٧	١,٠٠٠,٠٠٠	١٣,٦٨٤,٩٠٠	٤٥٠,٠٠٠
١١	رأس الخيمة	٢	١٩٨٣	٣٠	٧٠١	٥٠	٣٠٠,٠٠٠	٦,٤٨٩,١٠٠	٤٥٠,٠٠٠
١٢	العين	١١	١٩٨٣	٥٦	٨٠٤	٢٢٣	٧,٩٥٠,٠٠٠	٢٧,٠٩١,٩٠٠	٤٥٠,٠٠٠
١٣	كلباء	–	١٩٨٥	٩٥	١٠٤	٦	١	٣٦٤,٥٠٠	–
١٤	خورفكان	–	١٩٨٥	٢٢٣	٤٢٨	٦	٢٥١,٠٠٠	١,٥٢٧,١٠٠	–
١٥	المشرف	–	١٩٨٥	٢٥	٤٩٩	٢٦	١,٣٢٠,٠٠٠	٦,٤٦٣,٢٠٠	–
١٦	الظاهر وأم غافة	٢	١٩٨٥	١٠٤	١٢٥	١٨	٥٠٠,٠٠٠	١,٢٠٠,٠٠٠	–
١٧	أبو موسى	–	١٩٨٨	٣٥	٢٥	٢	٥٢٥,٧٠٠	٧٠,٠٠٠	–
١٨	للعاملين بدائرة الصحة	٧	١٩٩٢	١٥	٩٨	٥٠	٧٠,٠٠٠	٥,٥٦٦,٠٠٠	–
	والخدمات الطبية						٢,٢٢٩,٠٠٠		
١٩	الاتحاد التعاوني الاستهلاكي	–	١٩٨١	٩جمعيات	١٨جمعية	٩		٢,٢٧٠,٠٠٠	٤٥٠,٠٠٠
	الاجمالي	٤٨	–	١,٢١٨	٩,١٠٠	٢,١٠٧	١٥٨,٤٦٨	١٧,٦٤٤,٨٥٠	٧,٦٠٠,٠٠٠

المصدر: ادارة الجمعيات التعاونية– وزارة العمل والشئون الاجتماعية، التقرير السنوي ١٩٩٢

جدول رقم (٢٨)

يوضح بيانات الجمعيات التعاونية لصيادي الأسماك في الامارات لعام ١٩٩٢

م	اسم الجمعية التعاونية	عدد الفروع	تاريخ	عدد الأعضاء المؤسسين	عدد الأعضاء الحالي	عدد الموظفين والعاملين	رأس المال التأسيسي	رأس المال الحالي	الدعم الحكومي ٧٧ - ١٩٨٤
١	عجمان	–	١٩٨٨	٥١	٥٦	٢	٦٦,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠	–
٢	دبي	–	١٩٨٩	٥٥	١٢٥	٣١	١٦٠,٥٠٠	١,١٢٤,٠٠٠	–
٣	الشارقة	١	١٩٩٠	٢٨	١١١	٢٦	٢٦٠,٠٠٠	٤٨٤,٠٠٠	–
٤	أبوظبي	–	١٩٩٠	٢١	*	*	١,٢١٠,٠٠٠	*	–
٥	الفجيرة	–	١٩٩٢	٦٢	٧٧	٢	٢٣٦,٤٨٠	٢٥٦,٠٠٠	–
٦	رأس الخيمة	–	١٩٩٢	٣٢	٣٢	–	١٤١,٥٠٠	١٤١,٥٠٠	–
٧	الغرفة	–	١٩٩٢	٨٢	٨٢	–	١٦٠,٠٠٠	١٦٠,٠٠٠	–
	الاجمالي	١	–	٢٤٢	٤٩٤	٦١	٢,٢٢٤,٤٨٠	٢,٣٢٥,٥٠٠	–

* البيانات غير متوفرة. المصدر: ادارة الجمعيات التعاونية– وزارة العمل والشوون الاجتماعية، التقرير السنوي٩٢

جدول رقم (٢٩)

١	الجمعية التعاونية للاسكان والتعمير بدبي	–	١٩٩٢	١٦٠	١٩٨٢	٣	٣,١٩٢,٠٠	٢٦,٧٦٣,٦٠٠	–

جدول رقم (٣٠) يوضح بيانات اجمالية عن الجمعيات التعاونية لعام ١٩٩٣

عدد الجمعيات	عدد الفروع	الاعضاء المؤسسين	الاعضاء الحاليين	عدد الموظفين	رأس المال التأسيسي	رأس المال الحالي	الدعم الحكومي ٧٧ -١٩٨٤
٣٦	٤٩	١٧٢٠	١١٥٧٦	٢١٧١	٢٤٤٢٤٥٤٨	٢٤٦٧٣٣٩٥٠	٧٦٠٠٠٠٠

جدول رقم (٣١) الجمعيات والهيئات الخيرية والانسانية وخدمات المجتمع

م	اسم الجمعية	المقر	سنة التأسيس	عدد المؤسسين	عدد اللجان	الاشتراك السنوي	عدد أعضاء مجلس الادارة	عدد الأعضاء الاجمالي	توزيع الأعضاء: عامل	منتسب	فخري	مقدار الاعانة السنوية لوزارة العمل
١	جمعية دار البر	دبي	١٩٧٦	٢٤	٥	١٢٠	١٠	٦٠	٦٠	–	–	١٦٠٠٠
٢	جمعية الهلال الأحمر	أبوظبي	١٩٨٣	٢٤	٦	٢٠٠	٩	١٠٨	١٠٨	–	–	٤٠٠٠٠
٣	جمعية الامارات لرعاية وتأهيل	الشارقة	١٩٨٥	٣١	٤	–	١١	٥٢	٥٦	١٥	١	٢٠٠٠٠٠
٤	المعاقين	أبوظبي	١٩٨٧	٣١	–	٢٠٠٠	١٥***	٣١	٣١	–	–	١٥٠٠٠٠
٥	جمعية الامارات للخدمات الانسانية	الفجيرة	١٩٨٧	١٩	–	–	٧	١٩	١٩	–	–	٦٠٠٠٠
٦	الجمعية الخيرية بالفجيرة	دبي	١٩٨٩	٢٠	–	–	–	٢٠	٢٠	–	–	–
٧	جمعية بيت الخير*	دبي	١٩٨٩	٢٥			٧	٢٥	٢٥	–	–	٢٠٠٠٠
٨	جمعية الامارات لحماية المستهلك	دبي	١٩٩١	٤٠	٦		١٥	٦٠	٦٠			٥٠٠٠٠
٩	جمعية توعية ورعاية الأحداث	دبي	١٩٩١	٢٥	٤		٧	٢٥	٢٥			٢٠٠٠٠
١٠	جمعية أصدقاء البيئة	أبوظبي	١٩٩٢									
١١	مؤسسة زايد للأعمال الخيرية**	عجمان	١٩٨٤									
١٢	هيئة الأعمال الخيرية**	الشارقة	١٩٩٢									
	هيئة الأعمال الخيرية**	دبي	١٩٩٢									

* لم تمارس اي نشاط منذ تأسيسها

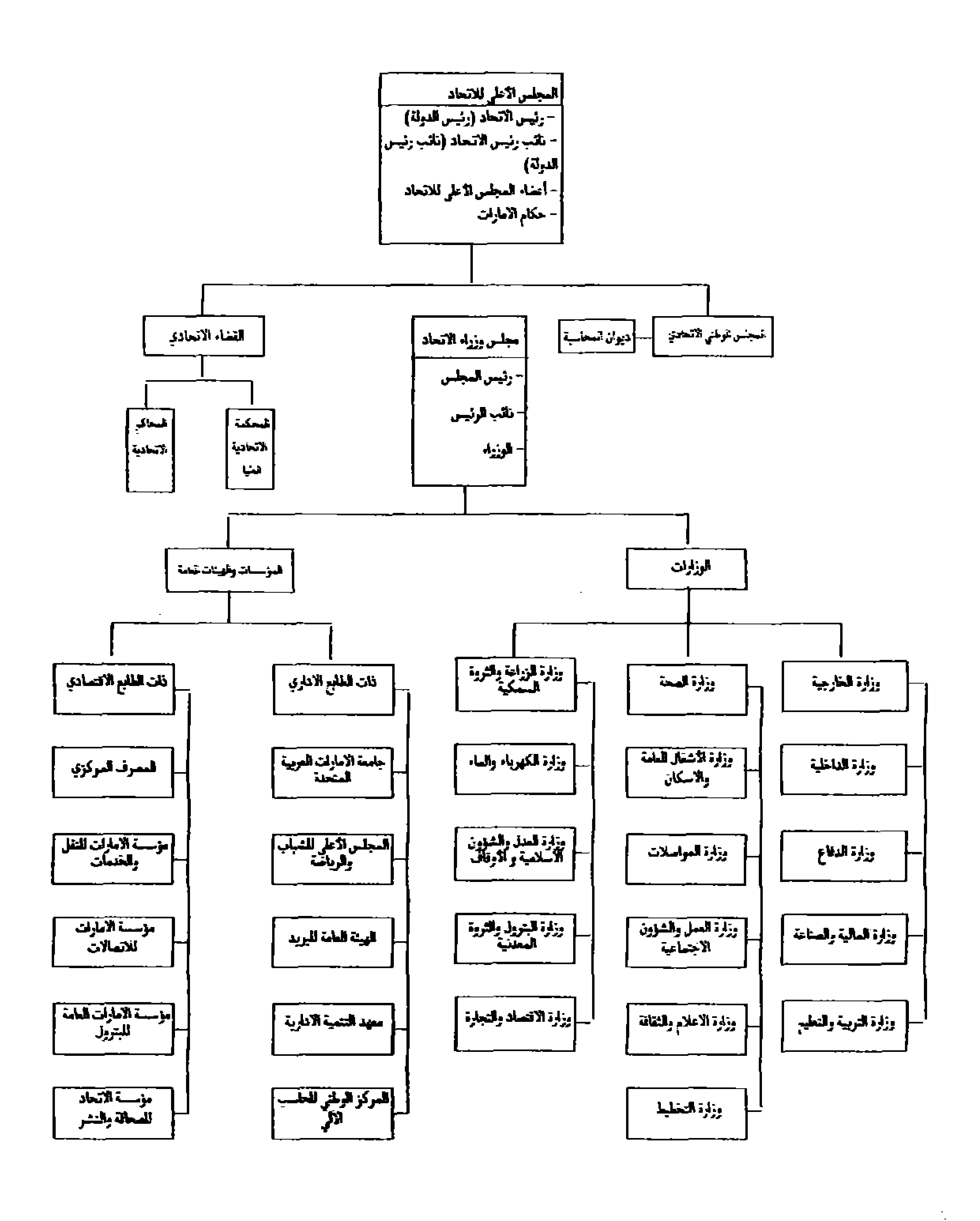
** هيئات خيرية تعمل بموجب الانظمة المحلية

*** ليست للجمعية مجلس ردارة حتى تاريخه

اصدارات جمعية دار البر ١٩٩٣

الرقم	اسم الكتاب	التصنيف	العدد
١	كتاب الحب في الله والبغض في الله	عقيدة	٧٧٥٠
٢	نشرات تعريف بالاسلام (انجليزي)	عام	١٢٠٠٠
٣	كتاب نداء عام	عقيدة	١٠٠٠٠
٤	كتاب فضل الأئمة الأربعة	أخلاق	٥٠٠٠
٥	فتاوى المرأة	فتاوي	٢٠٠٠٠
٦	مجموعة أسئلة في بيع وشراء الذهب	فتاوي	١٠٠٠٠
٧	البوسنة من الفتح إلى الكارثة	تاريخ	١٠٠٠٠
٨	الحجاب لماذا	دعوة	٧٠٠٠
٩	توجيهات إسلامية	عقيدة	٥٠٠٠
١٠	أركان الاسلام والايمان	عقيدة	١٠٠٠٠
١١	هدية الصائم	فقه	١٠٠٠٠
	الاجمالي		١٠٦٧٥٠

شكل (١) التقسيم الهيكلي لمؤسسات دولة الإمارات العربية المتحدة




مطابع
ت : ٩٣٢٢٧٠٦

مشروع المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في الوطن العربي

هو لرصد وتحليل واستشراف مسيرة المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في الوطن العربي ، وتنمية وتعظيم القدرات العلمية والبحثية والتنظيمية العربية فيهما . وتدريب وتقويم شباب العلماء والباحثين الواعدين ، والملتزمين بقضايا شعوبهم وأمتهم، والدعوة لقيم ومبادئ المجتمع المدني . ودعم مؤسساته، كطريق أمثل للديموقراطية الحقة والتنمية الشاملة العادلة .

الدكتور / عبد الخالق عبد الله

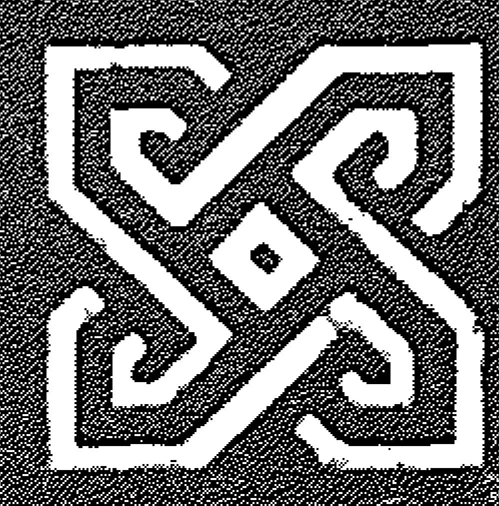
- أستاذ مشارك بقسم العلوم السياسية بجامعة الإمارات .
- رئيس تحرير مجلة شؤون اجتماعية .
- له العديد من المؤلفات حول الإمارات والقضايا الخليجية المعاصرة .

الأستاذ / طه حسين حسن

- سكرتير تحرير مجلة شؤون اجتماعية .
- باحث اجتماعي .
- له أكثر من عشرة بحوث حول مجتمع الإمارات .

الأستاذ / راشد محمد راشد

- نائب رئيس جمعية الاجتماعيين .
- عضو هيئة تحرير مجلة شؤون اجتماعية .
- له العديد من الكتب حول العمل الاجتماعي التطوعي .



مركز ابن خلدون
للدراسات الإنمائية



دار الأمين
للنشر والتوزيع